الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des sciences économiques,
commerciales et des sciences de gestion

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

سياسة الإنفاق العام ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي

حالة الجزائر (2001-2020)

إعداد الطالبة:

سايح حنان

إشراف الأستاذ:

ضيف أحمد

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الدرجة العلمية	الصفة	المؤسسة الأصلية
علام عثمان	أستاذ	رئيسا	جامعة البويرة
ضيف أحمد	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة البويرة
ساعو باية	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا ممتحنا	جامعة البويرة
جوادي علي	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا ممتحنا	جامعة البويرة
بوعمامة نصر الدين	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا ممتحنا	جامعة الجزائر 3
جبارة مراد	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا ممتحنا	جامعة المدية
وعيل ميلود	أستاذ	مشرف مساعد	جامعة البويرة

السنة الجامعية: 2023-2024

شكر وتقدير

نحمد ونشكر الله عز وجل الذي أنعم علينا بنعمته العلم والعقل والعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل فالحمد الله حمدا كثيرا؛

وبكل الإخلاص أتقدم بالشكر للأستاذ المشرف الدكتور ضيف أحمد والأستاذ المشرف المساعد وعيل ميلود على نصائحهم القيمة التي مكنتني من إخراج الأطروحة بصورتها النهائية؛

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة على موافقتهم مناقشة هذه الأطروحة؛

وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني لإنجاز هذه الأطروحة.

إهداء

إلى من سهرت وتعبت من أجل راحتي أمي الغالية أطال الله في عمرها؛

إلى الذي حثني على العلم والعمل كل هذه السنين أبي الكريم حفظه الله؛

إلى زوجي الذي كان خير عون لي في مسيرتي؛

إلى ثمرة قلبي وريحان أمالي ابني غالي يوسف رسيم الذي لطلما قصرت تجاهه لأجل إتمام دراستي؛

إلى إخوتي وأخواتي فاطمة الزهراء وأميرة ومحمد وعبد الرؤوف وسناء وسماح وأولاد أختي فاطمة؛

إلى جدي وجدتي رحمهما الله؛

إلى كل عائلة سايح وسنوسي وجدو؛

إلى كل أصدقاء؛

إلى كل من علمني حرفا في مساري الدراسي؛

إلى كل طالب علم؛

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي.

ملخص:

تناولت الدراسة موضوع سياسة الإنفاق العام ودورها في تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري، حيث أن التغيرات التي تعرفها أسعار النفط على المستوى العالمي من فترة إلى أخرى، تتطلب من الجزائر إعطاء أهمية كبيرة لمسألة تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وتناولت هذه الدراسة أيضا مختلف الجوانب الخاصة بالإنفاق العام والتنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى العلاقة التحليلية بين سياسة الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي في الجزائر.

توصلت هذه الدراسة من خلال تحليل مؤشر هيرفندال – هيرشمان أن الاقتصاد الجزائري لم يعرف بعد مستوى التنويع الاقتصادي ذلك رغم البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة، وبالتالي يمكن القول أن سياسة الإنفاق العام المتبعة في الجزائر لم تؤدي إلى تنويع الاقتصاد الجزائري، إذ كان أدائها ضعيفا جدا في تطوير القطاعات خارج المحروقات، لذلك يجب على الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لترشيد الإنفاق العام، لأن الاقتصاد الجزائري يملك عدة إمكانيات يمكن استغلالها لتحقيق التنويع الاقتصادي، وهذه الإمكانيات مرتبطة بالقطاع الفلاحي والسياحي والصناعي.

الكلمات المفتاحية:

إنفاق عام، تنويع اقتصادي، اقتصاد جزائري، مؤشر هيرفندال – هيرشمان.

Summary:

The study addressed the issue of public spending policy and its role in achieving diversification of the Algerian economy, as the changes experienced by oil prices at the global level from one period to another demanding Algeria to give great importance to the issue of diversifying the national economy outside the hydrocarbons sector, This study dealt with various aspects of public spending. Economic diversification, in addition to the analytical relationship between public spending policy and economic diversification in Algeria.

Thise study concluded, through the analysis of the Herfindahl - Hirschman index, that the Algerian economy has not yet known that level of economic diversification, despite the development programs implemented in Algeria during this period. Therefore, it can be said that the public spending policy followed in Algeria did not lead to the diversification of the Algerian economy, as its performance was It is very weak in developing sectors outside of hydrocarbons, so the government must take the necessary measures to rationalize public spending, because the Algerian economy has several capabilities that can be exploited to achieve economic diversification, and these potentials are linked to the agricultural, tourism and industrial sectors.

Key words:

Public Spending, Economic diversification, Algerian economy, Herfindahl - Hirchman index.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	/
إهداء	/
ملخص	/
فهرس المحتويات	II
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VIII
مقدمة	ب
الفصل الأول: عموميات متعلقة بالإنفاق العام	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي	3
المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام	3
المطلب الثاني: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي	8
المطلب الثالث: الإنفاق العام في الفكر الإسلامي	17
المبحث الثاني: ضوابط وتقسيمات النفقات العامة	19
المطلب الأول: ضوابط ومحددات الإنفاق العام	19
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة	27
المطلب الثالث: ظاهرة زيادة النفقات العامة وأسبابها	31
المبحث الثالث: سياسة الإنفاق العام وأثرها على الاقتصاد الكلي	40
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام	40
المطلب الثاني: آثار الإنفاق العام على الاقتصاد الكلي	42
المطلب الثالث: المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام	48
خلاصة الفصل	51
الفصل الثاني: التنويع الاقتصادي وكيفية مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيقه	
تمهيد	53
المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	54
المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي ومبرراته	54

المطلب الثاني: متطلبات التنويع الاقتصادي ومظاهره	59
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي	60
المبحث الثاني: نماذج التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه	64
المطلب الأول: نماذج التنويع الاقتصادي وأنواعه	64
المطلب الثاني: مؤشرات ومقاييس التنويع الاقتصادي	67
المطلب الثالث: آليات ومحددات التنويع الاقتصادي	73
المبحث الثالث: استراتيجيات التنويع الاقتصادي وكيفية مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيقه	78
المطلب الأول: استراتيجيات التنويع الاقتصادي	78
المطلب الثاني: تجارب بعض الدول المنتجة للنفط في مجال التنويع الاقتصادي	81
المطلب الثالث: مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي	87
خلاصة الفصل	92
الفصل الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	94
المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر	95
المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة في الجزائر	95
المطلب الثاني: لمحة عامة عن برامج التنمية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	98
المطلب الثالث: تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)	109
المبحث الثاني: واقع تنويع الاقتصاد الجزائري	113
المطلب الأول: مبررات اعتماد استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر	113
المطلب الثاني: إمكانيات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي	114
المطلب الثالث: قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر	118
المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي في الجزائر	133
المطلب الأول: ترشيد الإنفاق العام لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	133
المطلب الثاني: أثر الدعم الحكومي على القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات	134
المطلب الثالث: تدابير تنويع الاقتصاد الجزائري	139

خلاصة الفصل	143
خاتمة	145
المراجع	149

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(3-1)	التوزيع القطاعي للمبالغ المستثمرة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	100
(3-2)	مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	103
(3-3)	التخصيص القطاعي من اعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	106
(3-4)	مخصصات المخطط الخماسي للتنمية خلال الفترة (2015-2016)	108
(3-5)	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)	110-109
(3-6)	توزيع الإنفاق العام الجاري في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)	111
(3-7)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2001-2020)	119-118
(3-8)	المساهمة في إجمالي الصادرات السلعية بالجزائر خلال الفترة (2001-2020)	121
(3-9)	التوزيع النسبي لواردات الجزائر حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة (2001-2020)	124-123
(3-10)	توزيع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)	126-125
(3-11)	توزيع القوى العاملة حسب الأنشطة الإنتاجية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	128-127
(3-12)	التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)	130
(3-13)	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2001-2020)	135
(3-14)	نسبة الإيرادات السياحية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)	139-138
(3-15)	الاستراتيجيات المقترحة لتنويع الاقتصاد الجزائري	142-141

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	نموذج تقاطع كينز بين الإنفاق الكلي والعرض الكلي	13
(1-2)	العوامل المتحكمة في القدرة المالية للدولة	25
(1-3)	تمثيل قانون فاجنر في تفسير ظاهرة زيادة النفقات العامة	32
(1-4)	فرضية بيكوك وإيزمان	35
(2-1)	مؤشر جيني	71
(2-2)	عوائد صندوق النرويج السيادي للفترة (1990-2018)	83
(3-1)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)	110
(3-2)	توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات بالجزائر خلال الفترة (2001-2020)	112
(3-3)	معامل هرفندل – هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي	120
(3-4)	العلاقة بين سعر النفط ونسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية خلال الفترة (2001-2020)	122
(3-5)	معامل هيرفندال – هيرشمان لتنويع الصادرات	123
(3-6)	معامل هيرفندال – هيرشمان لتنويع الوردات	125
(3-7)	معامل هيرفندال – هيرشمان لتنويع الإيرادات العامة	127
(3-8)	معامل هيرفندال – هيرشمان لتنويع التشغيل	129
(3-9)	معامل هيرفندال – هيرشمان لإجمالي تكوين رأس المال الثابت	131
(3-10)	مؤشر المركب للتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2020)	132
(3-11)	تطور القيمة المضافة الفلاحية من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001-2020)	136
(3-12)	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر	138

مقدمة

تعاني أغلب الدول المنتجة للنفط من خلل في هياكلها الاقتصادية نتيجة اعتمادها على مصدر دخل واحد لتمويل سياستها التنوية، مما أدى بها إلى إعادة هيكلة نشاطها الاقتصادي نحو بناء قاعدة إنتاجية متوازنة ومتكاملة، وفي ظل الأهمية التي تأتي من تنويع القاعدة الإنتاجية نجد أن معظم الدول سعت بكل السبل لتحقيق هذا الهدف لضمان استمرارية واستدامة نموها الاقتصادي.

إن حالة عدم الاستقرار الناتجة عن تقلبات أسعار النفط أجبرت الدول المنتجة للنفط على تبني سياسات وإستراتيجيات تهدف في مجملها إلى تنويع القاعدة الاقتصادية، وذلك من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، ويتحقق التنويع الاقتصادي عن طريق تفعيل أدوات السياسة الاقتصادية بصفة عامة وسياسة الإنفاق العام بصفة خاصة، ويمكن لسياسة الإنفاق العام أن تحقق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يتوافق مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

يعرف الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصادات النفطية باختلالاته الهيكلية الناجمة أساسا عن الهيمنة الكبيرة للقطاع النفطي في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، وفي سياق تراجع عائدات النفط نتيجة تراجع أسعاره، تسعى الجزائر إلى تنويع وإعادة تشكل اقتصادها بناء على تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق لتخفيض الاعتماد على النفط وتحقيق التنويع الاقتصادي، بما في ذلك تنفيذ البرامج التنموية الهادفة إلى تنمية البنية التحتية والمساهمة في تعزيز الاستثمارات الإنتاجية والخدمية سواء العامة أو الخاصة وتوجيهها نحو تنويع هيكل الاقتصاد.

في هذا السياق ظهرت الأهمية المتزايدة للإنفاق العام بسبب ما يقدمه من حوافز تشجع الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولذلك أصبحت سياسة الإنفاق العام تمثل نقطة أساسية يمكن اعتمادها كمدخل إستراتيجي للتنويع الاقتصادي.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2020)؟

لمعالجة هذه الإشكالية تم صياغة الأسئلة الفرعية الموالية:

- هل يمكن للدولة أن تستخدم الإنفاق العام لتحقيق أهدافها؟
- كيف يمكن لسياسة الإنفاق العام تحقيق التنويع الاقتصادي؟

– ما واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

في إطار معالجة إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية:

– الإنفاق العام أداة السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في كافة القطاعات بما يحقق مصلحتها الاقتصادية والاجتماعية؛

– سياسة الإنفاق العام ترتبط بالتنويع الاقتصادي من خلال مساهمتها في تنمية الإنتاج وتشجيع الصادرات؛

– يتميز الاقتصاد الجزائري بعدم التنوع بسبب ارتباطه القوي بقطاع المحروقات.

أهداف الدراسة:

هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق مجموعة من أهداف نوجزها فيما يلي:

– الإلمام بالجوانب النظرية الخاصة بالإنفاق العام والتنويع الاقتصادي؛

– قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال مؤشر هيرفندال – هيرشمان؛

– التعرف على تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

– ترشيد الإنفاق العام لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؛

– التعرف على نقاط ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري؛

– معرفة أهم الاستراتيجيات المقترحة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من اعتبارات عديدة لعل أهمها الدور الذي يلعبه التنويع الاقتصادي في الجزائر لاختيار أفضل البدائل للحد من الآثار السلبية المحتملة لتقلبات أسعار النفط، خاصة بعد التراجع الذي شهدته أسعار النفط على المستوى الدولي، وما يترتب على ذلك من آثار وخيمة على الاقتصاديات الدول المصدرة للنفط، لذا أصبح تحقيق التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة للتخلص من الاعتماد على النفط، والأهم من ذلك هو البحث عن الآليات والسياسات الأكثر ملائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

تعتبر سياسة الإنفاق العام من السياسات القادرة على تحقيق التنويع الاقتصادي، نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه كمحفز للنمو المعبر عن دور الدولة في الاقتصاد الوطني من ناحية، وخطورة الوضع الذي تعيشه الجزائر في

اعتمادها شبه كامل على صادرات المحروقات، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحدث نتيجة تراجع أسعارها لأن مصدر هذه النفقات يعتمد بالدرجة الأولى على إيرادات الجباية البترولية من ناحية أخرى، لذا تعتبر الدراسة هذه مساهمة جديدة تضاف إلى الأبحاث المقدمة لدراسة الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة:

إن طبيعة موضوعنا قيد الدراسة اضطرتنا إلى الاعتماد على المناهج التالية:

- المنهج الاستنباطي: من خلال استعمال أداة الوصف للتعرف على الجانب النظري للإنفاق العام والتنويع الاقتصادي.

- المنهج الاستقرائي: من خلال استعمال أداة التحليل والقياس لتحليل واقع تنويع الاقتصاد الجزائري وعلاقته بسياسة الإنفاق العام.

حدود الدراسة:

– الحدود المكانية: تناولت الدراسة سياسة الإنفاق العام ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال الإسقاط على واقع الاقتصاد الجزائري، ونأمل أن تساهم في الإجابة على بعض التساؤلات التي شغلت أذهان الدارسين والباحثين وصناع القرار على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية.

– الحدود الزمنية: تتضمن الدراسة الفترة الممتدة بين 2001-2020، حيث تم اختيار هذه الفترة على اعتبار أنها تمتد على مدى 20 عاما، والتي نعتبرها كافية للتمكن من دراسة واقع سياسة الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي في الجزائر والعلاقة بينهما، فضلا عن كون هاته الفترة تشمل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، وتتضمن عدة اتجاهات لسياسة الإنفاق العام ما بين سياسات التوسعية والتقشفية.

مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع للأسباب التالية:

– أسباب ذاتية: تنبع هذه الأسباب من توجهاتنا البحثية نحو مواضيع الاقتصاد الكلي المختلفة.

– أسباب موضوعية:

* قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي؛

* يعتبر موضوعا الساعة خاصة في ظل الاهتمام المتزايد بضرورة توجيه الإنفاق العام وترشيده لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

الدراسات السابقة:

استندت دراستنا على مجموعة من الدراسات السابقة التي استهدفت الإنفاق العام وأثره على النمو والتنويع الاقتصادي، ومن أهم هذه الدراسات نذكر:

– **دراسة بدروني عبد الحق (2021–2022)**: أطروحة دكتوراه بعنوان قياس مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر –.

توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الوطني لا يزال يعتمد على ريع المحروقات وبعيد عن مستويات التنويع المستهدفة، على الرغم من الاستثمارات العامة الضخمة.

– **دراسة جحنين كريمة (2020–2022)**: أطروحة دكتوراه بعنوان نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018).

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر لم تنجح في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة خارج قطاع المحروقات، لكن الوصول إلى هذا الهدف ليس مستحيلا إذا تكثفت الجهود واستمرت، حيث سعت الجزائر إلى اعتماد نموذج جديد للنمو الاقتصادي، وهذا النموذج يبرز مكانة الجزائر (رؤية 2030) من ضرورة التنويع الاقتصادي.

– **دراسة أحمد العيش (2019–2020)**: أطروحة دكتوراه بعنوان أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).

توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام له علاقة قوية وسالبة برصيد الميزان التجاري، وعلاقة موجبة وضعيفة مع معدل التضخم، وعلاقة عكسية وضعيفة مع معدل النمو ومعدل البطالة.

– **دراسة عماري فاطمة الزهرة (2019–2020)**: أطروحة دكتوراه بعنوان أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة (2001-2018).

توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري لم يحقق التنويع الاقتصادي المطلوب أما الإمارات العربية المتحدة لها مسار إيجابي في مجال التنويع الاقتصادي.

– **دراسة إيمان بوعكاز (2015)**: أطروحة دكتوراه بعنوان أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011).

توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن أهم الأسباب التي تفسر ذلك هو أن حجم نفقات التسيير ونفقات التجهيز يفوق القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، كما أظهرت نتائج التحليل التجريبي لقياس أثر الإنفاق العام أنه لم ينجح في التأثير على مستويات النمو خلال فترة الدراسة على رغم ارتفاع الإنفاق العام في الجزائر.

– **دراسة العمراوي سليم (2017–2018)**: أطروحة دكتوراه بعنوان مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة قياسية للفترة (1980-2015).

توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأكثر تنوعا لديه قدرة أكبر على خلق فرص العمل، وقدرة أكبر على توليد قيمة مضافة وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، كما خلصت إلى أن الاقتصاد الوطني غير مستقر ويعتمد على ريع المحروقات وبعيد عن مستويات التنويع المستهدفة، رغم أن وفرة الموارد المالية سهلت تمويل الإنفاق العام وبرامج الاستثمار العامة الضخمة، مما جعل الأخيرة هدرا للموارد ومضيعة لفرصة بناء قاعدة إنتاجية متينة واقتصاد أكثر تنوعا.

في نهاية استعراض أهم الدراسات السابقة نشير إلى أن دراستنا تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة في قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر بمؤشر هيرفندال – هيرشمان للفترة (2001-2020)، حيث اعتمدت على توزيع ستة متغيرات، وهي الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات والإيرادات وإجمالي تكوين رأس المال الثابت والعمالة، بحيث تم قياس التنويع الاقتصادي لكل متغير على حدى، ثم قمنا بتقدير المؤشر المركب للتنويع بأخذ الوسيط الحسابي لمؤشر هيرفندال – هيرشمان.

خطة الدراسة:

للإلمام بأهم جوانب الموضوع اعتمدنا إلى تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي، وينصب التركيز في الفصل الأول على استعراض "**عموميات متعلقة بالإنفاق العام**" وقد تم تقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول ماهية الإنفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي، أما المبحث الثاني يركز على ضوابط وتقسيمات النفقات العامة حيث يبدأ بعرض ضوابط ومحددات الإنفاق العام ثم تقسيمات النفقات العامة مرورا إلى ظاهرة زيادة النفقات العامة وأسبابها، بينما يتناول المبحث الثالث سياسة الإنفاق العام وأثرها على الاقتصاد الكلي

عن طريق التعرف على سياسة الإنفاق العام وآثار الإنفاق العام على الاقتصاد الكلي والمؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام.

وفي الفصل الثاني سنتناول "**التنويع الاقتصادي وكيفية مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيقه**" وقد قسم هذا الفصل أيضا إلى ثلاثة مباحث رئيسية، يتناول المبحث الأول ماهية التنويع الاقتصادي حيث يركز على تعريف التنويع الاقتصادي ومتطلباته ثم أهميته وأهدافه، ويتناول المبحث الثاني نماذج التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه أيضا آليات ومحددات التنويع الاقتصادي، أما المبحث الثالث سيتم من خلال شرح إستراتيجيات التنويع الاقتصادي والتعرف على تجارب بعض الدول المنتجة للنفط في مجال التنويع الاقتصادي وكذلك معرفة مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي.

وسنتناول في الفصل الثالث "**تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي في الجزائر**" من خلال ثلاثة مباحث، حيث خصص المبحث الأول لمعالجة سياسة الإنفاق العام في الجزائر من خلال التعرف على تقسيم النفقات العامة في الجزائر وإعطاء لمحة عامة على برامج التنمية خلال الفترة (2001-2019) ومعرفة تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)، أما المبحث الثاني فقد اشتمل على واقع تنويع الاقتصاد الجزائر من خلال التعرف على مبررات اعتماد إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر وإمكانيات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي وقياس التنويع الاقتصادي في الجزائر، بينما يتناول المبحث الثالث بتحليل علاقة بين سياسة الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال ترشيد الإنفاق العام لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثر الدعم الحكومي على القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات وتدابير تنويع الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول: عموميات متعلقة بالإنفاق العام

تمهيد:

لتحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة تلجأ الدولة إلى الإنفاق العام الذي يعتبر بدوره أداة مالية هامة، ويعكس إلى حد كبير فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي، وعلى هذا الأساس سوف نتناول تعريف الإنفاق العام وتطوره ضمن الفكر الاقتصادي بعدة مراحل بداية بالفكر الحيادي الكلاسيكي ثم الفكر التدخلي الكينزي ثم الفكر النقدي الذي ركز على السياسة النقدية والفكر الاشتراكي الذي يعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وفي الأخير الفكر الاقتصادي الإسلامي الذي يستمد أسسه من الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تناولنا أهم المفاهيم والمبادئ الأساسية المتعلقة بالإنفاق العام وتوضيح أهم الضوابط والعوامل المؤثرة فيه، وأهم التقسيمات النفقات العامة، مع التطرق إلى ظاهرة زيادة النفقات العامة بنوع من التحليل والتفصيل والتركيز على أهم الأسباب المؤدية للظاهرة بالاعتماد على أهم النظريات التي عالجت هذا الموضوع، والتركيز على أهم الآثار التي تحدثها النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية لتحقيق الأهداف المرجوة، لهذا الغرض قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي

المبحث الثاني: ضوابط وتقسيمات النفقات العامة

المبحث الثالث: سياسة الإنفاق العام وأثرها على الاقتصاد الكلي

المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي

يعتبر الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية، حيث يمكن من خلاله التأثير على مستويات الطلب الكلي وبالتالي على النمو والتشغيل والدخل الوطني، يهدف هذا المبحث توضيح مفاهيم متعلقة بالإنفاق العام كونه يمثل أداه مهمة في يد الدولة لمزاولة نشاطها الاقتصادي، وقد مر مفهومه عبر التاريخ الاقتصادي بعدة مراحل تبعا لتطور الدولة، وذلك بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمالية.

المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام

تقوم الدولة في سعيها لإشباع الحاجات العامة بإنفاق جزء من الدخل سواء كان ذلك لإنتاج السلع والخدمات أو من خلال توزيع دخول تحويلية لتحقيق أهداف اجتماعية أو من خلال الإعانات التي تقدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لذا سنتناول في هذا المطلب تعريف الإنفاق العام وأركانه ثم مراحل تنفيذه على النحو التالي:

أولا: تعريف الإنفاق العام

– يعرف الإنفاق العام بأنه مبلغ من المال ينفقه شخص عام بهدف تحقيق المنفعة العامة[1].

– الإنفاق العام هو مقدار الأموال التي يتم إخراجها من خزانة الدولة من خلال إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة، بهدف تلبية الاحتياجات العامة[2].

– يعرف الإنفاق العام أيضا بالقيم النقدية التي يأمر شخص من أشخاص القانون العام بإنفاقها من أجل تلبية حاجة عامة[3].

– يعرف أيضا بأنه مجموعة من النفقات التي تنفقها الدولة خلال فترة زمنية محددة، بهدف تلبية احتياجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه الدولة[4].

من التعريفات السابقة الإنفاق العام هو مبلغ من المال ينفقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة أو إشباع حاجة عامة.

ومن التعريفات السابقة فإن الإنفاق العام يعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية:

---

[1] السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، دون سنة نشر، ص 57.

[2] طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 122.

[3] حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 381.

[4] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 230.

1- الإنفاق العام مبلغ نقدي:

يأخذ الإنفاق العام الذي تنفقه الدولة الشكل النقدي كثمن للمنتجات وخدمات التي تحتاجها، وكثمن لرأس المال الإنتاجي الذي تحتاجه لتنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها، وكثمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غير ذلك[1].

لا تعتبر الوسائل غير النقدية التي تتخذها الدولة أو إحدى هيئاتها للحصول على احتياجاتها، أو المساعدات العينية التي تقدمها من النفقات العامة[2].

2- الإنفاق العام يقوم به شخص عام:

لكي يعتبر الإنفاق عاما لا بد أن يتم من خلال إحدى مؤسسات الدولة، أي الأشخاص الإداريين العامين وعلى رأسهم الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها كالهيئات العامة الوطنية والإدارة المحلية (الولايات والبلديات) والأشخاص الاعتباريين الآخرين، وعليه فإن النفقات التي يتحملها الأشخاص العاديون سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين لا تعتبر نفقات عامة حتى لو كان هدفهم تحقيق المنفعة العامة[3].

من أجل التمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة اعتمد الفكر المالي مجموعة من المعايير وهي كما يلي:

2-1- المعيار القانوني: يعتمد هذا المعيار للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة على الطبيعة القانونية لتنفيذها من قبل الأشخاص الاعتبارية العامة أي أشخاص القانون العام سواء كانت الدولة أو غيرها من المؤسسات العامة[4]، أي أن هذا المعيار يرتكز على اختلاف طبيعة النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون العام عن النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون الخاص، هذا بالإضافة إلى نشاط القانون العام الذي يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، بينما يهدف نشاط القانون الخاص إلى تحقيق المصلحة الخاصة المقررة في ذلك العقد[5].

[1] سوزي عدلى ناشد، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006، ص 27.

[2] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 34.

[3] نفس المرجع السابق، ص 35.

[4] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دار الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 31.

[5] محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 99.

2-2- المعيار الوظيفي: يستند هذا المعيار على طبيعة وظيفة التي يصدرها النشاط العام بغض النظر عن المعيار القانوني الذي يتم بموجبه الإنفاق، فإذا أنفق الإنفاق في تحقيق مصلحة عامة فهو إنفاق عام، وإذا أنفق على عكس ذلك فهو إنفاق خاص[1].

2-3- معيار ملكية الأموال المنفقة: يعتمد هذا المعيار على ملكية الأموال المنفقة، فإذ كانت تلك الأموال مملوكة للدولة أو هيئاتها أو إدارتها أو شركاتها أو مؤسساتها فهي عامة، والإنفاق منها إنفاق عام بغض النظر عما إذا كانت الجهة التي تقوم بالإنفاق تستخدم أساليب السلطة العامة أم لا، وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ماليا وإداريا يعتمد الأمر على ما إذا كانت الدولة شخصا أم لا، ويهدف إلى تحقيق الربح مثله مثل المشاريع الخاصة، ويعتبر شخصا خضعا للقانون الخاص أم لا[2].

3- الإنفاق العام يهدف إلى تلبية الحاجة العامة:

تكتمل مشروعية الإنفاق العام عندما يهدف إلى تحقيق وإشباع حاجة عامة، وهذا يعني أن أي إنفاق يستهدف مصلحة خاصة للأفراد لا يدخل ضمن الإنفاق العام[3].

ويقوم هذا العنصر على ثلاث ركائز هي[4]:

- تبرير الإنفاق العام بتوجيهه لتلبية الاحتياجات العامة التي تلبيها الدولة أو الشخص العام؛

- أن تكون المنفعة المراد تحقيقها مشروعة وفق ما تنظمه النصوص التشريعية والتنظيمية؛

- المساواة بين المواطنين في المنافع العامة نتيجة تساويهم في تحمل الأعباء العامة.

ثانيا: مراحل تنفيذ النفقة العامة

يمر تنفيذ النفقات العامة بمرحلتين متتابعتين ومرتبتين وهما:

1- المرحلة الإدارية لتنفيذ النفقات العامة:

المرحلة الإدارية تدخل ضمن صلاحيات القائمين على الصرف وتمر بثلاث خطوات وهي:

---

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 41.

[3] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[4] بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010، ص ص 54-55.

1-1- عقد النفقة: العقد هو الذي تلتزم بمقتضاه هيئة عامة بدفع النفقات، ومن خلاله تقوم السلطة باتخاذ قرار لتحقيق عمل معين مثلا القيام ببعض الأعمال ذات النفع العام كالطرق والجسور، مما يستلزم ضرورة الإنفاق لتحقيق المنفعة العامة[1].

1-2- تحديد مقدار النفقة: وهو المبلغ الذي يجب دفعه مقابل الالتزام بالسداد، والذي يعتبر دينا مستحقا على صاحبه نتيجة الالتزام، وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا التحديد يظل تقديرا قابلا للزيادة لأسباب ذات صلة بالدائن، والمدة التي يستغرقها صرف هذا المبلغ، على سبيل المثال إذا تأخر صرف هذا الدين بحيث يحدث التغير بسعر صرف مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية أو ارتفاع معدل التضخم سيزيد المبلغ المخصص [2].

1-3- أمر الصرف: يقصد به صدور أمر من الموظف المختص إلى الخزينة العامة بصرف مبلغ محدد من الدين، أو هو أمر كتابي يوجه أمر الصرف إلى المحاسب بدفع مبلغ محدد من المال لشخص معين[3].

تسمى هذه المراحل الثلاثة الأولى بالمرحلة الإدارية.

2- المرحلة المحاسبية لتنفيذ النفقات العامة:

هذه المرحلة هي من مسؤولية المحاسب العمومي، وهي خاصة بالخطوة الأخيرة في تنفيذ النفقات العامة، والتي تتمثل في عملية السداد، وهو الإجراء الذي يتم من خلاله إبراء الدين العام، كالأوامر أو حوالات الدفع الصادرة من الآمرون بالصرف والتي يتم إرسالها إلى محاسبين عموميين متخصصين، أي فقط المسؤولين عن دفع المبالغ[4].

وعليه فإن المحاسبين ملزمون، تحت طائلة القيام بمسؤولياتهم المالية الشخصية، بالتحقيق من مشروعية النفقات قبل قبول دفعها، أي القيام بكافة العمليات الرقابية المفروضة عليهم قانونيا وهي كما يلي[5]:

2-1- صفة الآمر بالصرف أو من يفوضه: وهو الإجراء الرقابي الأول الذي يجب على المحاسب القيام به قبل فحص الشروط الأخرى لتأكيد من مشروعية النفقة.

---

[1] محمود عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 448.

[2] حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1978، ص 210.

[3] محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1979، ص 318.

[4] المادة 22 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 غشت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.

[5] أحمد بوجلال، إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 2، جامعة الأغواط، الجزائر، جوان 2018، ص ص 256-257.

2-2- توافر الاعتمادات: يجب على المحاسب التحقق من وجود الاعتمادات التي تخصم منها النفقة، وذلك بالرجوع إلى محاسبة عمليات ميزانية التي يحتفظ بها والتي تسمح له بتحصيل مبالغ أوامر أو حوالات الدفع الصادرة منذ بداية السنة المالية وقبول سداد النفقة المعنية، ومقارنتها بالاعتمادات المفتوحة في الميزانية.

2-3- صحة خصم النفقة: في تطبيق قاعدة تخصص الموازنة أو تخصيص الاعتمادات، يجب أن يتم خصم النفقة المقترح صرفها بشكل صحيح، حسب طبيعتها وموضوعها، من الباب المخصص لها في الموازنة، وأن تكون مرتبطة بالسنة المالية الحالية (فحص الالتزام بالنفقة وتاريخ أداء الخدمة).

2-4- وجود تأشيرات الرقابة القبلية: بالإضافة إلى تأشيرة المراقب المالي التي تخضع لها نفقات الجهات العامة عند الالتزام بها، يجب على المحاسب التحقق من وجود تأشيرة لأي جهة إدارية أو تقنية مخولة بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها لمراقبة تنفيذ النفقات العامة قبل صرفها.

2-5- تبرير أداء الخدمة: ويتعلق ذلك بمراقبة تصفية النفقة في جنبها الموضوعي، وذلك من خلال التحقق من أن مبلغ النفقة المطلوب دفعها يمثل دينا مستحقا على الجهة العامة المعنية، أي أن موضوع النفقة (استكمال أشغال، أداء خدمات...إلخ) قد اكتمل بفعل (أو أن حق الدائن بشكل عام أصبح مكتسبا) بموافقة الآمر بالصرف على المستندات الإثباتية.

2-6- صحة حسابات التصفية: ويجب على المحاسب مراجعة جميع حسابات مبلغ النفقة التي أجراها الآمر بالصرف أثناء التصفية للتأكد من صحتها.

2-7- صحة الدفع القانونية: يجب أن تكون عملية الدفع ذات طابع إبرائي، أي أن سداد الدين يجب أن تتم تصفيته من مسؤولية الجهة العامة المعنية.

2-8- توافر أموال الخزينة: باستثناء الدولة السيادية (ممثلة هنا في الخزينة العامة) والتي تعتبر أموالها دائما وفيرة ماليا.

2-9- التسخير: هو إعطاء الأمر لشخص غير موجود في النظام السلمي لمن أصدر هذا الأمر، ويبدو مثلا عند تحدث الكوارث الطبيعية وتكون الدولة غير قادرة على مواجهتها بمفردها فتحتاج إلى قدرات الأفراد، ويعطى الأمر الصرف للمحاسب العمومي (الذي لا يقع ضمن التسلسل الإداري لآمر لصرف)، ليقوم بعملية الصرف وكان قد رفض تنفيذها بالرغم من وجود أمر دفع أو تحويل دفع سابق[1].

[1] المادة 48 من قانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 غشت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.

المطلب الثاني: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي

لقد شهد مفهوم الإنفاق العام تطورات على مر العصور بعدة مراحل في البداية عند الكلاسيك الذي كان فيه الإنفاق العام في حدوده الدنيا، ثم الفكر الكينزي الذي أكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيث تتحصل على إيرادات وتقوم بإنفاقها، ثم الفكر النقدي الذي ركز على السياسة النقدية بدلا من السياسة المالية لأنه يري أن الإنفاق العام لا يؤدي إلى حل المشكلات الاقتصادية، ثم الفكر الاشتراكي الذي يعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وأخيرا الفكر الإسلامي الذي يري أن الإنفاق العام لابد أن يتم وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، لذا سوف يتم عرض تفصيلي لمراحل تطور الإنفاق العام على النحو التالي:

أولا: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

من المعروف أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يؤمن بفلسفة الاقتصاد الحر وبإمكانية حل مشاكل المجتمع الاقتصادي عن طريق نظام السوق ولذا فمن رأيهم أن مشاكل تحل تلقائيا وبدون تدخل من الدولة[1].

فقد أسست المدرسة الكلاسيكية رفضها للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال الفروض التالية:

1- سيادة مبدأ الحرية الفردية وعدم تدخل الدولة: اعتمد الكلاسيك على الشعار الذي أطلقه الطبيعيون "دعه يعمل دعه يمر"، كما دعوا توسيع نطاق الحريات الاقتصادية للفرد لتشمل حرية العمل وحرية التملك وحرية التصرف في الممتلكات، كما دعى أدم سميث إلى ضرورة حصر دور الدولة في القيام بمهامها التقليدية (الدفاع، الأمن، العدالة) مع جواز القيام ببعض الوظائف الاقتصادية[2].

2- حياد السياسات الاقتصادية وفكرة التمويل المحايد: وظهرت فكرة حياد السياسات الاقتصادية وفكرة التمويل المحايد والتي حصرت السياسة المالية في الأغراض المالية وحدها وهي الحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة دون أن يكون لها أي تدخل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[3].

3- النضج الاقتصادي: ويتجلى ذلك في أن سعي أفراد المجتمع نحو تحقيق مصالحهم الخاصة يعتبر الحافز الأكبر الذي يدعم ويحرك النشاط الاقتصادي[4].

---

[1] المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2002، ص 35.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص 33.

[3] حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 102.

[4] سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2005، ص 94.

4- آلية جهاز الأسعار: ويتحقق هذا المبدأ على افتراض تطبيق قوانين سوق المنافسة الكاملة القاضية، والتي تنص على أن تفاعل قوى العرض والطلب هو الذي يحدد الأسعار وبالتالي لا داعي لتدخل الدولة[1].

5- المصلحة الخاصة تحقق المصلحة العامة: حيث يرى الكلاسيك أن تحقيق مصلحة الخاصة للأفراد سيحقق بضرورة المصلحة العامة، وبذلك لا داعي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[2].

6- مرونة الأجور النقدية والتوظيف الكامل: الفرضية الكلاسيكية في ذلك هي أن الأجور النقدية قابلة للتغيير، وفي حالة البطالة لا بد من تخفيض الأجور النقدية، الأمر الذي من شأنه أن يدفع أصحاب العمل المطالبة بمزيد من العاملة مما يدفع بالاقتصاد نحو التوظيف الكامل وتحقيق التوازن[3].

7- التوازن الاقتصادي في الأجل الطويل: من وجهة نظر الكلاسيك فإن الكميات الاقتصادية تتجه بالضرورة نحو التوازن الدائم، وهو ما لا يمكن تحققه إلا على المدى الطويل وفي ظل المنافسة الكاملة[4].

8- قانون ساي للأسواق: مما اتفق عليه معظم المفكرين الكلاسيكيين هو صحة قانون ساي للأسواق، والذي ينص على أن العرض يخلق طلبا متساويا له وبالتالي لا داعي لتدخل الدولة[5].

وفي هذا الصدد يعتبر "أدم سميت" صاحب أول المساهمات التي ساعدت على ظهور الفكر الكلاسيكي، الذي قامت أفكاره على تعظيم ثروة الفرد وإبعاد السياسة المالية للدولة عن كل ما يعطل آلية السوق والنظام المالي، وإقامة نظام اقتصادي الحر واقتصرت نظريته للنفقات العامة على الأنواع التالية[6]:

- النفقات الدفاعية: والتي تعتبر حتمية سواء في زمن الحرب أو السلم، وتختلف من مجتمع إلى أخر ومن وقت لأخر.

- نفقات العدالة: وأوضح أنها مهمة لفرض النظام والحافظ على مصالح وممتلكات الأفراد وخلق شعور بالثقة والطمأنينة بين صفوفهم، وتتمثل حسبه في أجور ومكافآت القائمين على شؤون القضاء.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2] عبد الله شحاتة خطاب، دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر حول دور الدولة في الاقتصاد المختلط، القاهرة، مصر، 2009، ص 2.

[3] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[4] نفس المرجع السابق، ص 94.

[5] وسام ملاك، تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية إلى الكلاسيكية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2011، ص 271.

[6] حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 199.

– نفقات المرافق العامة: وتنقسم حسب وجهة نظره إلى:

* نفقات على المرافق التي تسهل من حركة التجار كالطرق والموانئ والجسور وهي تختلف باختلاف درجة ازدهار النشاط التجاري.

* النفقات على مؤسسات تعليم وتدريب الشباب، والتي اعتبرت مهمة لأنها تدر عوائد على المدى القصير من خلال الرسوم والمستحقات التي يتم تحصيلها من الطلاب، وعلى المدى الطويل من خلال مساهمة الطلاب بمعارفهم المكتسبة في الدفع إلى رقي وازدهار المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

ورغم ما جاء به "أدم سميت" في موضوع النفقات العامة، إلا أن ذلك لم يمنع أن تكون فكرته مبنية على مبدأ الايدولوجيا الفردية، أي على أساس السماح للأفراد بتعظيم منافعهم الخاصة، واقتصار دور الدولة على توفير وتهيئة الظروف المناسبة لنشاط الأفراد، بتوفير الأمن والحماية وتحقيق العدالة وإقامة بعض المشاريع المساعدة أي أن تكون حارسة للنشاط الاقتصادي.

ولم يختلف "دافيد ريكاردو" في فكره المالي عما قدمه "أدم سميت"، وحافظ على نفس الإطار الذي قدمه الفكر الكلاسيكي ل"أدم سميت" بل إنه أضافها وأظهر أن النفقات العامة التي تمثل الشكل السائد لتدخل الدولة، تكون دائما على حساب الإنفاق الخاص لجميع أفراد المجتمع، أي أن زيادة الإنفاق العام بوحدة نقدية واحدة يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص بنفس المقدار تقريبا، كما بين أن باقي أنواع من النفقات العامة مثل نفقات الحرب والعدالة تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي ورؤوس الأموال، لأنها يتم تمويلها من الاقتطاعات دخول الأفراد والمنتجين، فيجب الحد منها قدر الإمكان لأنه لا يمكن التخلي عنها كونها نفقات ضرورية[1].

وجاء رأي ستيوارت ميل عندما قيد تدخل الدولة لصالح العام وذلك في المجالات التي لا يقدر عليها الأفراد، وفي الوقت نفسه عارض تدخل الدولة خارج الحدود التي وضعها أدم سميث ومن ثم ظهر مفهوم دقيق لحيادية النفقة العامة بأنها تلك النفقة التي لا تؤثر على الحياة الاقتصادية أو حياة المجتمع بشكل عام، أي التي لا تغير الدورة الاقتصادية للإنتاج والتوزيع والاستهلاك، والتي تنتج عن المنافسة الحرة بين الأفراد[2].

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 202.

[2] علي سيف علي المزروعى، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، دمشق، 2012، ص 617.

يتضح لنا مما سبق أن النفقات العامة في الفكر الكلاسيكي تعتبر حيادية وليس لها أي تأثر إنتاجي على النشاط الاقتصادي، ويقتصر دور الدولة في هذا الفكر على الوظائف التقليدية الأمن والحماية والعدالة، فهي بذلك تعتبر حارسة لنشاط الاقتصادي.

ثانيا: الإنفاق العام في الفكر الكينزي

خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1929 و1932 شهد الاقتصاد العالمي أزمة كساد، مما أدى إلى رفض أفكار المدرسة الكلاسيكية التي آمنت بقدرة السوق على تحقيق التوازن[1].

ومن تلك الأزمة بدأت أفكار كينز وأسس نظريته عام 1936 والتي انتقدت قانون ساي الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب بشكل خاص والأفكار الكلاسيكية بشكل عام[2].

تكمن الدعائم الأساسية للفكر الكينزي فيما يلي[3]:

- تحول الاهتمام بتحليل الاقتصادي الجزئي إلى تحليل الاقتصادي الكلي؛
- إمكانية التعارض بين المصالح الخاصة والعامة وبين المصالح الحالية والمستقبلية؛
- لقد تحول الاهتمام بالتحليل الاقتصادي من التحليل المتعلق بالسياق طويل المدى إلى التركيز على المدى القصير؛
- ضرورة تدخل الدولة في عمل الأنشطة الاقتصادية من خلال تأثير المجاميع الاقتصادية؛
- يحدث تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال.

كما حاول كينز إيجاد الحل للأزمة وذلك من خلال[4]:

- زيادة القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود نتيجة زيادة ميلهم الحدي للاستهلاك؛
- ضرورة تدخل الدولة وتحويلها من دولة محايدة حسب الكلاسيكيين إلى دولة متدخلة، بهدف تصحيح الخلل من خلال السياسات المالية بسبب عدم الإيمان بفكرة اليد الخفية.

---

[1] عبد الرزاق فارس، الحوكمة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 26.

[2] رياض الشيخ، المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر، 1956، ص 108.

[3] فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث- جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2008، ص/ص 31/29.

[4] مجيد ضياء، النظرية الاقتصادية: تحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 65.

وبحسب كينز فأن الدولة تستطيع الحصول على إيرادات وإنفاقها، كما يمكنها الادخار والاستثمار، ولكن هذا التدخل يجب أن يحدث بشكل غير مباشر من خلال السياسة المالية، إذ أن الدولة قادرة على تغيير مستوى إيراداتها من الضرائب لتغيير مستوى إنفاقها على شراء السلع والخدمات.

ولتحديد تأثير النفقات العامة يمكن اعتبار النموذج البسيط التالي الذي يعبر عن التوازن بين إجمالي العرض والطلب[1]:

$$Y = C+I+G\ldots\ldots(01)$$

حيث:

Y: الدخل الوطني

C: الاستهلاك

I: الاستثمار

G: الإنفاق الحكومي

يمكن أيضا كتابة الاستهلاك كدالة خطية للدخل كما يلي:

$$C = a+by_d \quad \ldots\ldots (02)$$

حيث:

Y_d: الدخل المتاح بعد دفع الضرائب واستلام المدفوعات التحويلية، ويمكن كتابته على النحو التالي:

$$Y_d = a+(1-t)Y+R\ldots\ldots(03)$$

حيث:

t: الضريبة على الدخل

R: المدفوعات التحويلية مثل الإعانات والمنح

لكل من الضرائب والإنفاق العام تأثير على الاقتصاد، حيث أن زيادة الضرائب تقلل من حجم الدخل الكلي لكن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدى إلى رفع الدخل الكلي من خلال أثر المضاعف.

وبتعويض العلاقتين (02) و(03) في (01) تصبح معادلة توازن الدخل القومي كما يلي:

$$Y = \frac{1}{(1-b+bt)}(a+ab+bR+I+G)$$

[1] عبد الرزاق فارس، مرجع سبق ذكره، ص 26.

كما يعطي مضاعف الإنفاق الحكومي الناتج عن تغير في الإنفاق العام بالعلاقة التالية:

$$\frac{dy}{dG} = \frac{1}{(1-b+bt)}$$

ويمكن توضيح دور الإنفاق العام في علاج أزمة الركود الاقتصادي بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (1-1): نموذج تقاطع كينز بين الإنفاق الكلي والعرض الكلي

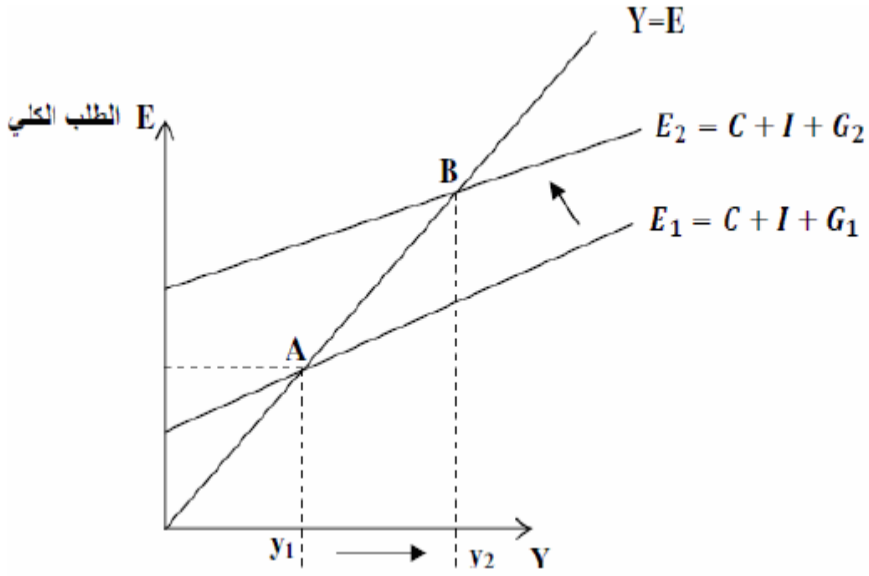

Source: Gregory Mankiw, government purchases and real interest rates, journal of political economy, vo1 95, n° 2, Aprill1987, P 311.

من خلال الشكل البياني أعلاه، يمثل الطلب الكلي مجموع الإنفاق الاستثماري E ويمثل العرض الكلي بخط 45°، بينما تمثل نقطة A التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى الدخل الكلي Y_1، ولكن على مستوى هذا الدخل التوازني هناك فجوة انكماشية، وإذا قامت الدولة بزيادة الإنفاق العام من أجل القضاء على هذه الفجوة، فإن الدخل التوازني يرتفع إلى Y_2 وهو دخل العمالة الكاملة، ويلاحظ أيضا أن الزيادة في الدخل الكلي أكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي، وذلك بسبب ظاهرة مضاعف الإنفاق الحكومي[1].

إلا أن التحليل الكينزي أهمل البحث عن مصادر الإنفاق العام، رغم إشارته إلى الأثر المضاعف الإنفاق على الدخل القومي، علما أن النفقات الحكومية يتم تمويلها من خلال الضرائب أو الدين العام أو خلق النقود، كما تجدر الإشارة إلى أن زيادة الإنفاق دون خلق النقود تؤدي إلى تراجع مصادر التمويل الأخرى، مما يدفع

[1] بن غزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 9.

الإنفاق الخاص إلى الانخفاض، أي أن الزيادة في الإنفاق الكلي تصبح قليلة أو معدومة، أي أن تمويل النفقات العامة من الضرائب أو الاقتراض ليس سوى نقل للموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام.

ومما سبق يتضح أن تزايد أهمية دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي أدى إلى زيادة أهمية المالية العامة، خاصة من خلال النفقات العامة التي اعتبرها كينز المحرك الأساسي لعجلة التنمية والاقتصاد.

ثالثا: التيار النقدي الحديث وتدخل الدولة

وظهرت بوادر الأزمة الخانقة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينات في شكل بطالة مرتفعة وتضخم حاد، الأمر الذي أدى إلى ظهور أفكار مناهضة للفكر الكينزي في مجال الاقتصاد الكلي، وعليه فإن الظهور المتزامن لحالة من الركود الكبير في النشاط الاقتصادي والتضخم رافقه ميلاد مفهوم جديد يسمى التضخم الركودي، وهو التضخم الذي يصاحب الركود الاقتصادي وجاء ذلك نتيجة للسياسة الكينزية القائمة على توسيع الإنفاق الذي أدى إلى عجز في الميزانية[1].

ومن أهم أفكار المدرسة النقدية التي قامت عليها ما يلي[2]:

– الحرية الاقتصادية المطلقة، وأنه لا تعارض بين المصلحة الذاتية ومصلحة المجتمع؛

– يجب على الدولة أن تبتعد على النشاط الاقتصادي وتعود إلى أداء وظائفها التقليدية وليس كدولة رفاهية كما كانت في العصر الكينزي؛

– ركزت المدرسة النقدية على كمية المال والسياسة النقدية وليس السياسة المالية؛

– الاهتمام بالعرض لاعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد لأن العرض يعني زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل.

وبالتالي كان رأي المدرسة النقدية معارضا لاستخدام السياسة المالية وخاصة جانب الإنفاق العام، في حل الأزمة باعتبارها السبب الرئيسي للتضخم، من خلال الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكينزية والتي تتمثل في[3]:

– إن الاعتماد على السياسة الإنفاق لا يؤدي إلى حل المشاكل الاقتصادية؛

---

[1] عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية: دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر في 1988-1995، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 1995، ص ص 22-23.

[2] إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي (مبادئ- مدارس- أنظمة)، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2002، ص 5.

[3] بن غزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

– على خلاف كينز اعتقدوا أن أسعار الفائدة يمكن استخدامها لتقليص أو تشجيع الائتمان حسب الظروف.

– واعتبروا أن تخفيض الضرائب نظريا وتلقائيا يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص، مما يتيح زيادة مستوى الاستثمار الإنتاجي.

ويرى النقديون أنه العجز في الموازنة العامة لا يمكن معالجته دفعة واحدة وعلى المدى القصير، بل ينبغي اعتماد سياسة اقتصادية صارمة، هدفها الأساسي هو التخفيض التدريجي لنسبة العجز بالنسبة إلى الناتج الإجمالي، وذلك من خلال تطبيق إجراءات التخفيض على الإنفاق العام الجاري، لاسيما في جانبه الاجتماعي لأنه في رأيهم يعيق معدلات النمو ويخفض الاستثمارات العامة[1].

رابعا: النفقات العامة في الفكر الاشتراكي

وأوضح كارل ماكس (1818-1883) ورفيقه Ergels (1829-1895) أن الاشتراكية نظام اقتصادي اجتماعي يكون هدف الإنتاج فيه تلبية احتياجات الأفراد وليس تحصيل الربح لصالح مالكي وسائل الإنتاج، وفق سياسة عامة مبنية على التخطيط الشامل وأن هذا الأسلوب الاقتصادي يساهم في تحقيق المساواة بين طبقات المجتمع ويرفض الطبقية، وفي هذا الصدد أيضا ترتكز المبادئ الأساسية للاشتراكية على الملكية الاجتماعية العامة لوسائل الإنتاج، التي تشكل الأساس الاقتصادي للنظام الاجتماعي الجديد، في ظل الاشتراكية لا توجد طبقات المتعارضة، طبقات أصحاب وسائل الإنتاج وطبقات أولئك الذين يبيعون قوة عملهم، الجميع يملك وسائل الإنتاج وكل فرد يملكها في نفس وقت مالك وشغيل، وحقوق جميع الأفراد فيما يتعلق بالملكية الاجتماعية متساوية[2].

وبالتركيز على جانب النفقات العامة نجد أنها تأخذ حيزا مهما في الفكر الاشتراكي لأنها تمس الجانب الاقتصادي، باعتبار أن الدولة تحل محل قوى السوق في عمليات الاستثمار والإنتاج، وكذلك تمس الجانب الاجتماعي أيضا، والذي لا يقل أهميته عن الجانب الاقتصادي، وهذا يعكس حجم النفقات العامة الكبير في الدولة الاشتراكية، ومع تعافي الرأسمالية من أزمة الكساد العظيم 1929 وتراجع الفكر الاشتراكي سنة 1989 لعدم قدرة مبادئه على الصمود في المدى الطويل، تراجع هذا الأخير واختفت معالمه خاصة مع تحول عديد الدول الاشتراكية إلى دول رأسمالية مع ظهور معالم العولمة[3].

---

[1] بن غزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] باكوفلين وآخرون، أسس المعارف السياسية، دار التقدم، موسكو، 1997، ص 244.

[3] أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 42.

إن النفقات العامة في الدول الاشتراكية تخص لجوانب عديدة حسب مساهمتها في الدخل القومي، إذا يتم ترتيب قنوات الإنفاق العام في الميزانية العامة تبعا لأهميتها كما يلي[1]:

1- النفقات في الجانب الإنتاجي (الإنفاق الاستثماري الإنتاجي): وهي النفقات الموجهة لتوسيع الإنتاج، والاستثمار في مجالات الصناعة والزراعة والبناء والنقل.

2- نفقات في المجال غير الإنتاجي: وتشمل ما يلي

2-1- الإنفاق الاستثماري غير الإنتاجي: تلك النفقات الموجهة لخدمات الصحة والتعليم والثقافة.

2-2- الاستهلاك العام: وهي النفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية لفئات المجتمع كالضمان الاجتماعي، الإعانات...إلخ.

وبالتالي أعطى الفكر الاشتراكي للدولة دورا كبيرا وهو ما أصبح يعرف بالدولة المنتجة، وأدى ذلك إلى تطور في نظرتها إلى النظام المالي للدولة بما في ذلك سياسة الإنفاق العام، التي اعتبرها وسيلة لتحقيق أهداف الخطة الموضوعة من خلال خصائص معينة[2]:

- تتولى الدولة مسؤولية الإنفاق على مدى توفر السلع والخدمات المختلفة العامة وأدائها في ذلك القطاع العام الذي يتحكم في الاقتصاد الوطني، والذي بدوره يعمل على تحقيق الادخار العام الذي يتحول إلى إنفاق استثماري يؤدي إلى نمو الناتج القومي؛

- في الفكر الاشتراكي يهدف الإنفاق العام إلى تحقيق أهداف اقتصادية إضافة إلى الأهداف الاجتماعية المتمثلة في تخصيص الموارد وتوزيعها، وذلك بهدف تحقيق المصلحة العامة في جميع جوانب الحياة، وتهتم بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛

- كبر حجم وضخامة النفقات الاستثمارية واستخدامها في شكل مخططات تنموية شاملة لجميع مناحي الحياة وتهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية معا.

ومن ناحية أخرى ينتقد بعض الباحثين والمتتبعين لشأن الاقتصاد العالمي عامة والنظام الاشتراكي خاصة بأنه لم يفلح في مواجهة التطورات الحاصلة في العالم وغير قادر على الانفتاح على المتغيرات التي من حوله، وأصبح

[1] بن غزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] نفس المرجع السابق، ص 14.

يضعف أمام التحديات العالمية، بالإضافة إلى التدخل المفرط للدولة وبحجم كبير أثر بصفة سلبية على أدائها، كما أنه لم يعطى فرصة للقطاع الخاص وأصبح قطاع العام يتحمل كل هموم الاقتصاد وهذا ما كان وراء فشله وانهياره.

المطلب الثالث: الإنفاق العام في الفكر الإسلامي

إن دراسة الإنفاق العام كأداة لإشباع الحاجات العامة، يتطلب ذلك أن تكون هناك قواعد وضوابط تحكم هذه العملية من خلال الالتزام بالأحكام الشرعية للإنفاق العام، لذلك سيتم تناول تعريف الإنفاق العام في الفكر الإسلامي والدعائم الأساسية في هذا الفكر كما سنتناول طبيعة وتقسيمات النفقات العامة في الفكر الإسلامي.

أولا: تعريف الإنفاق العام في الفكر الإسلامي

الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الإسلامي يعرف بأنه سحب جزء من المال من بيت مال المسلمين لسد حاجة عامة[1]، ومن ذلك قوله تعالى "وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين"[2]، وأن يكون هذا الإنفاق في جميع أشكاله وصوره وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

ثانيا: الدعائم الأساسية في الفكر الإسلامي

الأركان الأساسية للفكر الإسلامي هي كما يلي[3]:

- تحريم الاستغلال والربا؛
- توزيع الثروة؛
- الاعتراف بحق الملكية الخاصة وحيازة الأموال وفقا للشريعة الإسلامية؛
- الحث على سلامة الأموال وحمايتها من الضياع والتبذير؛
- تحريم الاكتناز لأنه يعيق الإنتاج، فالمال عنصر من الإنتاج؛
- الحث على الإنفاق بالطرق المشروعة؛
- دفع الحقوق المفروضة على هذه الأموال كالزكاة والصدقات؛
- التزام الدولة بجمع الأموال وإنفاقها لصالح المسلمين؛

---

[1] هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر (دراسة تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 189.

[2] سورة البقرة، الآية 195.

[3] إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة نشر، ص ص 23-24.

– لا يجوز نقل الملكية بطرق غير مشروعة مثل القمار أو الرشوة.

إن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي كاقتصاد واقعي وأخلاقي، يمكن تلخيصها في ثلاثة مبادئ هي[1]:

– مبدأ الملكية المزدوجة كأصل وليس استثناء فهما مكملان لبعضهما البعض ولكل منهما نطاقه الخاص ولا يوجد تعارض بينهما؛

– مبدأ الحرية الاقتصادية المحدود في حدود القيم الأخلاقية والمعنوية التي يؤمن بها الإسلام؛

– مبدأ العدالة الاجتماعية التي تقوم على التكافل والتوازن الاجتماعي.

ثالثا: طبيعة النفقة العامة في الاقتصاد الإسلامي

يمكن أن تقتصر طبيعة النفقة العامة في كونها وسيلة لزيادة الدخل القومي والثروة وأداة للتحضر والتقدم، وتساهم النفقة العامة في تنمية المجتمع ورفع مستوى معيشته، فهي سبب مباشر للرخاء الاقتصادي الذي ينتج عليه زيادة في المعادلات يعقبها زيادة في الأرباح وزيادة في دخول الأفراد، كما تعمل على زيادة إنتاج وعرض السلع ورفع معدلات الطلب والتوظيف وتحفز الحركة في السوق ومضاعفة الثروة المالية المتداولة[2].

رابعا: تقسيم النفقات العامة في الفكر الإسلامي

في الفكر الإسلامي يمكن تقسيم النفقات العامة حسب تخصيص بعض الإيرادات العامة، إما حسب القرآن مثل الزكاة وخمس الغنائم أو حسب اجتهاد بعض الفقهاء مثل الودائع والتركات التي ليس لها ورثة، وذلك على النحو التالي[3]:

– نفقات الخدمات العامة ويتم تمولها من إيرادات الضرائب والإتاوة والعشور؛

– نفقات أموال الزكاة منه قوله تعالى "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم"[4]؛

---

[1] محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص/ص 51/48.

[2] نعمت عبد اللطيف مشهور، اقتصاديات المالية الإسلامية والوضعية، مطبوعة العمرانية، القاهرة، مصر، 1998، ص 179.

[3] يونس أحمد البطريق وآخرون، المالية العامة الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص ص 228-227.

[4] سورة التوبة، الآية 60.

– نفقات خمس الغنائم لله والرسول والأقرباء واليتامى والمساكين وابن السبيل؛

– النفقات ما يؤول من الضرائب والودائع التي لا ورثة لها وهي للفقراء.

وخلاصة القول أن الفكر الإسلامي وضع ضوابط وقواعد مأخوذة من الشريعة الإسلامية تحدد طرق الإنفاق العام التي تساهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المبحث الثاني: ضوابط وتقسيمات النفقات العامة

تطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي أدى إلى تنوعت النفقات العامة، وبرزت الحاجة لتقسيمها إلى مجموعات متميزة، تحتوي كل منها على نفقات تتسم بخصائص مشتركة وفق معايير محددة مبنية على أسس محددة بوضوح، كما أدى تطور الدولة وتوسعها إلى زيادة حجم النفقات العامة، مما يتطلب دراسة ظاهرة زيادة النفقات العامة والأسباب المؤدية إليها.

المطلب الأول: ضوابط ومحددات الإنفاق العام

يقصد بضوابط الإنفاق العام القواعد التي يتم على أساسها الموافقة والتي تحدد النوع والحجم الأمثل للنفقات العامة بما يدعم ويزيد من مشروعيتها الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق ضوابط النفقات العامة لا بد أن تكون وسائل توضح تسلسل إجراءات الإنفاق العام ويمكن توضيحها على النحو التالي:

أولا: ضوابط الإنفاق العام

تحدد الدولة النفقات العامة ويتم إنفاقها في سبيل تلبية الاحتياجات العامة وفق ضوابط وقواعد يجب مراعاتها وهي:

1– ضابط المنفعة:

وهذا يعني أن الهدف من وراء عملية الإنفاق العام هو تعظيم المنفعة العامة بأقل تكلفة ممكنة[1]، وقد بين بعض الكتاب أن الحد الأمثل للإنفاق يتحقق عندما تتساوى المنفعة الحدية للنفقات العامة والمنفعة الحدية لهذا الإنفاق إذا بقي في أيدي الأفراد وأنفق كدخل لهم، والمستوى الأمثل للمجتمع يتحقق من مجموع المستويات الفردية، ويتيح هذا المبدأ تحديد حجم الإنفاق العام من خلال توسع الإنفاق إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه

[1] المرسي سيد الحجازي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الأضرار الحدية الناتجة عن الضرائب والمنافع الحدية الناتجة عن الخدمة، ويبرر هذا المبدأ فرض ضرائب بمعدل أعلى على الأفراد يستفيدون من أكثر من مشروع محدد للدولة[1].

إن فكرة المنفعة العامة وتحديدها تنطوي على صعوبات كثيرة، باعتبار أن للنفقات آثار اقتصادية واجتماعية، ظاهرة ومخفية، حاضرة ومستقبلية، وفي هذا الصدد نعرض اتجاهين رئيسيين فيما يتعلق بتحديد وقياس المنفعة العامة هما[2]:

1-1- الاتجاه الشخصي: يرى أنصار هذا الاتجاه أن قياس الفائدة في الإنفاق تتم من خلال مقارنة الناتج الاجتماعي من الإنفاق العام والناتج المتولد من ترك هذا الإنفاق في أيدي الأفراد، مما يجعل من الصعب تطبيقه بشكل واقعي.

1-2- الاتجاه الموضوعي: يعتقد أنصاره أن المنفعة في الإنفاق العام تقاس بمعدلات النمو الاقتصادي التي يحققها وزيادة الدخل القومي، فإذ كانت هناك زيادة في الدخل القومي مصاحبة لزيادة في النفقات العامة فيمكن القول بأنها نفقات مفيدة، ورغم سهولة تطبيق هذا المعيار إلا أنه يهتم فقط بالمنفعة من جانبها الاقتصادي وعدم مراعاة جانبها الاجتماعي.

لقياس المنفعة العامة لا يوجد معيار محدد، فقد تم الاتفاق على مؤشرات الجوانب العامة للمجتمع التي تعكس مدى الاستفادة من الإنفاق العام وهي[3]:

- مستوى التفاوت في توزيع دخول الأفراد؛
- المستوى الصحي ومتوسط عمر السكان؛
- عدد الوحدات السكنية المخصصة للمواطنين؛
- مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة إلى المواطنين.

2- ضابط الاقتصاد:

يعتبر الاقتصاد في الإنفاق شرطا ضروريا لتفعيل ضابط المنفعة مذكور سابقا، ومن البديهي أن أقصى منفعة جماعية ناتجة عن الإنفاق لا يمكن تحقيقها إلا إذا ناتج ذلك عن استخدام أقل قدر ممكن من الإنفاق،

[1] عبد الكريم صادقت بركات، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1986، ص 123.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 40.

[3] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 85.

ولذلك يجب على جميع الهيئات والمشروعات العامة في الدولة مراعاة الاقتصاد في نفقاتها، وهذا يتطلب مراعاة مبدأ الاقتصاد في النفقات دون الحد أو التقليل من الإنفاق، وهذا يعني عدم الإسراف في عمليات الإنفاق العام والعمل على إيجاد أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة ويتطلب تحقيق الوفر من الإنفاق ورفع الإنتاجية المعرفة بكافة التكاليف والمنافع حتى تتمكن من عمليات المفاضلة بين المشاريع الحكومية أو المفاضلة بين الأنواع المختلفة للإنفاق العام وبما يعود على المجتمع بأعلى منفعة ممكنة وبأقل تكلفة ممكنة وعادة ما تستخدم في هذه الحالة نظرية تحليل التكاليف والمنافع Cost-Benefit Analysis في المفاضلة بين المشاريع الحكومية المختلفة أو المفاضلة في عمليات الإنفاق المختلفة[1].

3- ضابط العدالة:

ينظرا إلى هذا الضابط من زاويتين، الأولى تتصل بتحقيق العدالة في توزيع المنافع المتأتية من النفقات العامة، حيث تلبي حاجات أفراد المجتمع كل بالقدر الذي يحتاجه، فيكون من المنطقي أن تستفيد الفئات الأقل دخلا بشكل أكبر من النفقات العامة سواء في شكل إعانات أو تحولات مباشرة أو غير مباشرة، أما الثانية فتتعلق بتحقيق العدالة في توزيع عبء النفقة العامة، فمن المتعارف عليه أن تتم تغطية النفقات العامة من خلال الضرائب، هذه الأخيرة التي تحكمها عدة قواعد لعل أهمها قاعدة العدالة، حيث يساهم كل فرد في المجتمع في تحمل الأعباء العامة للدولة وفقا لمقدرته التكلفية، ومع القبول الكبير الذي باتت تلقاه الضرائب التصاعدية، سيكون من العدالة أن يتحمل أصحاب الدخول المرتفعة القسط الأكبر من هذه الأعباء[2].

4- ضابط الترخيص:

يعني هذا الضابط أن صرف النفقة العامة لا يكون إلا بإذن من السلطة المختصة، سواء كانت السلطة التشريعية أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بصرفها، لأن الإنفاق على تلبية الحاجة العامة التي تحقق المنفعة لا يتم إلا بقانون، وما يميز الإنفاق العام عن الإنفاق الخاص هو قاعدة الترخيص، لأنه إما يخضع للبرلمان ضمن النطاق

[1] نريمان رقوب، دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017-2018، ص 13.

[2] ياسين مصطفاي، أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1986-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية، جامعة البويرة، 2019-2020، ص ص 77-78.

المركزي، أو لإذن الجهات المختصة إذا كانت تدخل في نطاق اختصاصها[1]، وهذه القاعدة تعني أن كل حالة صرف[2]:

– يتم ذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة لصرفها من الجهات التشريعية الخاصة؛

– تطبيق هذه القاعدة كما هو معروف يخفض كثيرا من الهدر والإسراف في النفقات العامة؛

– تعد هذه القاعدة أحد مظاهر التمييز بين المالية العامة والمالية الخاصة، وتتم عمليات الصرف مباشرة وبموافقة الشخص المباشر المسؤول عن مالية المؤسسة الخاصة وهو ما لا يحتاج إلى موافقة من أحد.

5– ضابط ضمان استمرارية المنفعة والاقتصاد:

لكي يكون ضابط المنفعة العامة واقتصاد الإنفاق فعالا يجب من إجراء عملية الرقابة للنفقات العامة قبلية وبعدية، فقبل إقرار الموازنة يقوم مجلس النواب بمراقبة برنامج الحكومة وخططها في مختلف المجالات من خلال مناقشة بنودها، وهذا يمكنه من اكتشاف سقم أو اعوجاج في ذلك البرنامج الذي من شأنه هدر الأموال، وبعد تلك الموافقة تقوم الجهات المختصة قانونا بالمراقبة البعدية، أي بعد صرف الاعتمادات المالية الموزعة حسب كل قطاع، وكل إنفاق تقوم به الدولة أو إحدى الهيئات الممثلة لها يجب أن يتم ترخصة والإشارة إليه من طرف الأمر الصرف قبل أن يقوم به المحاسب القانوني، لكي تقوم المفتشية العامة ومجلس الرقابة المحاسبية بالتحقق من مدى صرف الاعتمادات المنصوص عليها، ومدى التسيير العقلاني للأموال العامة، وإذا تبين أن هناك تعديا على تلك الأموال فإن المسؤولية ستنتقل إلى المخالفين[3].

ثانيا: وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام

لا يمكن أن تتوافر ضوابط المنفعة والعقلانية في الإنفاق العام إذا لم تتوفر الوسائل التي تجبر المؤسسات الحكومية على الالتزام بهذه الضوابط، وحتى يتم استخدام هذه الوسائل يجب توفير إطار وبيئة من القوانين والتشريعات التي توضح تسلسل إجراءات الإنفاق العام في المؤسسات العامة، وتسمى هذه العمليات بتقيين النشاط المالي للدولة أي وضعه ضمن إطار قانوني وبعد وضع هذه القوانين تتم الرقابة المالية والتي تتم بالمراحل التالية[4]:

---

[1] فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 71.

[2] أحمد الجبير، المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الأولى، الأفاق المشرقة ناشرون، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص ص 184-185.

[3] أعمر يحياوي، مساهمة في الدراسة المالية العامة (النظرية العامة وفق التطورات الراهنة)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 38.

[4] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

1- الرقابة الإدارية: تتم هذه الرقابة قبل تنفيذ الإنفاق العام، وعادة ما تكون الوزارة المالية هي التي تشرف على تنفيذها، وتعمل الرقابة الإدارية على التأكد من أن الإنفاق يتم وفقا لما نص عليه القرار المالي وأن الجهة التي تقوم بالإنفاق لها الصلاحية في ذلك.

2- الرقابة المحاسبية: تتم بعد تنفيذ الإنفاق الحكومي، حيث يقوم محاسبون مستقلون بمراجعة ومراقبة عملية تنفيذ الإنفاق وإعداد تقرير يتضمن التجاوزات المالية إن وجدت ورفعه إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

3- الرقابة الشعبية (البرلمانية): تعتبر المرحلة الأخيرة للتأكد من استفاء النفقات لكافة عناصر وضوابط الإنفاق العام، بعدها تقوم الوزارة المالية بالموافقة على الحساب الختامي.

ثالثا: محددات الإنفاق العام

تعود أهمية النفقات العامة لكونها الوسيلة الأساسية ضمن السياسة المالية التي تستعملها الدولة لتحقيق الدور الذي تقوم به في المجالات المختلفة، حيث تتسع النفقات العامة في حالة تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما يكون هذا الدور محدود، وهناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق العام منها:

1- طبيعة النظام الاقتصادي القائم:

تجسد النفقات العامة حقيقة النظام الاقتصادي والسياسي القائم، فهي تعكس في حجمها وأنواعها وأغراضها الفلسفة المذهبية أو الإيديولوجية السائدة في الدولة، فنظام الاقتصادي يعتبر محددا كبيرا لحجم النفقات العامة ففي ظل الدولة الحارسة فإن حجم النفقات العامة يتحدد بالقدر الضروري للقيام بالوظائف التقليدية فقط من دفاع وأمن وعدالة، مما يترتب عليه انخفاض حجم النفقات العامة ونسبتها من الدخل الوطني من ناحية وانخفاض أنواعها من ناحية أخرى، ومع تطور شكل الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أصبحت بعض الزيادات في حجم القطاع العام أمرا متوقعا بل وضروريا عندما يؤخذ في الاعتبار ارتفاع عدد السكان وأيضا تلبية متطلبات دولة الرفاه[1].

[1] Afonso, Antonio, &David, Furceri, Government Size Composition Volatility and Economic Growth, European contral Bank, Working Paper, No 89, 2008, p 11.

2- القدرة المالية للدولة:

من المحددات حجم الإنفاق العام مدى قدرة الدولة على تغطية هذه النفقات من خلال الحصول على الموارد اللازمة، إذ تظل القدرة التمويلية للدولة رغم تنوع مظاهرها محدودة[1]، وتنقسم القدرة التمويلية للاقتصاد إلى قسمين:

2-1- المقدرة التكليفية:

أو ما يسمى بالطاقة الضريبية للدولة، إذا تعتبر الضرائب من أهم مصادر إيرادات الدولة على الإطلاق حيث تمثل ثلاث أرباع الإنفاق الحكومي في الدول المتقدمة، وتؤثر الضرائب على الإنفاق الحكومي كون أنها كلما زادت كلما أمكن زيادة الإنفاق الحكومي[2].

2-2- المقدرة الإقتراضية:

تتعلق بمدى قدرة الدولة للجوء إلى الاقتراض العام، ويرتبط ذلك بالقدرة على السداد والسمعة في الأسواق المالية[3].

يمكن للدولة الرفع من القدرة الإقتراضية لها (خاصة في الدول النامية) وذلك بالاستناد إلى العوامل التالية[4]:

- **حجم الادخار الفردي:** تزداد رغبة الأفراد في شراء السندات الحكومية المطروحة للتداول مع ارتفاع مستوى الادخار لديهم، وهذا من شأنه زيادة القدرة المالية للدولة.

- **أساليب توزيع الادخار بين القطاع الخاص والقطاع العام:** وذلك في إطار السوق المالية، حيث يتم توجيه مدخراتهم للاستثمار في السندات ذات الفائدة المرتفعة، لذا يجب على الحكومة أن تأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة الممنوحة.

[1] عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 185.

[2] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 119.

[3] عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[4] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 122.

والشكل الموالي يوضح العوامل المتحكمة في القدرة المالية للدولة كما يلي:

الشكل رقم (1-2): العوامل المتحكمة في القدرة المالية للدولة

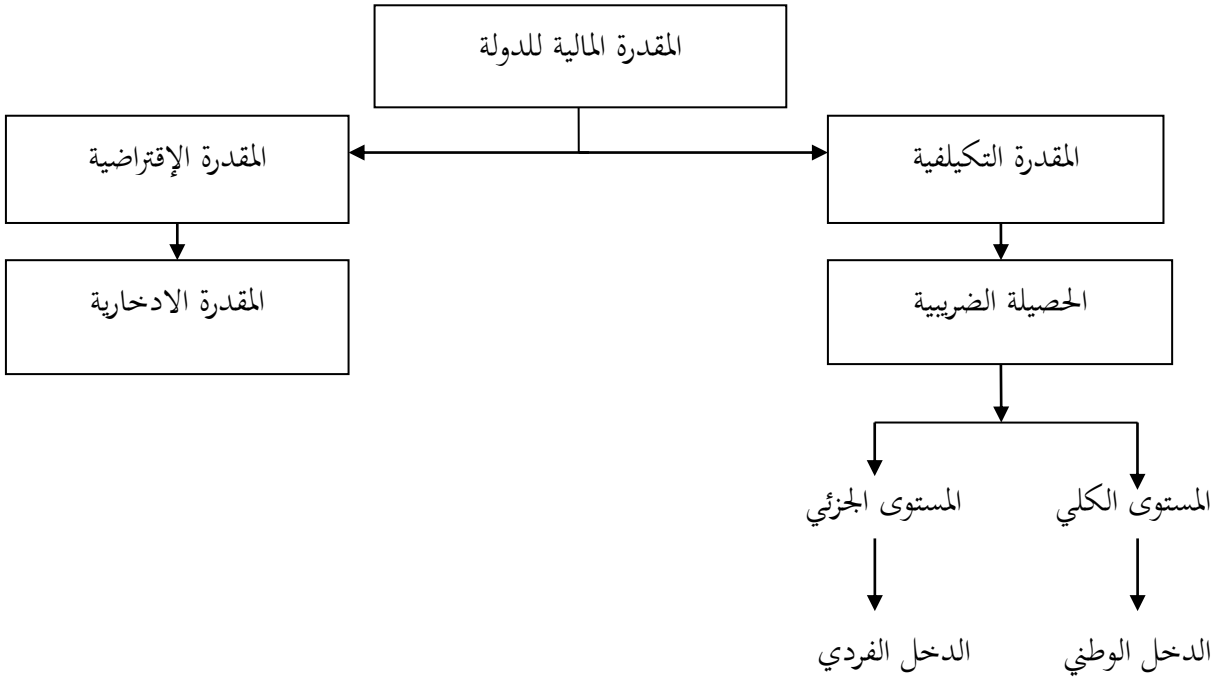

المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان، الأردن، 2005، ص 47.

3- القدرة الشرائية للنقود:

تلعب القدرة الشرائية للنقود دورا كبيرا في تحديد حجم الإنفاق العام، فكلما تدهورت قيمة النقود أدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار السلع والخدمات التي تحتاج إليها الدولة، وقيمة النقود يمكن التعبير عنها بمعدل التضخم أو نعبر عنها بسعر الصرف ويكون الأثر على الإنفاق العام كما يلي:

3-1- ارتفاع معدل التضخم:

التضخم هو ارتفاع المستوى العام للأسعار في الدولة خلال فترة زمنية معينة وله عدة أسباب، ولعل أبرز الأسباب في حدوث التضخم هو زيادة العرض النقدي في الاقتصاد[1]، ففي بعض الحالات قد تلجأ الحكومات إلى ما يعرف بالتمويل التضخمي أي استخدام سندات حكومية كغطاء لإصدار نقدي جديد دون وجود مقابل

[1] محمد مصطفى بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، دار المنهل، عمان، الأردن، 2015، ص 152.

حقيقي في الاقتصاد هذا من شأنه أن يدمر القدرة الشرائية للنقود فتزيد تكلفة السلع والخدمات التي تحتاج إليها الدولة، وعليه يزيد حجم الإنفاق العام[1].

3-2- سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف العملة عن قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية ونحن نعلم أن تقدير النفقات العمومية يتم بالعملة المحلية فمن البديهي أن يؤثر سعر الصرف العملة على حجم الإنفاق العام، ففي حالة انخفاض سعر الصرف العملة المحلية أو ارتفاع سعر الصرف العملات الأجنبية وخصوصا بالنسبة للدول التي تعتمد بصفة كبيرة على الخارج هذا يزيد من تكلفة حصول الدولة على احتياجها من السلع والخدمات وبالتالي زيادة حجم الإنفاق العام، بالإضافة إلى ارتفاع الالتزامات المالية[2].

4- النمو والنمط السكاني:

إن مستوى الإنفاق العام يتأثر بالنمو السكاني، فمزيد من السكان يتطلب مزيدا من الخدمات ومن ثم مزيدا من الإنفاق العام لتغطية المتطلبات الإضافية على خدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، والتي تكون الدولة مسؤولة عنها بصورة أساسية وخاصة في الدول النامية، حيث تتحمل الدولة أعباء إضافية لتقديم هذه الخدمات في ظل انخفاض مستويات دخول الأفراد، كما أن بعض النفقات الحكومية وخاصة الرعاية الصحية وبرامج الضمان الاجتماعي تميل إلى أن تكون ذات صلة بالتركيبة الديموغرافية (السكانية) لأن اقتصاد مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في سبب الإحالة بين السكان فالدرجة العالية من التحضر تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات مثل التعليم والطرق والنقل وزيادة التحضر سوف تعزز أكثر الإنفاق العام على البنية التحتية والمرافق العامة[3].

---

[1] فرجي محمد، المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر (دراسة تنظيمية قياسية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، 2019-2020، ص 138.

[2] محمد شاهين، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، دار حميثر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص 23.

[3] Getro, wakaba, Mihama, Ku, & chiba, Shi, Determinatcs of garernment consumption, Expenoliture in Developing Countries: Apanel Data Analysis, Institute of Developing Economics, (IDE), 2010, p 13.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة

الغرض من تقسيم النفقات العامة هو ترتيبها إلى فئات وتقديمها بشكل واضح يسهل دراستها، ولقد تعددت تقسيمات النفقات العامة نتيجة لتعدد معايير التقسيم التي تقوم عليها، وفي هذا السياق يمكن تحليل تقسيمات الإنفاق العام والإشارة إلى معيار التقسيم المستخدم، وأن كل دولة قامت بتقسيمات تناسب ظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ومن أهم التقسيمات نجد:

أولا: التقسيم العلمي

تنقسم النفقات العامة إلى تقسيمات علمية حسب طبيعتها إلى أنواع عديدة، كتكرارها الدوري وأغراضها وتأثيرها على الدخل وشموليتها، ويمكن تصنيف النفقات حسب هذا المعيار إلى:

1- حسب دورية:

حسب هذا المعيار النفقات العامة تنقسم إلى نوعين النفقات العادية والنفقات غير العادية.

1-1- النفقات العادية: هي تلك التي تتكرر سنويا ودوريا وبشكل منتظم مثل رواتب الموظفين والنفقات الإدارية اللازمة لعمل الإدارات العامة[1]، وتسمى أيضا بالنفقات الاعتبارية أو الجارية، لأنها تتكرر بشكل دوري ويتم إنفاقها سنويا بفترات منتظمة خلال الفترة السنوية للميزانية، إلا أن تكرارها لا يعني تكرار مقدارها بل تكرار نوعها في كل ميزانية وفي كل سنة[2].

1-2- النفقات غير العادية: هي النفقات التي لا تتكرر بانتظام أي أنها قد لا تظهر في كل سنة مالية في الميزانية العامة للدولة، كما أنها قد تظهر في أوقات غير متوقعة (مثل الكوارث الطبيعية والحروب)، مما يجعل الأمر صعبا للتنبؤ بحجمها ويتطلب تخصيص أغلفة مالية تكميلية لها كلما لزم الأمر، وغالبا ما يتم تمولها من إيرادات غير عادية مثل الاقتراض[3].

2- حسب الغرض:

وفقا لهذا التقسيم يمكن تمييز خمس أنواع من النفقات العامة وهي:

2-1- النفقات الاقتصادية: تتمثل في جميع النفقات على الاقتصاد القومي من بنى تحتية وطرق ومياه وصرف صحي ومستشفيات[4].

---

[1] Sanford, C.T, Economics of Public Finance, Pergamon Press, Oxford, 1970, P P 28-29.

[2] حسين مصطفى حسين، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 48.

[3] حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، الدار المصري اللبنانية، القاهرة، مصر، 1992، ص 126.

[4] طاهر الجنابي، المالية العامة والتشريع المالي، جامعة الموصل لنشر والتوزيع، العراق، دون سنة نشر، ص 12.

2-2- النفقات الإدارية: هي النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية مثل أجور الموظفين[1].

2-3- النفقات الاجتماعية: هذه النفقات ذات طابع اجتماعي في الغالب، حيث أن الغرض من هذه النفقات هو زيادة رفاهية الأفراد في المجتمع، حيث تشمل نفقات التعليم والصحة والسكن والإعانات النقدية الاجتماعية[2].

2-4- النفقات المالية: هي النفقات العامة المخصصة لسداد أقساط وفوائد الدين العام والأوراق المالية الأخرى[3].

2-5- النفقات العسكرية: وتشمل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة ونفقات شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية[4].

3- حسب تأثيرها على الدخل:

حسب هذا معيار النفقات العامة تنقسم إلى نفقات تحويلية ونفقات حقيقية.

3-1- النفقات التحويلية: وهي النفقات التي من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية إلى أخرى دون زيادة الدخل الوطني، وغالبا ما يتم تنفيذها دون أي تعويض، وهدفها الرئيسي هو إعادة توزيع الدخل والحد من عدم المساواة الاجتماعية[5].

3-2- النفقات الحقيقية: هي النفقات التي تنفق مقابل حصول الدولة على السلع أو الخدمات أو رأس مال إنتاجي، مثل نفقات الرواتب وأسعار المستلزمات والمواد التي تحتاجها الجهات الحكومية لأغراض عملها، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية عندما تقوم الدولة إنفاقها للأموال تحصل على عائد للإنفاق على شكل خدمة أو سلعة مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني[6].

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، دون سنة نشر، ص 58.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام "مالية عامة" مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003، ص 460.

[3] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد غرام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص 120.

[4] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008، عمان، الأردن، ص 285.

[5] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد غرام، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[6] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 283.

4- معيار الشمولية:

كما يمكن تقسيم النفقات العمومية حسب هذا المعيار إلى:

4-1- النفقات الوطنية: هي النفقات ذات الطبيعة الوطنية تقوم بها الحكومة المركزية وتشمل جميع أفراد الدولة الواحدة مثل نفقات الأمن والدفاع[1].

4-2- النفقات المحلية: هي النفقات ذات الطبيعة الإقليمية أو المحلية التي تتحملها الجماعات المحلية مثل البلديات والولايات[2].

ثانيا: التقسيم الوضعي للنفقات العامة

يسمى أيضا بالتقسيم العملي للنفقات العامة، بحيث يرتبط بالنظام المعمول به في إعداد الميزانية العامة للدولة لتحديد الإيرادات والنفقات العامة، وهو يختلف من دولة لأخرى، ويمكن تصنيف النفقات حسب هذا المعيار إلى:

1- التقسيم الإداري للنفقات العامة:

في هذه الحالة عند إعداد الموازنة العامة السنوية تقوم الدولة بتوزيع النفقات العامة إداريا من خلال تخصيص اعتمادات مالية لمختلف الوزارات والإدارات التابعة للحكومة وذلك بغض النظر عن الوظيفة التي تغطيها هذه النفقة، فتخصص مثلا ميزانيات للدفاع، التعليم العالي، التربية والتعليم...إلخ، ومن خلال هذا التصنيف يمكن أن نجد الخدمة الواحدة تتكفل بتلبيتها عدة جهات، فمثلا الرعاية الصحية تسهر على تلبيتها بشكل أساسي وزارة الصحة إلا أنه تخصص لها ميزانيات في الوزارات المختلفة الأخرى مثل القطاع العسكري التربية والتعليم...إلخ، هذا التقسيم يمتاز بالسهولة في التقدير والتنفيذ والمتابعة لكن يعاب عليه أنه لا يمكن من خلاله متابعة الوظائف التي تحظى بالاهتمام العجز الذي يشمل بعض الخدمات[3].

[1] أحمد جامع، علم المالية العامة، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1975، ص 50.

[2] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 91.

[3] محمد سليمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتز، عمان، الأردن، 2014، ص 27.

2- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

يستند هذا التقسيم على المعيار الوظيفي فتقوم الدولة بتخصيص اعتمادات مالية بناءا على الوظيفة التي تؤديها الدولة وذلك بغض النظر عن الجهة أو الإدارة المكلفة بهذه الوظيفة، فيمكن للوظيفة الواحدة أن تهتم بها عدة قطاعات وتتمثل هذه النفقات في[1]:

- نفقات العدالة والأمن؛
- نفقات التعليم والثقافة؛
- الشؤون الخارجية؛
- نفقات الإدارة والسلطة العمومية؛
- الدفاع الوطني؛
- النفقات الاقتصادية؛
- النفقات الاجتماعية؛
- مصاريف السكن.

ويتميز التقسيم الوظيفي للنفقات العامة بأنه يسهل مراقبة مدى قيام الدولة بمهامها ومعالجة الاختلالات وأوجه القصور التي تشهدها بعض الوظائف مثل الصحة أو التعليم...إلخ، ويتم ذلك من خلال تخصيص اعتمادات مالية كبيرة عند إعداد الموازنة السنوية، ويتعرض هذا التقسيم لانتقادات لعدم كفاءته وفعاليته في تلبية الحاجات العامة بسبب كثرة التخصصات[2].

3- التقسيم الاقتصادي:

يقوم هذا التقسيم على أسس اقتصادية، حيث يتم تحديد نوع الإنفاق والتقسيم الذي يدخل فيه حسب الأثر أو الهدف الاقتصادي الذي يؤدي إليه هذا الإنفاق على الاقتصاد الوطني أو الحياة الاقتصادية الخاصة بالأشخاص الاعتباريين أو الأفراد[3].

---

[1] دردودي لحسن، أساسيات المالية العامة، دار حيثر، القاهرة، مصر، 2018، ص 71.

[2] فرجي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[3] تومي سلامي، مشروع عصرنة أنظمة الميزانية... نحو ترشيد الإنفاق العمومي، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 3، العدد 1، جامعة الأغواط، 2012، ص 157.

وقد تم تقسيم النفقات حسب وجهتها الاقتصادية إلى[1]:

3-1- نفقات التسيير: هي النفقات الموجهة لتسيير الهيئات الإدارية والمصالح العامة المختلفة.

3-2- نفقات التجهيز والإنشاء: تتميز من حيث المبدأ بأنها منتجة وتزيد من معدل الدخل القومي، على عكس نفقات التسيير.

3-3- نفقات التوزيع: هي تلك التي تؤدي إلى انتقال جزء من الدخل القومي من فئة إلى أخرى، وذلك بإعادة توزيع الثروة من خلال موازنة المساعدات الاقتصادية والاجتماعية على مختلف مستويات.

المطلب الثالث: ظاهرة زيادة النفقات العامة وأسبابها

عرف حجم الإنفاق العام تطورا كبيرا في جوانبه المختلفة نتيجة زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ودفع عجلة النمو، ومن أكثر الظواهر التي استحوذت على اهتمام الاقتصاديين ظاهرة زيادة النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني.

أولا: زيادة النفقات العامة

لقد استحوذت ظاهرة زيادة الإنفاق العام مع مرور الوقت على اهتمام الكثير من الاقتصاديين الذين توصلوا أخيرا، استنادا إلى الإحصائيات والدراسات التي أجرتها الدول، إلى وضع قوانين عامة تفسر ظاهرة النمو في الإنفاق العام وهذه القوانين تندرج ضمن قوانين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم القوانين في هذا المجال قانون "أدولف فاجنر" Adolph Wagner ونظرية بيكوك وإيزمان Peaocok Wiseman لأنهما يعالجان الأسباب الحقيقية لظاهرة زيادة النفقات العامة[2].

1- قانون فاجنر:

أول من قام بدراسة وتحليل وشرح ظاهرة زيادة النفقات العامة هو الاقتصادي الألماني فاجنر، الذي ناقش في دراسته المتعلقة بالنفقات العامة وزيادتها في بعض الدول الأوروبية، خلص فيها إلى أن هناك علاقة طردية بين زيادة الدور المالي للدولة والتطور الاقتصادي للنمو، وبناءا على ذلك يعتبر الإنفاق العام متغيرا تابع لدخل القومي[3]، ويمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

---

[1] أحمد العيش، أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، أطروحة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019-2020، ص 16.

[2] عبد القادر قداوي، النمو السكاني والنفقات العامة، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017، ص 166.

[3] أحمد العيش، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الشكل رقم (1-3): تمثيل قانون فاجنر في تفسير ظاهرة زيادة النفقات العامة

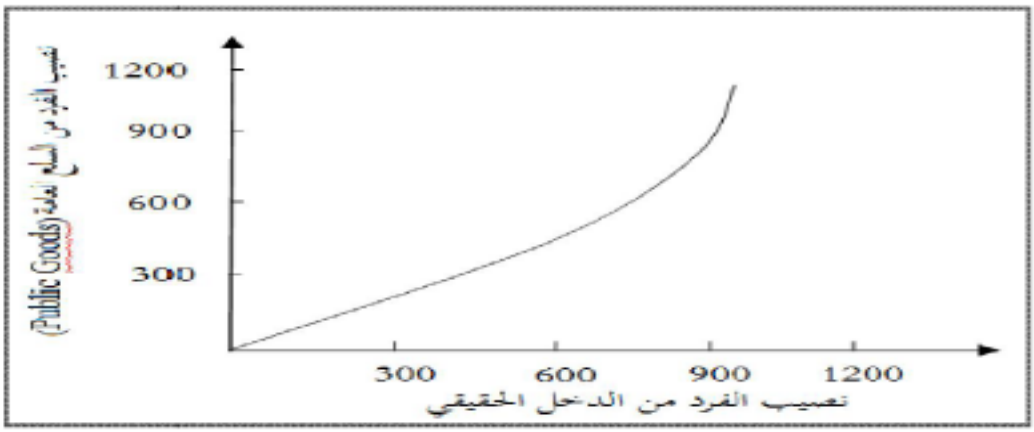

Source: R.Cauvery and Other, «Public Finance Fiscal Policy», 3^{rd} edition, Chand & Company Ltd, New Delhi, 2007, P 55.

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه كلما زادت حصة الفرد من الدخل الحقيقي، كلما ارتفع استهلاك الفرد من السلع العامة، ومع مرور الوقت يصبح حصة الفرد من السلع والخدمات العامة أكبر من حصته في الدخل الحقيقي، ويمكن صياغة قانون فانجر على النحو التالي[1]:

$$= f\left(\frac{YG}{NY}\right.$$

حيث:

G: الإنفاق العام

Y: الدخل الوطني

N: عدد السكان

مع $\frac{\partial G}{\partial Y} > 0$ ، أي مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل أكبر من الواحد.

ومن أهم مضامين فرضية فاجنر أو قانون الذي جاء به نذكر[2]:

- إن ظاهرة زيادة النفقات العامة قانون عام يحكم كل الدول فيما يتعلق بنفقاتها؛
- يختلف معدل نمو الإنفاق العام بين الدول حسب أنظمتها الاقتصادية والسياسية؛
- معدل نمو الإنفاق العام يتجاوز معدل نمو الدخل الوطني.

[1] ياسين مصطفاي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2] عبد القادر قداوي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

وحسب فاجنر فإن الزيادة في الإنفاق العام تعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي[1]:

1-1- التقدم التكنولوجي: يمثل التقدم التكنولوجي السبب الأول لزيادة الإنفاق العام، مثالا إذا تحصلت الدولة على أنظمة دفاعية جديدة ومتقدمة أو حصلت على معدات طبية ذات الجودة عالية، فهذا يؤدي إلى زيادة في حجم الإنفاق العام.

1-2- زيادة التصنيع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي: التصنيع وسيطرة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي على حساب نشاط الدولة سيؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام بهدف تنظيم الاقتصاد، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي ستنجم عن ذلك في مختلف المستويات.

1-3- الزيادة السكانية: تؤدي إلى زيادة الكثير من النفقات العامة، مثل البنية التحتية والتعليم والمرافق الصحية وغيرها.

وفي هذا الصدد ميز فاجنر بين ثلاث وظائف للدولة هي[2]:

- الوظيفة الأولى: وظيفتها التقليدية المتعلقة بالدفاع والأمن، ويعود ارتفاع النفقات العامة في هذا الصدد إلى اتجاه الدولة نحو مركزية الإدارة من جهة، والتوسع في استخدام الآلات وقمع الاضطرابات الداخلية نتيجة تعقد الحياة الاقتصادية من جهة أخرى، وإلى المخاطر الخارجية التي تهدد الأمن القومي للدولة.

- الوظيفة الثانية: تتعلق بوظيفتها الإنتاجية، ومع زيادة التقدم التقني وإمكانية اعتماد نظام المؤسسات بدلا من الشركات المساهمة، تزداد النفقات العامة نتيجة لزيادة الوظيفة الإنتاجية للدولة.

- الوظيفة الثالثة: تتعلق بالجانب الاجتماعي، وأرجع فاجنر زيادة النفقات العامة إلى الرغبة في القضاء على الاحتكارات، التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعدم استفادة جميع الفئات الاجتماعية من نتائج النمو الاقتصادي.

وقد واجهت آراء فاجنر العديد من انتقادات أهمها[3]:

---

[1] إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2014-2015، ص 51.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-62.

[3] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 139.

– يفسر قانون فاجنر ظاهرة تطور النفقات العامة بشكل مطلق ولا يفسر نموها بشكل نسبي، بينما تؤكد الدراسات أن معدلات الزيادة في النفقات العامة ليست متساوية في مختلف مراحل التغيرات الاقتصادية، وقد ترتفع في فترة ازدهار وتنخفض في فترة كساد؛

– أهمل عامل الزمن في تحليله لزيادة النفقات العامة، بينما تطرق إلى التحليل التاريخي والاقتصادي والمالي، ولم يتناول زيادة النفقات العامة فهي متقطعة الزمن في تطورها، وقد تزيد في فترة معينة بنسبة معينة، وقد تنخفض هذه النسبة في فترة أخرى؛

– بيانه للعلاقة السببية بين العوامل الاقتصادية وزيادة النفقات العامة، وإهماله للعوامل المؤثرة الأخرى كالعوامل الاجتماعية والسياسية والعسكرية.

2– فرضية بيكوك وإيزمان:

توصل كل من بيكوك وإيزمان بعد دراسة أجرياها حول ظاهرة تزايد النفقات العامة في بريطانيا خلال الفترة (1890–1955) إلى نتيجة مفادها أن النفقات العامة في تتزايد على شكل قفزات بسبب ما يلي[1]:

2–1– أثر الإزاحة:

ويتمثل في إزاحة الإنفاق المرتفع والإيرادات المرتفعة للإنفاق المنخفض والإيرادات المنخفضة وذلك في فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية، أين تضطر فيها الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة، ففي فترات السلم والهدوء الاجتماعي وتكون طاقة الحكومة الضريبية محدودة ولا تكون هناك حاجة لرفع نفقاتها العامة بشكل كبير، لكن خلال فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية فإن معدلات الضرائب غير المقبولة في الأوقات السابقة تصبح أكثر قبولا بشكل يسمح للحكومة من التوسع في نفقاتها العامة إلى المستوى المرغوب فيه، وعقب زوال تلك الظروف فإنه يصعب على الحكومة العودة بمستويات الإنفاق العام إلى المستويات المنخفضة كما في السابق.

2–2– أثر التركيز:

تمثل رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية أي المساهمة في النشاط الاقتصادي أحد المحركات الرئيسية لزيادة النفقات العامة.

[1] خليل علي، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 124.

يمكن توضيح فرضية بيكوك وإيزمان في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-4): فرضية بيكوك وإيزمان

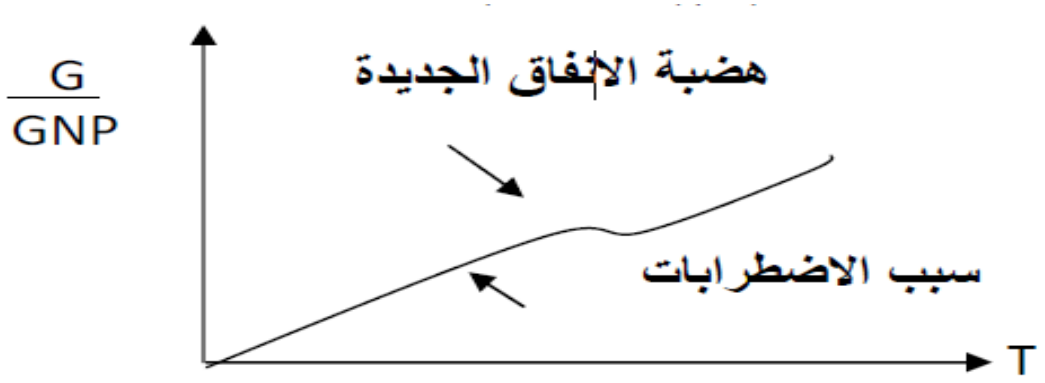

المصدر: خليل علي، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 125.

ومن بين الانتقادات التي وجهت لتحليل بيكوك وايزمان نذكر ما يلي[1]:

- إن إدراج الظروف الاستثنائية كتفسير لظاهرة زيادة النفقات العامة يتناقض مع الواقع العملي الذي يشهد زيادة منتظمة في الإنفاق العام مع النمو الاقتصادي؛
- لم تقدم أي من الاختبارات التي أجريت على أثر الإزاحة حتى الآن نتائج حاسمة.

3- تفسير ماسجريف في زيادة النفقات العامة:

يري الأمريكي ريتشارد ماسجريف أن زيادة الإنفاق العام لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي[2]، كما يري أنه يجب على الدولة زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة من أجل زيادة الكفاءات والقدرات البشرية، لأن ذلك يعتبر استثمارا في رأس المال البشري، ودور الدولة يكمن في إقامة ما عجز السوق القيام به[3].

يمكن القول مما سبق أن ظاهرة زيادة النفقات العامة هي ظاهرة عامة، وهذه الزيادة تكمن وراء أسباب ظاهرة وأخرى حقيقية، لذا لا بد التمييز بين الزيادة الحقيقية للنفقات العامة وزيادتها الظاهرية.

ثانيا: أسباب زيادة النفقات العامة

من الممكن التمييز بين شكلين من أشكال زيادة النفقات العامة، فالزيادة الظاهرة تعني زيادة النفقات العامة دون زيادة المنفعة المقابلة لها والزيادة الحقيقية تعني زيادة المنفعة الناتجة عن زيادة النفقات العامة، ولكل شكل من هذه الأشكال أسباب تميزه عن الآخر ويمكن تفسيرها على النحو التالي:

---

[1] محمد ساحل، المالية العامة، الطبعة الأولى، جسور للنشر، الجزائر،2017، ص 39.

[2] N.V.Varghese,Garima Malik,India Higher Edication Report 2015, 1st,edition, Routledge, Newdelhi, 2016, P 307.

[3] برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 49.

1- الأسباب الظاهرية:

الزيادة الظاهرة في النفقات العامة تعرف بأنها زيادة في الإنفاق العام دون زيادة مقابلة في حصة الفرد من السلع والخدمات لتلبية احتياجاته العامة[1]، والأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة هي كما يلي:

1-1- تدهور قيمة النقود:

سيؤدي تدهور قيمة النقود إلى دفع المزيد من الوحدات المالية للحصول على الكمية نفسها من السلع والخدمات التي تم دفع ثمنها سابقا بوحدات أقل، ولا توجد دولة لم تنخفض قيمة نقدها خلال تطورها التاريخي، وهذا يتطلب تعديل أرقام الإنفاق العام باستخدام الأرقام القياسية المناسبة عند مقارنتها على فترات متباعدة لاستبعاد التغيرات الناتجة عن تغير قيمة النقود حتى يمكن تتبع التطور على أساس الوحدات النقدية الثابتة، ويلاحظ أن تدهور قيمة النقود لا يؤدي إلى زيادة في بعض أنواع الإنفاق العام مثل نفقات خدمة الدين العام، بل إلى تخفيف أعباءها على حساب الدائنين، إلا أن صغر نسبة هذا النوع من الإنفاق إلى إجمالي الإنفاق لا يغير من أهمية زيادة في هذا الإنفاق الناتج عن تدهور قيمة النقود[2].

1-2- طرق مختلفة للمحاسبة المالية:

أدى اختلاف طريقة القيد في الحسابات بسبب التغيرات المستمرة إلى زيادة النفقات الظاهرة، وحدث تحول عن قواعد صافي الموازنة التي تقوم على حق إجراء المقاصة بين الإيرادات والنفقات، لقواعد الموازنة العامة للدولة مثل القاعدة الشاملة التي تقضي تسجيل إجمالي الإيرادات والنفقات دون إجراء مقاصة، وينعكس ذلك في حجم النفقات العامة التي تزيد من سنة إلى أخرى[3].

1-3- زيادة مساحة الدولة وعدد سكانها:

قد تكون الزيادة الظاهرة في النفقات العامة بسبب توسع مساحة أراضي الدولة لأسباب مختلفة، أو بسبب زيادة عدد السكان فيها، وهنا يطرح السؤال حول ما إذا كانت النفقات العامة التي تتطلبها الزيادة في المساحة أو السكان تحقق فوائد حقيقية للسكان الأصليين أو الإقليم الأصلي للدولة، والواضح في هذه الحالة أنه إذا تأثر متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام بالزيادة فإن الزيادة حقيقية، أما إذا زاد الإنفاق لمجرد مواجهة توسع

---

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة (دراسة في الاقتصاد العام)، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1974، ص ص 180-181.

[3] عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 187.

مساحة الدولة أو زيادة في عدد سكانها دون التأثير على الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين فإن الزيادة الإنفاق هي مجرد زيادة ظاهرة، ويظهر أن اتجاه ارتفاع الإنفاق العام في هذه الحالات لا يرجع إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تقدمها الدولة سابقا أو إلى تحسين مستوياتها من حيث الجودة، بل يرجع إلى توسع الحاجة إلى نفس أنواع الخدمات في المناطق الجديدة التي أضيفت إلى أراضي الدولة، أو لتلبية احتياجات المتزايدة للسكان من هذه الخدمات والمنافع العامة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام[1].

2- الأسباب الحقيقية:

هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة في دولة معينة إذا ظل عدد سكانها ومساحتها دون تغيير، بمعنى آخر زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة السلع والخدمات التي تنفق عليه الدولة في إشباع الحاجات العامة، أي تلك الزيادة التي يمكن أن تنتج عن التوسع في الإنفاق العام لتلبية الاحتياجات العامة السابقة وإشباع الاحتياجات العامة الجديدة أو كلاهما[2]، والأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة هي كما يلي:

2-1- الأسباب الاقتصادية:

يرجع ذلك إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومشاركتها فيها، وهو ما يتمثل بمسؤولية تحقيق التوازن الاقتصادي، بالإضافة إلى المنافسة الاقتصادية بين الدول مهما كانت أسبابها تؤدي إلى زيادة النفقات العامة[3]، وتتمثل هذه الأسباب في:

- زيادة الدخل القومي: له أثر مهم على زيادة حجم النفقات، حيث أنه عندما يزيد الدخل القومي تستطيع الدولة زيادة ما تقتطعه من هذا الدخل في شكل تكاليف وأعباء مالية كالضرائب والرسوم...إلخ، بغض النظر من زيادة معدلات الضرائب أو وعائها، وهذا يمهد لزيادة الإيرادات العامة وبالتالي زيادة النفقات[4].

- زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية: كلما زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي زاد الإنفاق العام، من أجل تلبية متطلبات الاستقرار الاقتصادي، وتوجيه الاقتصاد والتأثير في بنيته وتحفيز النمو الاقتصادي، كما

[1] عادل أحمد حشيش، ص ص 104-105.

[2] مصطفى حسين سليمان، المالية العامة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1990، ص 19.

[3] سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص 82.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 39.

أخذت الدول النامية على عاتقها مهمة التنمية الاقتصادية، وهذا أدى بدوره إلى زيادة حجم النفقات العامة من خلال إنشاء وإدارة المشروع الاقتصادية العامة[1].

2-2- الأسباب المالية: وهذه الأسباب هي كما يلي[2]:

- سهولة الاقتراض: كانت القروض في الماضي تعتبر وسيلة استثنائية لتغطية النفقات العامة، حيث عانت الدول كثيرا في الحصول عليها، وفي غالب الأحيان كانت تلجأ إلى الكبار الماليين لإقراضها، كما فرضت العديد من الشروط القاسية التي دفعت الحكومات أحيانا إلى إقراضها تجنب التعاقد على القروض، وبطبيعة الحال يجعل ذلك يحد من الإنفاق العام بحيث لا تحتاج التعاقد على القروض، أما الآن وبعد أن تطورت الأساليب الفنية لإصدار القروض العامة أصبح بإمكان الدول أن تلجأ بسهولة واطمئنان إلى هذا الأسلوب لسداد أي عجز في إيراداتها، وهو ما شجعها مرارا وتكرارا على توسع في الإنفاق العام وبالتالي زيادة حجمه.

- وجود فائض في الإيرادات العامة: حيث أن وجود فائض في الإيرادات العامة التي لا تخصص لغرض معين يغري الحكومة بالتوسع في الإنفاق من خلال تطوير خدماتها وتحسين مستواها، ويبدو أن خطورة هذا الوضع تكمن في أنه عندما تتطلب الظروف ضغط الإنفاق لاختفاء هذا الفائض، فإن ذلك غالبا ما يكون غير ممكن بسبب صعوبة تخفيض النفقات العامة سياسيا، إذا يؤدي ذلك لتذمر مما استفادوا سابقا من هذا الإنفاق الإضافي.

2-3- الأسباب الإدارية:

ضعف التنظيم الإداري وعدم مواكبة التطور السريع في الحياة الاقتصادية والعلمية، بالإضافة إلى كثرة عدد الموظفين وزيادة احتياجات العمل، والإسراف في ملحقات المكاتب العامة من أثاث وسيارات يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وهذه الزيادة حقيقة لأنها تؤدي إلى زيادة أعباء التكاليف العامة على المواطنين، وإذا اعتبرت الزيادة غير منتجة بشكل مباشر لأنها لا تؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للمنفعة العامة[3].

2-4- الأسباب الاجتماعية:

ويرجع ذلك إلى أن متطلبات واحتياجات سكان المدن كما هو معروف أكبر وأكثر تعقيد من احتياجات سكان الريف، كما عزز انتشار التعليم فكرة الوعي الاجتماعي وبدأ الأفراد يطالبون الدولة بالقيام

[1] عبد العظيم حمدي، السياسات المالية والنقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص 200.

[2] مجدي شهاب، أصول الاقتصاد المالية العامة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 223.

[3] زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 61.

بمهام لم تكن معرفة في العصور السابقة، مثل تأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والإعاقة والمرض والشيخوخة وغيرها من أسباب قلة الدخل، ومنح الدولة لهذه الإعانات وتوفير العديد من الخدمات الاجتماعية أدى إلى زيادة النفقات العامة خاصة النفقات التحويلية[1].

2-5- الأسباب السياسية:

بعض الأسباب السياسية تؤدي إلى زيادة النفقات العامة منها انتشار مبادئ الديمقراطية والحرية، بغض النظر عن الفلسفة التي يقوم عليها نظام الدولة، حيث أن الإنفاق على مختلف التنظيمات السياسية والمجالس المحلية والانتخابات والدعوة للمشاركة الشعبية في صناع القرار السياسي له أثر كبير على مستوى الإنفاق العام، كما أن توسع العلاقات الدولية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة للبعثات الدبلوماسية والتمثيلات، إضافة إلى نفقات الأشكال الأخرى من التعاون الدولي (المساعدات والإعانات لمواجهة الأزمات والكوارث) [2].

2-6- الأسباب العسكرية: لقد أدى تكرار الحروب وعدم التوصل إلى حل للأزمات بين الدول إلى فرض الخدمة العسكرية الإجبارية وإلى زيادة الجيش الدائم، وفي الوقت نفسه حدث تقدم هائل في صناعة الأسلحة وفقا لمعايير التقدم العلمي والتقني الذي حدث منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن، مع علم أن هذا التقدم يتزايد بسرعة، ومحاولة غالبية الدول الحصول على أسلحة حديثة بدلا من القديمة، وبالتالي يزداد الإنفاق على الأسلحة بشكل ملحوظ هذا من ناحية، لكن من ناحية أخرى فقد أدت الحروب إلى دمار وخراب كبير في العديد من البلدان، فارتفعت نفقات التعويض المنكوبين ومعاشات المحاربين القدامى والأرامل[3].

[1] عبد المنعم فوزي وآخرون، المالية العامة والسياسة المالية، دار المعارف، بغداد، العراق، 1969، ص 65.

[2] علي زغدود، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 50.

[3] حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013، ص 337.

المبحث الثالث: سياسة الإنفاق العام وأثرها على الاقتصاد الكلي

لمعالجة المشاكل الاقتصادية تلجأ الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير المتعلقة بالإنفاق العام، ذلك لأن هذا الأخير يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأساسية والنشاط الاقتصادي ككل، كما توجد مؤشرات كمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام

تعتبر سياسة الإنفاق العام أداة من أدوات المالية العالمية تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة بصفة عامة وأهداف السياسة المالية بصفة خاصة، حيث سنتناول في هذا المطلب تعريف سياسة الإنفاق العام وأدواتها كما يلي:

أولا: تعريف سياسة الإنفاق العام

تتمثل سياسة الإنفاق العام في مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة في مجال الإنفاق العام لتحقيق أهداف محدودة خلال فترة زمنية معينة[1].

ثانيا: أدوات سياسة الإنفاق العام

أدوات سياسة الإنفاق العام تتمثل فيما يلي[2]:

1- زيادة أو تخفيض الإنفاق العام: ذلك لأن حجم الإنفاق العام يرتبط بحجم المشاكل التي يعرفها الاقتصاد الوطني من ناحية والقيود المالية المعروفة لدى الدولة من ناحية أخرى، وبالتالي قد تكون توسعية أو تقيدية، إلا أنه ومن المفيد جدا إدراك أن الدولة لا يمكنها أن تستمر في زيادة الإنفاق العام بلا حدود، لأنه يمكن أن يسبب آثار سلبية مثل التضخم وعدم قدرة الدولة على تغطيته دائما، وقد يكون لا إراديا وتفرضه الأوضاع القائمة مثل الحروب والكوارث الطبيعية ونفس الأمر يقال عن التخفيض.

2- إعادة هيكلة هيكل الإنفاق العام: ويتم ذلك عن طريق مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومات، وعادة ما يتم تنظيم النفقات العامة على النحو التالي:

- نفقات الخدمات العامة؛

[1] سراج وهيبة، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018، ص 91.

[2] عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص ص 190-191.

- نفقات الدفاع والأمن؛
- نفقات الخدمات الاجتماعية؛
- نفقات الشؤون الاقتصادية؛
- نفقات أخرى.

حيث يتم التعبير عن الهيكل هذا بنسب مئوية من إجمالي الإنفاق العام، ويحدث التغير تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة من جهة، ووفقا لرغبة السلطات في تغييرها من جهة أخرى، وغالبا ما يتم إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وفق المبادئ التالية[1]:

2-1- مبدأ الأهمية النسبية: يتركز مضمون هذا المبدأ إلى تخصيص النفقات حسب الأهمية النسبية لكل قطاع في الدولة، ويقوم هذا المبدأ بتحليل وقياس التكلفة والعائد، وتساعد المقارنة بينها في اختيار المشاريع والقطاعات المهمة للاقتصاد الوطني والمفاضلة بينها، وذلك لترتيب القطاعات حسب أفضليتها لتحقيق المصلحة العامة.

2-2- توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة: إن توفر البيانات والمعطيات المالية يسمح باستغلالها في دراسة تدفق الإيرادات وكذلك التخصيص الحالي للنفقات، ويتم فحص هذه المعلومات ومعالجتها وفق الأساليب العلمية الحديثة حتى يتمكن معرفة أهم القطاعات.

2-3- الحرص على ضمان الجودة وزيادة الإنتاجية: تسعى الدولة إلى التأكد من أن النفقات العامة أهدافها المرجوة وتأثيراتها المباشرة على المشاريع والقطاعات المستهدفة لغرض الإنفاق، وأن تعكس عوائد هذه المشاريع والقطاعات بما يتناسب ما ينفق عليها، وتزداد نفقات القطاع إذا تجاوزت المنافع الاجتماعية تكاليفه، كما أن الاهتمام بجودة الخدمات التي يقدمها القطاع يمكن أن يجنب الدولة النفقات الإضافية الكثيرة التي تثقل كاهل الدولة.

[1] خناطلة براهيم، خلفة نادية، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد 1، جامعة باتنة 1، 2020، ص ص 558-559.

المطلب الثاني: آثار الإنفاق العام على الاقتصاد الكلي

للنفقات العامة تأثير كبير على كافة مناحي الحياة في الدولة، والهدف من دراسة هذه الآثار هو معرفة عواقب تغير حجم الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الأساسية ثم على مستوى النشاط الاقتصادي ككل، إن معرفة هذه الآثار أمر مهم لصانع السياسة المالية، إذ تمكنه من الاختيار المناسب للأداة اللازمة لعلاج المشكلة التي يواجهها أو لتحقيق هدف معين.

أولا: الآثار المباشرة للإنفاق العام

التوسع في الإنفاق العام يؤثر على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وهي الإنتاج الوطني والدخل القومي ومكوناته والاستهلاك والاستثمار، ويؤثر على المستوى العام للسعار والادخار القومي والتشغيل، وتعتمد تأثيرات الإنفاق العام على عدة عوامل أهمها طبيعة الإنفاق والغرض منه، وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات والوضع الاقتصادي الحالي.

1- أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني:

الإنتاج الوطني هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة والتي يمكن تقييمها نقدا، ويعتبر هذا الإنفاق ضروريا لأنه يخلق الظروف المناسبة للإنتاج، ونجد أن النفقات العامة تؤثر على عوامل الإنتاج من خلال[1]:

- تؤدي النفقات العامة بشكل مباشر إلى زيادة الإنتاج الوطني مثل النفقات الاستثمارية أو تكاليف إقامة المصانع، وبشكل غير مباشر عندما تؤدي هذه النفقات إلى رفع قدرة الأفراد على العمل والادخار مثل نفقات التعليم والصحة؛

- قد تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى تحويل بعض عناصر الإنتاج من فرد إلى آخر في فروع الإنتاج؛

- يمكن للإنفاق العام أن يؤثر في رغبة الأفراد وميلهم إلى الادخار بالتناقص، مثل توجيه الإنفاق العام لتأمين مستقبل الأفراد وتحديد معاشات التقاعد.

[1] أعمر يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

2- أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل القومي:

يؤثر الإنفاق العام بشكل كبير على توزيع الدخل القومي ويكمل هذا الدور مع فرض الضرائب وفي هذا الصدد، إذا كانت أيديولوجية الدولة تهدف إلى تخفيف الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع، فإنها تلجأ إلى فرض الضرائب التي يقع عبئها الأكبر على الطبقات ذات الدخل المرتفع، مثل الضرائب التصاعدية وضرائب ميراث والضرائب على الأرباح التجارية والصناعية وكذلك على السلع الكمالية.

وعندما تفرض الدولة هذه الضرائب على الطبقات ذات الدخل المرتفع، فإنها تحاول تخفيف الضرائب المفروضة على الطبقات ذات الدخل المنخفض من خلال تقدم إعفاءات لمستوى معين من الدخل وتخفيض الضرائب على السلع الاستهلاكية وخاصة الضرورية منها التي يستهلكها أغلبية مواطنين، وفي الوقت نفسه تفرض ضرائب بسعر مرتفع على الكماليات الذي يحصل عليها أصحاب الدخل المرتفع.

بعد ذلك تنفق الدولة الجزء الأكبر من حصيلة هذه الضرائب لصالح الفئات المحدودة الدخل من خلال توسع التحويلات الاجتماعية والمساعدات والتوسع في الخدمات المجانية وغيرها، وبذلك تعمل لصالح المجتمع وتعمل على تقليل الفوارق الطبقية[1].

3- أثر الإنفاق العام على الاستهلاك:

الإنفاق العام له تأثيرات مباشرة على الاستهلاك من خلال توزيع الدولة للنفقات الاستهلاكية على الأفراد في شكل رواتب وأجور وهي كما يلي[2]:

3-1- شراء الدولة للسلع الاستهلاكية:

يأخذ هذا النوع من الاستهلاك شكل شراء السلع والخدمات للموظفين العموميين أو العاملين في المرافق العامة مثل نفقات تنظيف وصيانة المباني الحكومية، أو الخدمات التي توفرها الدولة لهؤلاء العاملين مثل السكن وفي بعض الأحيان الوجبات المجانية.

يرى البعض أن هذا الاستهلاك يتم تحوله من الأفراد إلى الدولة، وعوضا من أن تقدم الدولة للأفراد زيادة في رواتبهم لزيادة استهلاكهم، فإنها تتولى قيام بهذا الإنفاق مما يؤدي إلى زيادة هذا الاستهلاك بشكل غير مباشر.

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

[2] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

3-2- توزيع الدولة للدخول:

وذلك عندما تدفع الدولة إنفاقها للأفراد في شكل أجور ورواتب ومعاشات، ثم يخصص الأفراد جزءا كبيرا منه للاستهلاك.

4- أثر الإنفاق العام على الاستثمار:

يعتبر الإنفاق الاستثماري إحدى الأدوات المهمة لتحقيق النمو الاقتصادي، وهناك الكثير من التعريفات التي تشرح مفهوم الإنفاق الاستثماري يتم تعرفه على أنه زيادة في الإنفاق الرأسمالي على سبيل مثال شراء آلات جديدة وإنشاء مصانع كبيرة، ويضم ذلك أيضا إقامة الطرق والمباني ودعم الابتكار والبحث والتطوير وما إلى ذلك، وهناك العديد من الخدمات التي يمكن تقديمها عن طريق الإنفاق الاستثماري على سبيل مثال تقديم خدمة عامة للجمهور بمعنى تحقيق منفعة عامة متمثلة في إشباع رغبات المجتمع، لأن بعض الخدمات اللازمة للمجتمع لا يستثمرها القطاع الخاص بسبب تكاليفها المرتفعة وتأخر عوائدها، والأهم من ذلك أن هذه الخدمات تقدمها الدولة بهدف الإنفاق الاستثماري لتطوير قطاع التعليم لأن العنصر البشري يمثل سر تقدم وازدهار الدول ووسيلة لتعزيز الاقتصاد، وتقوم الدولة كذلك من خلال الإنفاق الاستثماري بتطوير قطاع اقتصادي محدد، وذلك من خلال توجيه الاستثمار إلى ذلك القطاع وتقديم التسهيلات الكافية له، ومن ثم يرتفع أداءه وتزيد عوائده[1].

5- تأثير الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار:

يتأثر الإنفاق العام بالمستوى العام للأسعار تبعا لدرجة التأثير النسبي لهذا الإنفاق على كل من العرض والطلب في الاقتصاد، فإذا كان الاقتصاد في حالة دون التوظيف الكامل سيؤدي الإنفاق العام إلى زيادة حجم الإنتاج عن طريق زيادة الطلب الكلي وعليه فإن التأثير على الأسعار سيكون محددا، وعكس عندما يكون الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل حيث يؤدي الإنفاق العام إلى زيادة معدل التضخم في الاقتصاد[2]، من ناحية ومن ناحية أخرى قد تمنح الدولة دعما لبعض السلع والخدمات أو امتيازات ضريبية للمنتجين بحيث تكون هذه السلع في متناول غالبية المواطنين، لتجنب ارتفاع أسعارها حفاظا القدرة الشرائية للفئات الضعيفة في المجتمع[3].

---

[1] سمير سهام داود الخفاجي، وديان وهيب جرى، كفاءة الإنفاق الاستثماري وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 97، جامعة بغداد، جوان 2017، ص 295.

[2] حسن العمر، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2002، ص 125.

[3] أعمر يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87.

6- أثر الإنفاق العام على الادخار الوطني:

الإنفاق العام يؤثر في الادخار الوطني بطريقتين هما[1]:

- تؤدي النفقات الإنتاجية العامة إلى زيادة الناتج الوطني، وهو ما يعني بافتراض أن الميل الحدي للادخار ثابتا زيادة في الادخار الوطني، ذلك لأن المستفيدين من النفقات الإنتاجية يخصصون جزاء من دخلهم للادخار؛

- بالإضافة إلى ذلك تؤدي النفقات العامة الاستهلاكية إلى توزيع خدمات مجانية على المواطنين على سبيل مثال الخدمات التعليمة والصحية، حيث يؤدي إعفائهم من الإنفاق على هذه الخدمات إلى زيادة ميلهم إلى الادخار، كما أن الإعانات الاقتصادية تؤدي إلى خفض أسعار السلع الاستهلاك يؤدي إلى نفس النتيجة السابقة.

7- أثر النفقات العامة على التشغيل:

تعمل النفقات العامة على تعزيز التشغيل من خلال[2]:

- تقديم إعانات للمنتجين يمنع تسريح للعمال ويؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة؛

- عندما تقوم الدولة بفك العزلة عن بعض المناطق بإنشاء المرافق العامة الضرورية، فإن النفقات التي تتحملها في هذا المجال تؤدي إلى توفير فرص العمل لسكان تلك المناطق؛

- تجعل النفقات التحويلية العامة الخاصة بالضمان الاجتماعي الأفراد يشعرون بالأمان في الحاضر والمستقبل وبالتالي يوافقون على العمل أينما كان؛

- زيادة المشاريع الإنتاجية والخدمية وما ينتج على ذلك من أثر في استيعاب الأيدي العاملة المراد توظيفها في هذه المشاريع.

ثانيا: الآثار غير المباشرة للإنفاق العام

بالإضافة إلى الآثار المباشرة للإنفاق العام على الإنتاج الوطني والاستهلاك والاستثمار والادخار والتشغيل ومستوى العام للأسعار، فأن لهذا الإنفاق آثار غير مباشرة على الاستهلاك والإنتاج من خلال التأثير الخاص ل "المضاعف" و"المعجل"، بحيث يسمى أثر المضاعف "الاستهلاك المولد" وأثر المعجل "الاستثمار المولد"، وفيما يلي سنقدم شرحا لتأثير كل عامل من العاملين المذكورين على حدى.

[1] رفعت محجوب، مرجع سبق ذكره، ص 152.

[2] حسين خربوس، حسن اليحي، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص 158-159.

1- أثر المضاعف: ويعني أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية بل بمضاعف يمكن تحديده وعلى مراحل متتالية من الإنفاق على الاستهلاك وهذا ما يعرف "بمضاعف الاستثمار" إلا أن الفكر الاقتصادي الجديد يميل إلى التوسع في فكرة المضاعف وتحليل تأثيره ليس فقط على الاستثمار بل أيضا على الظواهر الاقتصادية الأخرى كالاستهلاك والإنفاق العام، لذلك يمكن تعميم نظرية مضاعف على هذه الظواهر، ولتوضيح ما سبق من المعروف أن النفقات العامة تؤدي إلى توزيع الدخول التي يستفيد منها الأفراد على شكل رواتب وأجور، وهم يخصصون جزءا من دخلهم للاستهلاك ويدخرون الباقي حسب الميل الحدي للاستهلاك أو الميل الحدي للادخار، ولا تؤدي الحصة المخصصة للاستهلاك إلى توزيع دخول جديدة فهي تذهب بدورها إلى الاستهلاك والادخار، ولذلك فإن حركة توزيع الدخل تستمر من خلال ما يعرف بدورة الدخل وهي[1]:

الإنتاج --- الدخل --- الاستهلاك --- الإنتاج

والمضاعف يبين النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق العام، ويعطى بالعلاقة التالية[2]:

$$M = \frac{\Delta y}{\Delta G}$$
$$= \frac{1}{1-Pmc}$$

حيث:

M: مضاعف الاستثمار

Pmc: الميل الحدي للاستهلاك لدالة الاستهلاكية الكلية

G: الإنفاق الحكومي

ويلاحظ أن المضاعف يرتبط ارتباطا طرديا بالميل الحدي للاستهلاك ويرتبط عكسيا بالميل الحدي للادخار.

نظريا[3]: الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = الواحد

ومنه: الميل الحدي للادخار = 1- الميل الحدي للاستهلاك

فيصبح المضاعف كما يلي:

$$M = \frac{\Delta y}{\Delta G}$$

[1] إبراهيم على عبد الله، أنور العجار مروة، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2] رفعت محجوب، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[3] عبد الكريم صادقت بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، دمشق، سوريا، 1993، ص 314.

$$= \frac{1}{Pms}$$

حيث:

Pms: الميل الحدي للادخار

2- أثر المعجل:

إذا كان اهتمام كينز يتركز على دراسة المضاعف الذي يقيس عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة زيادة الإنفاق الاستثماري، فإن اهتمام كل من كلارك روبنسون وهارود اتجه نحو مبدأ المعجل الذي يقيس عدد مرات تضاعف الاستثمار نتيجة لزيادة الدخل الوطني[1].

يمكن تفسير أثر المعجل بناء على المعادلة التالية[2]:

$$K_t = v\, Y_t$$

حيث:

K_t: مخزون رأس المال اللازم للحصول على مستوى معين من الإنتاج في الفترة t

Y_t: الناتج في الفترة t

v: المعجل وهو كمية ثابتة أي نسبة رأس المال إلى الناتج

ولذلك فإن التغير في مخزون رأس المال يعطى بالعلاقة التالية:

$$\Delta K = K_t - K_{t-1} = v\, Y_t - vY_{t-1}$$
$$= v\,(Y_t - Y_{t-1})$$
$$= v\,\Delta Y_t$$

وبما أن صافي الاستثمار ليس سوى تغير في مخزون رأس المال فإن:

$$I_t = \Delta K_t = v\,\Delta Y_t$$

فزيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة الاستثمار من أجل الاستجابة للاستهلاك الإضافي، إلا أن تأثير معجل يرتبط بتقديرات منتجي السلع الاستهلاكية بشأن الطلب المتوقع من حيث استدامته، أم أنه طلب مؤقت لا يدفعهم إلى زيادة حجم استثماراتهم، كما أنه يعتمد على الطريقة التقنية

[1] مايكل أبد جمان، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988، ص 457.

[2] نفس المرجع السابق، ص/ص 462/458.

لعملية الإنتاج وتختلف من قطاع إلى أخر، بالإضافة إلى مستوى الإمكانيات الإنتاجية وتوافرها، كذلك مخزون السلع الاستهلاكية وإذا توفر هذا المخزون فإنه يحد من تأثير المعجل.

المطلب الثالث: المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

يتم استخدم بعض المؤشرات لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام أهمها الميل المتوسط للإنفاق العام والميل الحدي لهذا الإنفاق والمرونة الداخلية للنفقات العامة، كما يعتبر نصيب الفرد من النفقات العامة مؤشرا لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام ويمكن التعرف على هذه الآثار كما يلي:

أولا: الميل المتوسط للإنفاق العام

يعبر هذا المؤشر عن العلاقة بين الإنفاق العام والدخل الوطني، ويتم صياغته على النحو التالي[1]:

$$PMG = \frac{G_t}{Y_t}$$

حيث:

PMG: الميل المتوسط للإنفاق العام

G: الإنفاق العام

Y: الدخل الوطني

t: الوحدة الزمنية

يعبر هذا المؤشر عن درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وكلما ارتفعت قيمته زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي زادت مسؤوليتها في هذا المجال.

ثانيا: الميل الحدي للإنفاق العام

الميل الحدي للإنفاق العام يعرف على أنه جزء من الزيادة في الدخل القومي المستخدمة لتلبية الاحتياجات العامة، أي أنه التغير في الإنفاق العام كدالة للتغير في الناتج الوطني الإجمالي، ويتم التعبير عنه رياضيا بواسطة الصيغة التالية[2]:

$$Pmg = \frac{G_t - G_{t-1}}{Y_t - Y_{t-1}}$$

[1] طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص ص 77-78.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

حيث:

Pmg: الميل الحدي للإنفاق العام

G: الإنفاق العام

Y: الناتج الوطني الإجمالي

t: الوحدة الزمنية

والمعادلة أعلاه لا تشرح بوضوح العلاقة الإحصائية الموجودة بين الإنفاق العام والدخل الوطني، والمسألة تتطلب تعريف وتوضيح نتائج المعالم الإحصائية، والعلاقة الخطية بين الإنفاق العام والدخل الوطني تعتبر أفضل علاقة تمثيلية والمعبر عنها في الاقتصاد القياسي على النحو التالي:

$$G = a + Pmg\ Y$$

حيث:

G: الإنفاق العام

Y: الدخل الوطني

a: الحد الثابت

Pmg: الميل الحدي للإنفاق العام

ثالثا: المرونة الداخلية للنفقات العامة

بشكل عام يتم تعريف درجة المرونة على أنها مقياس لدرجة استجابة متغير واحد نتيجة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر[1]، أما مرونة النفقات العامة تعبر عن العلاقة بين زيادة النفقات العامة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويفسر قياس المرونة الداخلية للنفقات العامة بالقول أنه إذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد فإن ذلك يعني أن النفقات العامة تتزايد بمعدلات نمو أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي[2]، ويمكن تعبير عن مرونة النفقات العامة رياضيا على النحو التالي[3]:

$$E_{G/Y} = \frac{\frac{G_t - G_{t-1}}{G_{t-1}}}{\frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}}$$

[1] أحمد نعيمي، الوظيفة الاجتماعية للنفقات العامة في الميزانية العامة حالة الجزائر (1963-2007)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 57.

[2] بن غزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49.

[3] نفس المرجع السابق، ص 49.

حيث:

$E_{G/Y}$: مرونة النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

G: النفقات العامة

Y: الناتج المحلي الإجمالي

t: الوحدة الزمنية

رابعا: نصيب الفرد من النفقات العامة

هذا المؤشر يشير إلى حصة كل فرد من السكان في النفقات العامة، فكلما ارتفعت حصة الفرد من النفقات العامة ارتفع مستوى الرفاهية التي يتمتع بها، ويتم حسابه على النحو التالي[1]:

$$PG = \frac{G}{N}$$

حيث:

PG: نصيب الفرد من النفقات العامة

G: النفقات العامة

N: عدد السكان

[1] طارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص 79.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا في هذا الفصل للجوانب المتعلقة للإنفاق العام، تبين أنه أداة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، ولقد مر مفهوم الإنفاق العام بعدة تطورات عبر مراحل ففي الفكر الكلاسيكي يرفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ووظيفتها القيام بأعمال الأمن والعدالة والحماية والدفاع أي تكون حارسا للنشاط الاقتصادي، ولم يعطي الكلاسيك أية أهمية لدراسة الإنفاق العام، بينما أعطى الفكر الكينزي لسياسة الإنفاق العام دورا هاما في الحياة الاقتصادية وندى لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أما الفكر الاشتراكي الذي يؤمن بفكرة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، ثم الفكر النقدي الذي ركز على كمية النقود والسياسة النقدية وليس على السياسة المالية، وأخيرا الفكر الإسلامي الذي يعتبر سياسة الإنفاق العام أداة مهمة في يد الدولة للقيام بمهامها على أحسن وجه.

تسعى الدولة من خلال إدارة نفقاتها العامة بمختلف أنواعها إلى تحقيق المنفعة العامة وإشباع احتياجات المواطنين، وكفاءة عملية الإنفاق العام تتطلب التزام مختلف الوحدات التي يتكون منها الاقتصاد احترام بمجموعة من الضوابط عند القيام بالإنفاق العام لتحقيق أكبر قدر من المنفعة بأكبر قدر من الاقتصاد في النفقات، وحتى تكون مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي أكثر فعالية ويجب أن تكون هذه الزيادة في حجم النفقات العامة حقيقية وأن يصاحبها زيادة في المنفعة الحقيقية الناجمة عن زيادة حصة الفرد من الخدمات العامة بالإضافة إلى زيادة عبء التكاليف العامة.

كما يترتب على قيام دولة بإنفاق دورا واسعا وتأثيرات مهمة على الاقتصاد الكلي، فالإنفاق العام تأثيرات مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج الوطني والاستهلاك والادخار والمستوى العام الأسعار والتشغيل، بالإضافة إلى تأثيرات غير مباشرة من خلال تأثير المضاعف والمعجل، وهذا ما يؤكد الدور المهم للإنفاق العام في النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني: التنويع الاقتصادي وكيفية مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيقه

تمهيد:

لقد أصبح التنويع الاقتصادي له أهمية كبيرة بعد أن أدركت الدول خاصة التي تعاني من اختلالات وتشوهات عديدة في هياكل اقتصاداتها لأنها تعتمد على مصدر واحد للدخل، والذي يأتي من امتلاكها لموارد طبيعية كبيرة أبرزها النفط، إن الاعتماد على هذا المورد أمر خطير للغاية بسبب ارتباطه بالأسواق النفط العالمية، وما تشهده هذه الدول بين الحين والآخر من تقلبات حادة تؤثر على النمو والاستقرار الاقتصادي، ولذلك سعت الكثير من الدول على العمل الجاد لتطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي والعمل على ضمان نجاحها من خلال اعتماد مجموعة من السياسات الاقتصادية المتنوعة بهدف إعادة بنية الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي ورفع فعالية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتعتبر سياسة الإنفاق العام أداة لتحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال تحفيز الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية.

للإحاطة بالجوانب المفاهيمية المختلفة المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى كيفية مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيق ذلك، فقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: نماذج التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

المبحث الثالث: مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي يعبر عن السياسة الهادفة إلى تخفيض الاعتماد على مورد واحد وتحول إلى قاعدة إنتاجية واسعة، مما يؤدي إلى إقامة اقتصاد وطني بعيد عن المخاطر الناتجة عن الاعتماد على مورد واحد أو قطاع واحد، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف الجوانب النظرية الخاصة بالتنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي ومبرراته

لقد تعددت التعريفات للتنويع الاقتصادي تبعا لأهمية هذه العملية في الدول التي تعاني من الآثار السلبية الناتجة عن الاعتماد على مورد واحد، وتعد عملية التنويع أكثر من ضرورية في اقتصاديات هذه الدول، حيث يساعد التنويع الاقتصادي في رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي.

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي

هناك تعاريف متعددة للتنويع الاقتصادي، سنتناول مجموعة منها على النحو التالي:

هو عملية تهدف إلى تنويع البنية الإنتاجية وخلق قطاعات جديدة مدرة للدخل، بحيث يتم تقليل الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الأساسي للاقتصاد، كما ستفتح هذه العملية مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أكبر وتوفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيادي العاملة الوطنية، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو في الأجل الطويل[1].

يعرف أيضا بأنه سياسة تنموية تهدف إلى تقليل المخاطر الاقتصادية وتحسين مستوى الدخل ورفع القيمة المضافة عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات وأسواق متنوعة أو جديدة عوضا من الاعتماد على قطاع أو سوق أو منتج واحد، بمعنى آخر التنويع الاقتصادي هو تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع الأسواق الخارجية أو تنويع مصادر الإيرادات العامة[2].

---

[1] صباغ رفيقة، التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 4، العدد 1، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2020، ص 69.

[2] ريغي سارة، بلعربي محمد، دور تبني التسويق السياحي في المقاولاتية وأثره على التنويع الاقتصادي (دراسة حالة للإقامة السياحية أغلانباراديس بغرداية)، مدخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول السياحة كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة "واقع ومأمول"، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 30 و31 أكتوبر 2018، ص 7.

كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه تخفيض الاعتماد على مورد واحد والاتجاه إلى مرحلة تعزيز القاعدة الاقتصادية الزراعية والصناعية وإنشاء قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتميز بالاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[1].

ويعرف أيضا أنه يجب على الدولة أن تنتج وبالتالي تصدر عددا كبيرا من المنتجات، ويضم هذا التعريف أيضا التنويع في صادرات الخدمات مثل خدمات التعليمة والصحية والسياحية، يعني ذلك دخول السياح للحصول على خدمات السياحة المحلية، وبالمعنى الواسع التنويع الاقتصادي يعني أن الدولة يجب أن تنتج لتصدير عدد كبير من السلع والخدمات[2].

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف التنويع الاقتصادي بأنه عملية تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاج، ورفع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، ومن شأن ذلك أن يحرر الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على سلعة أساسية واحدة.

ثانيا: عناصر التنويع الاقتصادي

هناك جملة من العناصر تدخل ضمن التنويع الاقتصادي وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

1- التنويع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية:

الاعتماد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر واحد للدخل وتمويل التنمية يمثل تهديدا لمصيرها، خاصة إذا كان الاقتصاد هذا يعتمد بشكل متزايد على إنتاج وتصدير مواد الخام الأولية والتي كثيرا ما تكون لهذه الأخيرة بدائل تعويضية، أو التي يتعرض سعرها وعوائدها باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة مثل النفط، وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي يضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة، والتي قد تتعرض لتدهور مستمر في شروط التجارة بين الدول[3].

---

[1] بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جامعة أحمد دارية، أدرار، 2018، ص 233.

[2] Paul G. Hare: Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges, centre for économico reform and transformation School of Management and Languages, Herriot-Watt University, Discussion Paper, 2008, P 3.

[3] طبابيية سليمة، لرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الاورو مغاربي، جامعة سطيف، الجزائر، 7 و8 أفريل 2008، ص 439.

2- التنويع الاقتصادي عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل:

إن مفهوم التنويع الاقتصادي يشمل عمليا بناء قاعدة اقتصادية متينة ومكتفية ذاتيا، ذات مكونات متنوعة وقطاعات متكاملة ووحدات مترابطة، قادرة على توفير فرص عمل للمواطنين وإنتاج احتياجاتهم، مما يؤدي منطقيا إلى إيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة في مجال الناتج المحلي الإجمالي وتمويل الميزان التجاري وتمويل الميزانية العامة، وتحقيق فائض اقتصادي يكفي مستقبلا لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة لمواصلة عملية التنمية[1].

3- التنويع الاقتصادي عملية نسبية لتحول الاقتصاد الوطني:

الاقتصاد الوطني يتكون من قطاعات أساسية ترتبط ببعضها البعض من خلال علاقات متداخلة ومتشابكة، وبالتالي يمثل ذلك نقطة انطلاق لإحداث التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد، وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بفروعها المختلفة، بالإضافة إلى تشخيص القدرات المواردية للاقتصاد من خلال أنماط الإنتاج المعتمدة، كما تحتل التغيرات الهيكلية حيزا كبيرا في السياسات الاقتصادية وبرامج التنويع المتبعة في المجتمع والاقتصاد بشكل خاص، وتتجلى أهمية ذلك في أن هذه التغيرات ترتبط بشكل واضح بالنمو الاقتصادي الذي يجب تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطوير المجتمع، وتتطلب كل مرحلة من هذه المراحل هذا التطور الحافظ على توازنات معينة لمكونات الاقتصاد[2].

4- التنويع الاقتصادي عملية تراكمية لرفع مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج والإنتاجية:

تهدف عملية التنويع إلى تحقيق التوازن في هيكل الاقتصاد ويتحقق ذلك من خلال المساواة في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، حيث تساهم أغلب القطاعات الاقتصادية بنسبة مهمة ومتساوية في ذلك، ويضمن التنويع الاقتصادي أيضا تصحيح الهيكل الجغرافي بالنسبة للناتج والإنتاجية، أي تحقيق مبدأ التوازن الإقليمي الذي يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في كل المناطق، وخلق حالة التكافؤ في النمو بين مختلف المناطق بما يوفر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[3].

---

[1] محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الاقتصادية وسياستها، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2070، ص 54.

[2] طبابيية سليمة، لرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 440.

[3] جميل الطاهر، تقرير بشأن الخبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأوبيك، المجلد 28، العدد 100، 2002، ص 78.

5- التنويع الاقتصادي يوسع جهود التنمية المستدامة:

ومن منظور التنمية المستدامة فإن التنويع الاقتصادي يعتبر ضمان للاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل، فهو عملية توسع نطاق الأنشطة الاقتصادية عن طريق إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، ولا يعني بالضرورة زيادة النواتج فحسب بل يعزز أيضا استقرار الاقتصاديات عن طريق تنويع قاعدتها الاقتصادية، كما يتجه التنويع الاقتصادي إلى التنمية المستدامة من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية على سبيل مثال تلبية هذه الاحتياجات للفقراء، وفتح مجالات مختلفة للنشاط الاقتصادي بعيدا عن استغلال مورد طبيعي واحد مهدد بالانقراض، بإضافة إلى ذلك فإن التنويع ينشئ اقتصاد قائم على الوفرة ويضمن العدالة بين الأجيال على حد سواء[1].

ثالثا: مبررات التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي مبررات تتمثل فيما يلي:

- يحقق التنويع الاقتصادي العديد من المزايا من خلال تخفيض الاعتماد على مصدر واحد للتمويل العام، وبالتالي تخفيض المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي، وفي حالة اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد لتمويل نفقاته فإن انخفاض في سعر هذا المورد يؤدي إلى مخاطر عديدة في هيكل الإنتاج، والعكس صحيح فإن تنويع مصادر الإنتاج سيقلل من مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي واحد[2]؛

- التنويع الاقتصادي يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل وبالتالي مكافحة لعنة الموارد والمرض الهولندي، وقد فشلت الكثير من الدول الغنية بالموارد الطبيعية في العالم خاصة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية ودول الخليج العربي في تحقيق النمو السريع، وعلى الرغم من مدى توفر الموارد الطبيعية في هذه الدول، إلا أن التنويع الاقتصادي ساعد أيضا في الحد من هذه اللعنة[3]؛

[1] Michael chugozie Anyaehe, Anthony chkwudi Areji, Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria, authors & scientific Research Publishing, 2015, p 8.

[2] سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد، أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1980-2017)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 2، جامعة السليمانية، العراق، يونيو 2021، ص ص 250-251.

[3] رسن سالم عبد الحسين، حسين ثامر، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة 2003-2015، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد 33، العدد 34، جامعة البصرة، العراق، 2017، ص 119.

– في حالة الاعتماد على مورد واحد فإن تراجع سعره يؤدي إلى تراجع قيمة الصادرات، وتراجع هذه الأخيرة يعني تراجع الإيرادات من العملة الصعبة ومن ثم القدرات والإمكانيات التمويلية لهذه الدول سوف تتراجع، مما سيؤثر سلبا على وارداتها وتنميتها الاقتصادية[1]؛

– يعزز التنويع الاقتصادي التكامل بين القطاعات الاقتصادية من خلال تقوية الروابط بين هذه القطاعات، حيث تملك أستراليا وكندا الموارد وفي نفس الوقت تتمتعان باقتصاد قوي ذي إنتاجية عالية ناجمة عن الروابط بين القطاعات الإنتاجية[2]؛

– التنويع الاقتصادي يزيد من معدل التبادل التجاري، فإذا كانت تعتمد التجارة الخارجية على منتج واحد فإن تراجع سعر هذا المنتج سوف يؤثر على حجم الصادرات ومما يؤدي إلى ضعف إيرادات الدولة، لكن في حالة تنويع الدولة لصادراتها فإن أي انخفاض في الرقم القياسي لأسعار الخاصة بهذه الصادرات يتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات مما يخفض الخسائر الناجمة عن التقلبات وزيادة معدل التبادل التجاري[3]؛

– التنويع الاقتصادي يساهم في توفير الأمن الغذائي الذي تحتاجه أي دولة بصفة دائمة، خاصة في حالة الحروب وحالات الطوارئ والخلافات والمقاطعات والعقوبات الاقتصادية التي تتعرض لها العلاقات الدولية [4].

أما الدول الريعية فإن الدوافع التي حفزتها إلى تبني التنويع الاقتصادي هي[5]:

– ضرورة إيجاد مصادر دخل أخرى وتنمية الناتج المحلي الإجمالي والتنويع الهيكلي للصادرات؛

– تأثير عائدات التصدير سلبا لتقلبات أسعار النفط مما يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول التي تنتج وتصدر النفط؛

– النفط يتميز بأنه مورد طبيعي معرض للاستنزاف، مما يستلزم اعتماد مصادر طاقة بديلة غير مستنفذة لتحقيق التنمية المستدامة؛

---

[1] Hesse, Hako, Export direrstification and economic growth working paper ne 21, The international bonk for reconstruction and development, 2008, p 2.

[2] نوري محمد عبيد الكصب، التنويع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية: المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 25.

[3] ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16 و17 فيفري 2014، ص 8.

[4] الشمري وآخرون، الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصادي: تجربة دولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص ص 76-77.

[5] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق، 2014، ص 57.

- تخفيض دور القطاع العام ورفع دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية؛
- تخفيض الاعتماد على العوائد والفوائض الريعية كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: متطلبات التنويع الاقتصادي ومظاهره

يجب توفير جملة من المتطلبات للتنويع الاقتصادي والتي تعتبر ضرورية لتحقيقه لعل أهمها الموارد البشرية المؤهلة كذلك وفرة الموارد المالية، كما توجد مظاهر تشير إلى تحقيق التنويع الاقتصادي حيث يمكن متابعة تطورها مكانيا وزمانيا.

أولا: متطلبات التنويع الاقتصادي

تتطلب عملية التنويع الاقتصادي جملة من المتطلبات التي تمثل المرتكزات الضرورية لتحقيقه وتتمثل فيما يلي[1]:

- الاهتمام بقاعدة الموارد البشرية وتطوير رأس المال البشري؛
- توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنويع الاقتصادي؛
- توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وإصلاح وتنسيق عمل السياسات المالية والائتمانية؛
- تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز بيئة الأعمال؛
- تعزيز زيادة الأعمال من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والمهارات؛
- تشجيع روح المبادرة والابتكار من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات؛
- تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية وتشجيع الاستثمار الخاص سواء كان محليا أم أجنبيا؛
- إصلاح سوق العمل وإعادة تنظيم الحوافز للشركات والقوى العاملة؛
- إعداد مناهج تعليمية متطورة تعتمد الذكاء ورفع المهارات والتنسيق مع المتطلبات التشغيلية.

ثانيا: مظاهر التنويع الاقتصادي

يتجلى نجاح التنويع الاقتصادي من خلال هيمنة عدة جوانب في الاقتصاد وهي كما يلي[2]:

- تطوير البنية التحتية التي من شأنها أن تساهم في تحسين بيئة الأعمال، وتوفير الحوافز للاستثمار الخاص والأجنبي المباشر؛

---

[1] بشير هادي عودة الطائي، دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق: الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات 2003-2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، جامعة البصرة، العراق، 2021، ص ص 53-54.

[2] كورتل نجاة، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي (دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 2، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر، 2019، ص ص 8-9.

– احتلال القطاع الخاص مكانة إيجابية في الاقتصاد، إذ يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وخلق القيمة المضافة، كما يساهم في تنويع الدخل وتوفير فرص العمل، خاصة إذ تم دعمه وتوجيهه في مجال التصنيع؛

– تحسين مستوى أداء المؤشرات الدولية التي تعكس بصورة إيجابية الأداء والتنويع الاقتصادي، على سبيل مثال مؤشر مناخ الاستثمار ومؤشر التنافسية ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال؛

– وجود ترابط وتفاعل بين القطاعات الاقتصادية، من خلال الشراكة التي تفتح آفاق واسعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية للدول الأقل تنوعا؛

– الاعتماد الدائم على برامج الإصلاح والإنعاش الاقتصادي في كل المستويات المالية والنقدية والتجارة الخارجية، وتعزيز آلية السوق وهو ما يفسر بشكل إيجابي على زيادة مساهمة كافة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، بينما يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة إيراداتها بالعملة الصعبة مما يسد العجز الذي تعانيه إيرادات خزينة الدولة مما يحقق الاستقرار في الموازنة العامة؛

– التخفيض التدريجي من الاعتماد على القطاع النفط لكونه المورد الرئيسي الوحيد والتفكير في استغلال موارد الطاقة البديلة لضمان التنمية.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي أمرا لا بد منه لأن التنويع هو المدخل الأساسي للحد من المخاطر، وهناك العديد من الفوائد التي يمكن أن تنتج عن اقتصاد أكثر تنوعا خاصة في الاقتصاديات النفطية، كما يهدف التنويع الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من أهداف سوف نتطرق لها لاحقا.

أولا: أهمية التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي له أهمية كبيرة في تحقيق ما يلي:

1– تقليل المخاطر: يلعب التنويع أهمية بالغة في حماية الاقتصاد، ويتجلى ذلك عن طريق تجنب المخاطر والتقلبات الناتجة عن الاعتماد على مورد واحد[1]، والتنويع الاقتصادي هو بمثابة هدف سياسي رئيسي للدول المتخصصة في الموارد الطبيعية لأسباب عديدة مثل تقليل التعرض للتقلبات والصدمات الخارجية[2].

[1] الدليمي محمد صالح جسام، الاقتصاديات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية IMFW, WTO, IMF، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 5، جامعة الأنبار، العراق، 2010، ص 209.

[2] Xavier Forneris, The Challenge of Economic Diversification: The Role of Policy and the Investment Climate, Pressentation at the Economic Developers Alberta (EDA) Conference Alberta, Canada, April 6-8, 2016, p 18.

2- تحسين الأداء الاقتصادي لتحقيق النمو المستدام: تقليديا، يتم استخدام التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحويل الاقتصاد من استخدام مصدر واحد إلى استخدام مصادر دخل متعددة موزعة على القطاعات الاقتصادية "القطاع الأولي، الثانوي، والقطاع الثالث" والتي تشمل شرائح واسعة من السكان، حيث كان الهدف دائما من التنويع هو تحسين الأداء الاقتصادي لتحقيق النمو المستدام، على سبيل المثال بناء القدرة على مواجهة التقلبات والتكيف معها في النشاط الاقتصادي من خارج الاقليم مما يقلل التعرض للخسارة في الايرادات نتيجة لتقلبات أسعار المنتجات في السوق الدولية، وخلق فرص العمل وتخفيف من حدة فقر[1].

3- كما أكدت الدراسات في هذا المجال أن الاقتصاديات المتنوعة أكثر كفاءة على المدى الطويل: وهذا ما يفسر حقيقة أن الإنتاج الصناعي يطلق عملية ديناميكية للتعلم لتحسين الإنتاجية والدخل، بالإضافة إلى ذلك فإن التنويع يمنح المنتجين المعلومات أكثر تنوعا، خاصة فيما يتعلق بالأسواق الخارجية، ويحسن قدراتهم من خلال تطوير قدراتهم الذاتية، حيث إن الوصول إلى قطاع واحد يمكن أن يفتح الباب أمام قطاعات أخرى وخاصة إذا كانت تحتوي على المعرفة ذات الصلة[2].

أما بالنسبة لأهمية التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- تعتمد اقتصاديات الدول الريعية بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية التي تساهم بحصة كبيرة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي وتمويل النفقات العامة، وتتحدد أسعارها خاصة النفط في الأسواق الخارجية الكبرى على سبيل مثال سوق لندن وسوق نيويورك تبعا للعوامل الاقتصادية والسياسية والطبيعية، ولذلك فإن استقرار رصيد الموازنة العامة يرتبط بأسعار النفط في الدول المنتجة له، وهذا يجعل الموازنة حساسة للغاية للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، كما أن هذا الأخير يعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول، وبالتالي تكمن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار الموازنة العامة ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك عن طريق تفعيل مختلف القطاعات الإنتاجية بحيث تكون نسبة مساهمة كل قطاع تساوي نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة والصادرات، كما يعمل على تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية عن طريق توفير الاحتياجات التخطيطية من المؤسسات الإدارية والخبرات المحلية والأجنبية والبيئة الاجتماعية وغيرها وذلك بتوفير الأموال اللازمة لذلك؛

---

[1] أمينة هناء جابي، عيسى حجاب، صلاح الدين قدري، ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية (دراسة حالة ماليزيا)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 2، العدد 4، جامعة فرحات عباس سطيف، ديسمبر 2017، ص 306.

[2] نفس المرجع السابق، ص 306.

[3] عماري فاطمة الزهراء، أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة (2001-2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2020، ص ص 49-50.

– منع التقلبات في مستويات الدخل القومي الناجمة عن تقلبات الإيرادات النفطية، وتثبيت مستويات الاستثمار وفرص العمل، ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب موارد مالية مستقرة؛

– تتميز الموارد المستخرجة من الأرض بغياب الطاقة المتجددة وخاصة الوقود الأحفوري، وهذا يتطلب توفير قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي غياب هذه القاعدة يتراجع النشاط الاقتصادي المحلي والإيرادات مع استمرار نضوب النفط ما يؤثر بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي للبلد، بالإضافة إلى عدم وجود الجهود اللازمة لتحسين كفاءة استخدام مختلف مصادر الطاقة وتنظيم استهلاكها من طرف المنتجين والمستهلكين، وخاصة مصادر الطاقة المستنفذة مثل النفط والفحم وغيرها، فإن حل ما بعد النفط يتمثل في تحقيق التنويع الاقتصادي؛

– تلعب الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية دور أساسي لدى صانع القرار وواضعي السياسات، حيث نجد أن القطاع النفط الذي يرتبط مباشرة بالدولة لا يمكنه توفير آلية توزيع الدخل وحده، مما دفع الحكومات إلى استخدام القنوات المباشرة وغير المباشرة لتوزيع الدخل، لكن معظم الدول المنتجة للنفط لم تنجح في تحقيق ذلك، وبالتالي فإن تحقيق التنويع بعيدا عن النفط يؤدي إلى تطوير قطاع خاص قادر على تخفيض أبعاد هذه المشكلة، علاوة عن ذلك فإن التنويع الاقتصادي يخفض من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحالية المتعلقة ببنية اقتصادية واحدة شجعتها التكنولوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذي الأجور المرتفعة؛

– سوء إدارة الموارد النفطية وهو ما يسمى بلعنة الموارد: لعنة الموارد قضية ترتبط ارتباطا قويا وحيويا بالتنويع الاقتصادي، حيث أن هناك تأثيرا مباشرا وغير مباشر للاعتماد على النفط والذي يتجلى عن طريق التنويع المحدود للصادرات، وتراجع مساهمة الصناعات التحويلية فيها كذلك انخفاض درجة تطور المنتجات وغيرها، والدول المصدرة للنفط غالبا ما تشهد بعد نمو صادراتها النفطية تقلبات اقتصادية حادة متمثلة في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية مما يؤدي إلى ركود طويل الأجل وتراجع دخل هذه الدول، بسبب ارتفاع الطلب على عملة البلد المنتج للنفط مما يرفع قيمتها أكثر من اللازم فتحدث نتيجتان الأولى تراجع أسعار السلع الأجنبية والثانية خسارة المزارعين والصناعيين الوطنيين لقدراتهم التنافسية في أسواق الدولية فتقل الاستثمارات داخل الدولة وبالتالي تقليل فرص عمل جديدة؛

– يرتبط التنويع الاقتصادي أيضا بقضايا التنمية على كافة مستوياتها، فمشاكل كانخفاض معدلات النمو وقلة الحوافز للقطاعين العام والخاص لتحقيق تراكم رأس المال البشري وانخفاض القدرة التنافسية للتصنيع وارتفاع احتمال

الصدمات وإمداد آثارها لعمق الاقتصاديات المحلية ومختلف التأثيرات الريعية، كلها تجعل من ضرورية إتباع هذه الدول استراتيجيات التنويع الاقتصادي[1].

ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي يهدف إلى تحقيق مجموعة من أهداف أهمها:

– تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات وتخفيض الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية وخلق فرص العمل وعليه تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وينطبق هذا مع رأي John Ewagner الذي يؤكد أنه كلما ارتفعت درجة التنويع في اقتصاد دولة ما كلما أصبح الاقتصاد أقل حساسية للتقلبات الناجمة عن عوامل خارجية[2]؛

– رفع مستوى معدلات التبادل التجاري وتحفيزه، حيث أن تراجع أسعار المنتجات المصدرة في الأسواق الدولية مع استقرار الواردات أو ارتفاعها سيؤدي إلى تراجع مستوى معدل التبادل التجاري، وعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج واحد فإن تراجع سعره يؤدي إلى تراجع أسعار الصادرات، لكن عندما تكون الصادرات متنوعة فإن مخاطر تراجع الرقم القياسي لأسعار الصادرات تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، الأمر الذي سيقلل الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار السلع المصدرة وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري[3]؛

– تقوية دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصاد، فالاستثمار الأجنبي يهدف في العديد من الدول النامية إلى تطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بكفاءة عالية وفعالية جيدة، وذلك بهدف تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والاجتماعي ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني[4]؛

– يساهم التنويع الاقتصادي في توليد فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة الدخل والعوائد على عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا[5]؛

– التنويع الاقتصادي يساهم في تمكين القطاع الخاص القيام بدور كبير في عملية التنمية الاقتصادية وتخفيض الدور الحكومي للدولة[6]؛

---

[1] Martin Hvidt, Economic Direrisification In Gcc countries: Past Record And Euture Trends, Kuwait Programme On Development Governance And Globaliz ation In The Gulf states, Lonon School Of Economic And Political Science « LES », London, Nomber 27, 2013, P 5.

[2] سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 250.

[3] دوادي محمد، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16 و17 فبراير 2015، ص 56.

[4] سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 250.

[5] ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[6] نفس المرجع السابق، ص 25.

– يساهم التنويع الاقتصادي في تعزيز التنمية المستدامة، من خلال استقرار معدلات النمو مع مرور الوقت وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة[1].

المبحث الثاني: نماذج التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

لنجاح عملية التنويع الاقتصادي يجب أولا معرفة نماذج وأنواع التي تتركز عليها جهود التنويع الاقتصادي، بحيث يمكن بعد ذلك إخضاع هذه الجهود لمجموعة من المؤشرات التي تمكن من مدى نجاح عملية التنويع الاقتصادي، كما توجد آليات يمكن اعتمادها لنجاح عملية التنويع الاقتصادي، وتوجد لذا الأخير أيضا محددات تحد من نجاحه أو فشله.

المطلب الأول: نماذج التنويع الاقتصادي وأنواعه

توجد عدة نماذج وأنواع مختلفة للتنويع الاقتصادي، حيث تتمثل نماذج التنويع الاقتصادي في الأساليب معتمدة لتحقيقه، أما أنواعه فتتمثل في أشكال التي يكون فيها التنويع، فبالرغم من اختلاف الأنشطة الاقتصادية وتنوعها بين الدول خاصة فيما يتعلق بهيكل الاقتصاد، إلا أن معظم جهود التنويع الاقتصادي ترتكز على النماذج والأنواع التالية:

أولا: نماذج التنويع الاقتصادي

يمكن التمييز بين عدة نماذج مختلفة للتنويع الاقتصادي، بما في ذلك ما يلي:

1– تنويع الإنتاج:

تنويع الإنتاج في المنظمة يحدث عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون التوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة أي تنويع إنتاجها، تهدف المنظمات من خلال هذه السياسة إلى توزيع المخاطر أو تعويض التقلبات الموسمية التي تؤثر على الطلب بعض المنتجات أو في حالة وجود فائض في معدات المنظمة وقدرتها الإنتاجية بشكل عام أو في هيئاتها الإدارية أو رغبتها في تحقيق مستوى أعلى من معدل النمو أو أرباح أكبر في السوق يتناقص فيه الطلب أو تتوقع انخفاضه، أو بسبب قرار الاستفادة الكاملة من الابتكارات التي أدخلتها المنظمة على معداتها[2].

[1] ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] محمد كريم قروف، التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، المجلد 25، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016، ص 120.

أما على مستوى الاقتصاد ككل يحدث تنويع الإنتاج إذا تحققت المساواة في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج الوطني، وهذه القطاعات تتمثل في الزراعة والصناعة التحويلية والاستخراجية والخدمات[1].

2- تنويع التجارة الخارجية:

يرتبط تنويع التجارة الخارجية بالتنويع جزئي الميزان التجاري من خلال تنويع الصادرات حيث لا ينبغي الاعتماد بشكل مطلق على تصدير سلعة واحدة معرضة لتقلبات الأسواق العالمية بشكل دائم، على سبيل المثال في حالة اقتصادنا الوطني تشكل الصادرات النفطية 97 % من إجمالي الصادرات، الأمر الذي له تأثير سلبي أو حتى يعيق التنمية الاقتصادية، لكن في المقابل فإن التنويع الهيكلي للصادرات خارج قطاع المحروقات سيعمل على إعطاء دافع إيجابي لنشاط القطاعات الاقتصادية الوطنية، لذا يجب تنويع صادرات المنتجات المصنعة وشبه المصنعة للإنتاج المحلي.

فمن ناحية لا ينبغي أن يقتصر هيكل الواردات على السلع الاستهلاكية ذات النطاق الواسع مثل السلع الغذائية التي يمكن استبدالها محليا، ولكن من ناحية أخرى ينبغي التركيز على السلع الاستثمارية ذات المحتوى التكنولوجي العالي والتي تساهم بشكل كبير في زيادة التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، مما له أثر إيجابي على كفاءة المؤسسات الاقتصادية الوطنية وطاقتها الإنتاجية بما يدعم مسار التنمية الاقتصادية[2].

3- تنويع الأصول:

أشار تقرير البنك الدولي لسنة 2011 إلى أسلوب حديث لقياس التنويع، يقترح هذا الأسلوب تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع طبيعية ومنتجة وغير ملموسة، وتضم الأصول الطبيعية موارد الأرضي مثل الغابات والأراضي والمراعي، بينما تشير الأصول المنتجة إلى رأس المال الإنتاجي الذي يتمثل في رأس المال البشري والاستثمارات المادية، وتشير الأصول غير الملموسة أيضا إلى المؤسسات الوطنية وسيادة القانون[3].

---

[1] Jean-Claude Berthélemy: commerce, international et direrification économique, Revue d'économie Politique, Vol 115, 2005, P 598.

[2] محمد كريم قروف، قياس وتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016، ص/ص 639/637.

[3] مراد تهتان، إسماعيل صاري، سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة، الجزائر، 29 و30 نوفمبر 2016، ص 3.

4- تنويع الأسواق:

إن الاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات، وللتقليل من المساوئ يجب تنويع الأسواق، وفي حالة انخفاض الطلب في أحد الأسواق تكون الأسواق الأخرى أكثر استقرار فالدولة التي تصدر بكثرة تشير إلى قدرتها على المنافسة الدولية[1].

ثانيا: أنواع التنويع الاقتصادي

لتنويع اقتصادي عدة أنواع نذكر منها:

1- التنويع الأفقي: يعتمد على خلق قطاع إنتاجي جديد يعمل على خلق الثروة، وهي الاستراتيجية الأصعب لأنها تتطلب أنشطة جديدة في الاقتصاد، ويسمى أيضا توزيع الاستثمار بين الأدوات من نفس الفئة[2].

2- التنويع العمودي: يعتمد على انتهاج سياسة توسيع سلسلة المنتجات المصنعة في نفس القطاع بهدف تكوين قطاع متكامل، ويطلق عليه أيضا توزيع الاستثمار بين القطاعات المختلفة مثل الزراعة أو الصناعة أو الخدمات أو فئات مختلفة من أدوات الاستثمار مثل الأسهم والسندات[3].

3- التنويع التراكمي: هو استراتيجية تعتمد على تطوير قطاعات مختلفة مستقلة عن بعضها البعض بهدف تقليل المخاطر في حالة تأثر أحد القطاعات[4].

4- التنويع الجانبي: يعني الدخول في مجال جديد من النشاط عن طريق إنتاج منتجات جديدة ليست لها علاقة بالمنتجات الموجودة واستهداف أسواق جديدة[5].

---

[1] لعفيفي دراجي، بن الشيخ توفيق، تطور القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 25 و26 أفريل 2017، ص 4.

[2] سعدية قصاب، مليكة صدقي، الاقتصاد الجزائري بين ضرورة التحكم في الإنفاق العام وحتمية التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2 و3 نوفمبر 2016، ص 15.

[3] نفس المرجع السابق، ص 15.

[4] نفس المرجع السابق، ص 16.

[5] نور الدين شارف، استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 29 و30 نوفمبر 2016، ص 7.

5- التنويع الشامل: هو التنويع الذي تسعى المؤسسات الإنتاجية من خلاله توسيع تشكيلة منتجاتها الموجودة واختراق أسواق جديدة في الوقت نفسه[1].

6- التنويع الجغرافي: يعني دخول لمناطق جغرافية جديدة أي تصدير المنتجات والتأقلم مع التغيرات في البيئة الجديدة للإنتاج[2].

7- التنويع المالي: هو التنويع الذي يهدف إلى تخفيض مخاطر الاستثمار عن طريق توزيع رأس المال على مجموعة متنوعة من الأنشطة، والتي لا يمكن خسارتها في نفس الوقت، ويمكن أن يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مختلف المناطق لتفادي آثار الانكماش الاقتصادي، وله دور رئيسي في السيطرة على التقلبات الاقتصادية ويخفض من الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات الدولية، كما يسمح بتحسين التنافسية بين الدول[3].

المطلب الثاني: مؤشرات ومقاييس التنويع الاقتصادي

هناك العديد من المؤشرات والمقاييس التي يمكن من خلالها الحكم على مدى التنويع الاقتصادي في أي دولة، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى مؤشرات تتعلق بأداء الاقتصاد الكلي ومؤشرات إحصائية تقيس درجة التنويع الاقتصادي، وهناك عدة مقاييس تمكن من التقدير الكمي للتنويع الاقتصادي.

أولا: مؤشرات التنويع الاقتصادي

يمكن الاعتماد على المؤشرات التالية لتقييم مدى نجاح وتقدم سياسات التنويع الاقتصادي، وهي على النحو التالي:

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، تشير إلى نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تغير مساهمة هذه القطاعات مع مرور الزمن، فمن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي حسب كل قطاع كلما توفرت لنا البيانات[4]؛

- عدم استقرار الناتج المحلى الإجمالي وعلاقته بعدم استقرار أسعار النفط، من المفترض أن التنويع يخفض من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن[5]؛

---

[1] نور الدين شارف، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2] حنيش أحمد، بوضياف حفيظ، دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008-2017)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 2، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 71.

[3] نفس المرجع السابق، ص 71.

[4] ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية الاقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة البويرة، الجزائر، 2018، ص 23.

[5] نفس المرجع السابق، ص 23.

– تطوير إيرادات النفط والغاز كنسبة من إجمالي الإيرادات الحكومية، لأن من أهداف التنويع تخفيض الاعتماد على الإيرادات النفطية، ومؤشر أخر مفيد هو وتيرة توسع قاعدة الإيرادات غير النفطية مع مرور الأيام، وهذا يدل على النجاح في تنمية مصادر حديثة للإيرادات غير النفطية[1]؛

– نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات والمكونات التي تتشكل منها الصادرات غير النفطية، وبصفة عامة يدل الارتفاع المطرد في الصادرات غير النفطية إلى زيادة التنويع الاقتصادي، ومع ذلك فإن التغيرات القصيرة المدى في هذا المقياس قد تكون مضللة، لأنها قد تنتج عن تقلبات أسعار النفط وصادراته[2]؛

– تطور العمالة الإجمالية في كامل قطاعها، ومن الواضح أن هذا الإجراء يجب أن يعكس ويعزز التغيرات في التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي، ويعد هذا المؤشر من مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي، حيث يعتمد على قياس درجة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في استيعاب القوى العاملة، وكلما ارتفع توزيع هذه القوى بين مختلف القطاعات وبنسب مناسبة يشير ذلك إلى درجة معينة من التنويع[3]؛

– التغير في نسبة مساهمة للقطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر هذا المؤشر مهم ذلك لأن التنويع الاقتصادي يعني رفع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي العام[4]؛

– وبناء على ما سبق من المهم أيضا النظر إلى المساهمة النسبية للقطاعين العام والخاص في الإجمالي تراكم رأس المال الثابت ومعدلات تغير هذه المساهمة حسب القطاع[5]؛

– توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص، وحيثما تسمح البيانات يمكن استخدام هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح الخصخصة واختبار وتعزيز صلاحية التدابير الأخرى التي تظهر التغيرات مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت والعمالة[6]؛

– مقاييس الإنتاجية، يمكن تطبيق هذه المقاييس بشكل خاص على أنشطة القطاع الخاص المختلفة لتقييم معدل تحديث وتطوير القطاع الخاص[7].

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس تعاون الخليجي)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 18.

[2] نفس المرجع السابق، ص 18.

[3] المقداد محمد رفعت، النمو السكاني وأثره في القوى العاملة في القطر العربي السوري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 4، العدد 3، سوريا، 2008، ص 344.

[4] Mohamed Nasser Hamidato, Baqaas Alssafiah, Economic diversification in Algeria, Global Journal of Economic and Business, No 2, Science Reflection (SR), 2017, p 77.

[5] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[6] نفس المرجع السابق، ص 19.

[7] ضيف أحمد، عزوز أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

وتشير هذه المؤشرات على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، غير أنها لا تعطي درجة التنويع الدقيقة، وذلك بسبب تشتت واختلاف المؤشرات المستعملة لتحديد مدى التنويع، كما أن استعمال نسب التغير في ناتج القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على التركيبة القطاعية للاقتصاد يمكن أن لا يكون دقيق، خاصة عندما تحدث تغيرات مفاجئة في هذه النسب نتيجة لتقلب الأحوال الجوية أو وجود ركود أو تقلبات في أسعار الموارد الطبيعية، والتركيز على نمو قطاعات محددة كمؤشر للنمو ليس بالضرورة صحيحا، لأنه هذه القطاعات يمكن أن تنمو دون تنمية حقيقية عندما يبرز القطاع الصناعي كمنطقة معزولة في الاقتصاد الوطني عن باقي قطاعاته، لذلك فإن من الأمور الهامة في قياس مدى تقدم الاقتصاد هو التعرف على تطور درجة الترابط بين القطاعات مع مرور الوقت[1].

ثانيا: مقاييس التنويع الاقتصادي

يتم قياس التنويع الاقتصادي بعدة مؤشرات إحصائية تختلف كفاءتها وملائمتها باختلاف أغراض القياس، ومنها ما يعتمد على قياس ظاهرة التشتت مثل معامل التباين، أو قياس خاصية التركيز مثل مؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع مثل معامل هيرفندال – هيرشمان وهو أكثر شيوعا، ومع ذلك فإن هذه المؤشرات تعطي قياسات متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند قياس ظاهرة التنويع الاقتصادي.

1– مؤشر هيرفندال – هيرشمان:

يعتبر مؤشر هيرفندال – هيرشمان (HERFINDHAL – HIRSCHMAN) أحد المؤشرات الشهيرة التي يتم من خلالها قياس درجة التنوع الاقتصادي لأي دولة، حيث تتراوح قيمته بين صفر وواحد[2]، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية[3]:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(X_i/X)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

X_i: قيمة المتغير في النشاط i

X: القيمة الإجمالية للمتغير في كل الأنشطة

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2003، ص 112.

[2] سي محمد كمال، التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، 29 و30 نوفمبر 2016، ص 14.

[3] Lapteacru, I. Assessing Lending Market Concentration in Bulgaria: The Application of a New measure of Concentration. The Journal of Comparative Economics, Vol 9, N 1, 2012, p 79.

N: عدد الأنشطة

H. H: مؤشر هيرفندال – هيرشمان، ويأخذ قيمة صفر في حالة التنويع الكامل (تساهم جميع القطاعات بنفس النسبة في النمو الاقتصادي)، وقيمة واحد في حالة التنويع صغيرا جدا وهنا يكون الإنتاج مرتكز في قطاع واحد فقط[1].

2- مقياس فلاديمير كوسوف: هذا المؤشر يأخذ الصيغة التالية[2]:

$$\cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i{}^2 \times \beta_i{}^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i{}^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta_i{}^2}}$$

حيث:

α_i: الأهمية النسبية لكل قطاع للناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس

β_i: الأهمية النسبية لكل قطاع للناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة

cos : مؤشر فلاديمير كوسوف، بحيث أنه كلما كانت قيمة $\cos = 0$ هذا يعني وجود تغييرات هيكلية في الاقتصاد المعني، والعكس صحيح إذا كان هناك انحراف كبير عن هذه القيمة فإنه يدل على نقص تلك التغييرات الهيكلية.

3- مؤشر التنوع (Diversification Index):

هذا المؤشر يقيس انحراف حصة الصادرات السلعية الأساسية لبلد معين من إجمالي صادراته عن حصة الصادرات الوطنية من تلك السلع الأساسية من الصادرات العالمية، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر وواحد، لذلك كلما اقترب المؤشر إلى الصفر كلما ارتفعت درجة تنوع الصادرات، وعندما يساوي المؤشر الصفر فإن هيكل الصادرات الوطنية هو نفس هيكل الصادرات العالمية[3]، ويتم حسابه وفق ما يلي[4]:

$$S_j = \frac{\sum |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

h_{ij}: قيمة صادرات السلعة i من صادرات الكلية للدولة j

h_i: قيمة صادرات السلعة i من الصادرات العالمية الكلية

[1] بدروني عبد الحق، بلقلة براهيم، بن مريم محمد، قياس أثر النفقات العامة على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 7، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أفريل 2021، ص 397.

[2] عماد الدين أحمد المصبح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، سوريا، 2008، ص 94.

[3] بللعما أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 338.

[4] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، أبو ظبي، 2009، ص ص 145-146.

4- مؤشر التركز:

يقيس درجة تركز الصادرات السلعية الأساسية من إجمالي الصادرات الوطنية، وتتراوح قيمته بين صفر وواحد بحيث أن قيمة الواحد ترمز إلى التركيز الكلي للصادرات الوطنية، ويتم حساب هذا المؤشر وفقا ما يلي[1]:

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum(x_i - x)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث:

x_i: صادرات السلعة i

x : إجمالي الصادرات السلعية للدولة j

5- مؤشر جيني (Gini index):

يستخدم هذا المؤشر في قياس درجة تركز الظاهرة المدروسة وغياب التوزيع العادل أو المتساوي مثل قياس درجة تركز الصادرات السلعية الأساسية من إجمالي الصادرات الوطنية، ويعد مؤشر جيني من أفضل وأبسط مقاييس التركيز ويستند هذا المؤشر على المنحنى Iorenz curve ويتم قياس مؤشر جيني من خلال المساحة المحصورة بين منحنى لوريتر ووتر المثلث الخاص بالمساحة الكلية للمثلث[2]، والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (2-1): مؤشر جيني

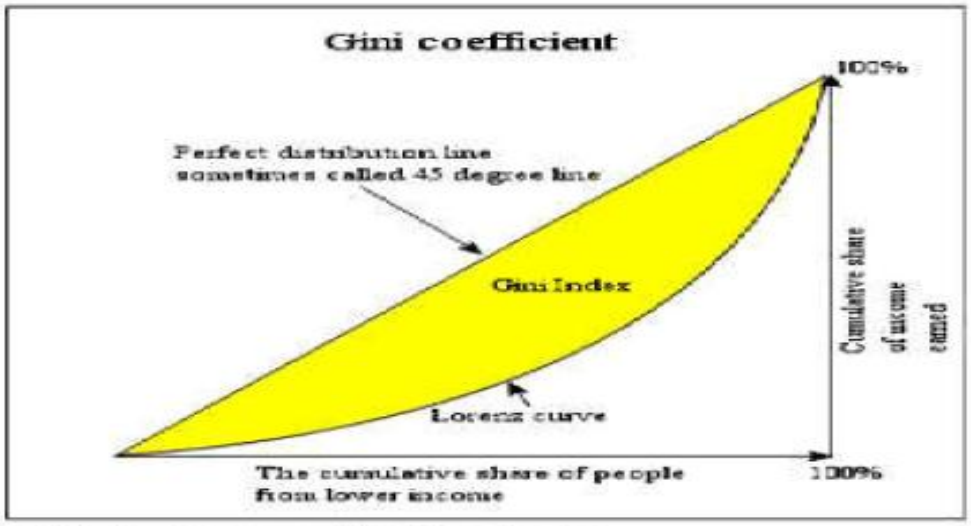

Graphical representation of the Gini coefficient

SOURCE: Loreno Giovanni Bellu, Agricultural Policy Support Service, Policy Assistance Division, FAO, Rome, Italy, Inequality Analysis, The Gini Index, P 7.

[1] Anar Ahmadov, Political Deter minants of Economic Direrisification in Natural Resource –Rich Deve loping Countries, 4 May 2012, p 09.

[2] قماط كاهنة، رحراج أحمد، أثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 754.

ويحسب بالصيغة التالية[1]:

$$G = 1-\sum_{k=1}^{n}(x_k - x_{k-1})(y_k - y_{k-1})$$

حيث:

x_k : التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الإجمالي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي)، ممثلا على المحور الأفقي

y_k : التكرار التجميعي النسبي لعدد القطاعات، ممثلا على المحور العمودي

n: عدد القطاعات

6- مؤشر الأنتروبي (The entropy index):

يقارن مؤشر الأنتروبي توزيع النشاط الاقتصادي الحالي بين الصناعات في بلد ما مع توزيع متساوي، ويتم حسابه على أنه المجموع السلبي لأسهم التوظيف مضروبا في اللوغاريتم الطبيعي لأسهم التوظيف لكل صناعة على النحو التالي[2]:

$$\text{Entropy index} = \sum_{i=1}^{n} s_i \, ln(\frac{1}{s_i}) = -\sum_{i=1}^{n} s_i \ln(s_i)$$

حيث:

n: عدد القطاعات

s_i : حصة النشاط الاقتصادي في الصناعة i

ln: اللوغاريتم الطبيعي

بالنظر إلى أن النشاط الاقتصادي الموزع بالتساوي يعتبر أكثر تنوعا، فإن قيم الأنتروبي الأعلى تشير إلى تنوع نسبي أكبر، في حين تشير القيم المنخفضة إلى تخصص نسبي أكبر، إذا تم استعمال العمالة كمؤشر للنشاط الاقتصادي فإن التقسيم المتساوي للعمالة بين الجميع سوف يؤدي إلى زيادة مؤشر الأنتروبي، بينما يشير الحد الأدنى القيمة صفر وقد يحدث إذا تركزت العمالة في صناعة واحدة.

[1] ممدوح عوض خطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العلمية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد 2، الكويت، 2011، ص 207.

[2] C. A. Hidalgo and R. Hausmann: The building blocks of economic complexity, Proceedings of the National Academy of Sciences, vol 106, n°26, 2009, p p 10570-10571.

7- مؤشر ogive:

يقيس مؤشر ogive توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات في الدولة ويتم حسابه على النحو التالي[1]:

$$\text{Ogive index} = \sum_{i=1}^{N} \frac{(s_i - \frac{1}{N})^2}{1/N}$$

حيث:

N: عدد القطاعات

s_i : الحصة القطاعية للنشاط الاقتصادي للقطاع i

i: التوزيع العادل للنشاط الاقتصادي بين القطاعات تنوعا اقتصاديا أعلى مع القطاعات N

يعني التوزيع المتساوي أن s_i تساوي N_1، والحصة المثالية لكل قطاع وقيمة المؤشر تساوي صفرا مما يعني تنوعا مثاليا.

المطلب الثالث: آليات ومحددات التنويع الاقتصادي

لتفعيل عملية التنويع الاقتصادي لا بد من إتباع إجراءات وآليات معينة لعل أهمها الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص، كما يتوقف نجاح عملية التنويع الاقتصادي على توفير جملة من الشروط التي تلعب دورا مهما في نجاحه أو فشله.

أولا: آليات تحقيق التنويع الاقتصادي

تختلف آليات تحقيق التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، ويعتمد ذلك على مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وطبيعة الظروف والتحولات الداخلية والخارجية، ومن تلك الآليات نذكر:

1- إعادة اعتبار الدولة التنموية:

لا يتوقف الدور الذي تلعبه الدولة التنموية على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاج المحلي فحسب بل يشمل أيضا إحداث تحولات جذرية في بنية الإنتاج المحلي وفي علاقاتها مع الاقتصاد الدولي، وتشمل عملية التنمية مختلف مدخلات للعملية الإنتاجية وكيفية تخصيص وتوزيع الموارد المتوفرة بين القطاعات الاقتصادية[2].

2- الشراكة الفعالة للقطاعين العام والخاص:

تتجلى أهمية الشراكة للقطاعين العام والخاص في تخفيض الأعباء التمويلية على الحكومة، خاصة في مشاريع البنى التحتية والحد من مخاطر الاستثمار، وعليه تحقيق معدلات عالية للنمو عن طريق تعزيز دور القطاع الخاص في

[1] United Nations, The concept of economic diversification in the context of response measures, Technical paper by the secretariat, 2016, p 14.

[2] عطاء الله بن طريش، عبد الكريم كاكي، كمال بن دقفل، دراسة تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 5، العدد 18، جانفي 2020، ص 308.

الاقتصاد الوطني، وبدأ من هذه الأهمية تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم الآليات الدافعة لنجاح عملية التنويع الاقتصادي[1].

3- تفعيل ومتابعة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي:

الإصلاح الاقتصادي يركز عن ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق، والتخفيض من التدخل الحكومي، من أجل ضمان تحسين الكفاءة المتخصصة لموارد المجتمع، وخاصة إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كثيرة كالعجز المستمر في الموازنة أو التضخم المفرط أو المديونية المرتفعة[2]، ويمكن التعرف على أهم عناصر سياسات الإصلاح الاقتصادي أو التعديل الهيكلي على النحو التالي[3]:

- تعديل هيكل وملكية وسائل الإنتاج ودعم الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي؛

- إصدار القوانين المنظمة لعمل السوق المالية وتداول رأس المال بغاية رفع فعالية آلية السوق وتعزيز التوجه نحو تحديد هيكل الملكية؛

- إحداث تعديلات جوهرية على أسلوب ممارسة الأنشطة العامة واعتماد آلية التمويل الذاتي لها؛

- تقليص وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الاجتماعي، ويتم ذلك عن طريق تخفض كل من النفقات العامة والدعم وترك العوامل الاقتصادية وحدها لتحقيق التوازن من ناحية ومكافحة التضخم من ناحية أخرى؛

- تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة تلك الموجهة لتعزيز وتنويع الاقتصاد الوطني.

4- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العناصر الديناميكية التي تحرك عملية التنمية الاقتصادية حول العالم، وعاملا مهما في تطوير وتوسيع القدرات الإنتاجية، وزيادة الدخل الوطني وتوسيع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، مما جعل له أهمية استثنائية للدول التي تعاني اقتصاداتها من محدودية ونقص مصادر تمويل التنمية، على أن يظل ذلك مقترنا بمجموعة من الإجراءات التحفيزية والتنظيمية التي تسهل دخول هذا النوع من الاستثمار بين الدول[4]، وتتمثل أهمية الاستثمار المباشر في التنمية المستدامة من خلال العناصر التالية[5]:

---

[1] رشيد فرهاد، المفاضلة بين القطاع العام والخاص: دولة العراق نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر حول الشراكة بين القطاع العام والخاص مقاربة اقتصادية قانونية وميدانية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة أعمال، الجامعة اللبنانية، لبنان، 10 ماي 2013، ص ص 68-69.

[2] مدنيي بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 51.

[3] نفس المرجع السابق، ص 51.

[4] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 469.

[5] نفس المرجع السابق، ص 470.

– يعتبر مصدرا هاما لتمويل التنمية في الدول التي تفتقر المصادر الضرورية لذلك، نتيجة ضعف معدلات الادخار المحلي؛

– نقل التكنولوجيا في صور حديثة من مدخلات رأس المال؛

– يساهم في تطوير رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال التكوين والتدريب؛

– يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتوفرة (المالية والبشرية والطبيعية) وإقامة الكثير من الصناعات التي تلبي احتياجات المشاريع الأجنبية، أو الصناعات المتممة لمنتجات المشاريع الأجنبية؛

– يساهم في خلق فرص عمل حديثة وبالتالي التقليل من البطالة في الدول المضيفة؛

– يساهم في توفير احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات.

5– الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة مدخل مهم للنمو الاقتصادي وآلية تحقيقه هي إحدى آليات التنويع الاقتصادي، ولقد لعبت المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وما زالت تلعب دور حيوي في عملية التنمية الصناعية في الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الحديثة، وأصبحت تمثل ركيزة أساسية لاقتصاداتها[1]، وتتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي فيما يلي[2]:

– الحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل حقيقية ومنتجة وفي صورة مستمرة وبتكلفة منخفضة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛

– تحقيق سياسة إحلال الواردات عن طريق تصنيع السلع محليا عوضا من استيرادها، وعليه معالجة الخلل في ميزان المدفوعات؛

– تساهم في تعزيز الترابط بين القطاعات في الاقتصاد الوطني، وذلك يتم بدعم المؤسسات الكبيرة عن طريق توزيع المنتجات أو تزويدها بمستلزمات الإنتاج أو التعاقد معها لتصنيع بعض المكونات أو تنفيذ بعض مراحل عملية الإنتاج الضرورية للمنتج النهائي؛

[1] لعفيفي دراجي، بن الشيخ توفيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-5.

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 34، الجامعة المستنصرية، العراق، 2012، ص/ص 219/217.

– تساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتطوير إيرادات الدولة عن طريق خصم الضرائب، كما تساهم في رفع القدرة التصدير للمنتج المحلي.

ثانيا: محددات التنويع الاقتصادي

توجد عدة متغيرات تلعب دورا هاما في نجاح أو فشل التنويع الاقتصادي، وهي كما يلي:

1– الموارد الطبيعية: تعد من العوامل التي تؤدي إلى التنويع الاقتصادي، ونجد الموارد الطبيعية التي يمكن استغلالها لتوسع نطاق الصادرات والسلع التي تنتجها الدول عن طريق الاستفادة من القيمة المضافة التي يمكن خلقها من الموارد المستخرجة[1].

2– التدخل الحكومي: يعد مدى تدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي عاملا مهما ويسبق بناء البيئة المواتية، يعكس مستوى التدخل الحكومي طبيعة ونوع الأنشطة الممولة من برامج الإنفاق العام[2].

3– القطاع الخاص: يلعب دورا هاما في التنويع الاقتصادي، عن طريق تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية المستمرة والاستثمار في البحث وتطوير الأنشطة الجديدة، ودائما يهتم بما يحدث في القطاعات الجديدة وجلب الابتكار إلى الاقتصاد[3].

4– العوامل الإقليمية: يعتبر التكامل الإقليمي استراتيجية هامة لتسهيل التبادل والتجارة ويشمل إصلاح نظام إدارة الجمارك[4].

5– الإطار الدولي: يلعب دورا مهما للدول التي تهدف إلى تنويع اقتصادها سواء بشكل منفرد أو تكتلات إقليمية، ويمكن للاقتصادات الكبيرة أن تلعب دور الشريك الرئيسي للبلدان الراغبة في تنويع اقتصاداتها، ويمكن أن تكون هذه الشراكة من خلال مشاريع تجارية مشتركة أو اتفاقيات استثمار أو نقل التكنولوجيا فيما يتعلق بقضايا الوصول إلى الأسواق الجديدة وفرص التجارة بين الدول[5].

---

[1] أسيا طويل، فاطمة الزهراء قندوز، أسيا مرابط، تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية استراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد 19) – دراسة تحليلية وقياسية لحالة قطاع الفلاحي، Les Cahiers du cread، Vol 37، 3 n°، جامعة على لونيسي، البليدة 2، الجزائر، 2021، ص 225.

[2] نفس المرجع السابق، ص 225.

[3] نفس المرجع السابق، ص 225.

[4] أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بمرداس، الجزائر، 2015-2016، ص 146.

[5] نفس المرجع السابق، ص 146.

6- القدرات المؤسساتية: إن التنويع الاقتصادي عملية معقدة تتطلب توافر البيئة الملائمة، ولذلك يعتقد البنك الدولي في تقريره لسنة 2009 أن بناء المؤسسات الجيدة أمر ضروري لتنويع صادرات أي دولة، كما يرى البنك الدولي أنه توجد عوامل ضرورية لنجاح هذه المؤسسات، بما في ذلك وجود البنية التحتية اللازمة لخفض التكاليف وتحسين نوعية المنتجات وآليات توزيعها واستقرار سياسات الاقتصاد الكلي وتطوير القطاع المالي وسياسة تجارية تتيح الوصول إلى الأسواق وتحسين القدرة التنافسية للصادرات، كذلك الإصلاحات التي تساعد على إقامة بيئة تنظيمية تحفز القطاع الخاص وتشريعات تحفز الاستثمارات الوطنية والأجنبية[1]، وبصفة عامة فإن المؤسسات الحديثة يمكن أن تساعد في تنويع الاقتصاد تبعا للآليات التالية[2]:

- توفير المعلومات للأسواق الوطنية فيما يتعلق بفرص التصدير الحديثة؛

- الارتقاء بمستوى التعليم والبحث والتطوير لإدخال التكنولوجيا الحديثة؛

- العمل على تدفق الاستثمار الأجنبي ومساهمة في تنمية القطاع المالي عن طريق القوانين والتشريعات الجديدة.

- الموارد البشرية: معظم الحكومات في البلدان النامية تدرك أهمية التعليم والاستثمار في رأس المال البشري كعامل مهم في تحقيق النمو الاقتصادي غير أن الاستثمار في هذا المجال تراجع، والاستثمار في الموارد البشرية يجعل القوى العاملة أكثر إنتاجية ويحفز الابتكار ويساعد الشركات المحلية على اكتساب أساليب جديدة للإنتاج وتكنولوجيا متقدمة، وكلما كان المجتمع أكثر تطورا ساعد على خلق ظروف جديدة للحكم الراشد[3].

8- درجة استقرار السياسات الكلية: نعني بالسياسات الكلية السياسات المالية والتجارية وغيرها ومدى توافق هذه السياسات مع تحقيق هدف التنويع الاقتصادي كما هو مخطط له، حيث أن درجة استقرار السياسات الكلية المطبقة تؤثر على درجة التنويع الاقتصادي طرديا[4].

9- حجم الاستثمارات: تقاس قدرة الدولة على زيادة درجة التنويع اقتصادها بحجم الاستثمارات ومعدلات تكوين رأس المال في الدولة، حيث أن انخفاض مؤشر التنويع يحفز الدولة على زيادة حجم استثماراتها وذلك من أجل رفع درجة التنويع، مما يلزم الدول بوضع استراتيجيات تهدف إلى تحسين البيئة الرئيسية، بهدف جذب الاستثمارات في

---

[1] شكوري سيدي، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، 2011-2012، ص/ص 65/63.

[2] أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[3] نفس المرجع السابق، ص 147.

[4] خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 1، جامعة حلوان، مصر، 2018، ص 77.

قطاعات حديثة، تبعا لأهمية الاستثمارات في الاهتمام بالبحث والتطوير وارتفاع حافز الابتكار، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرات للدول المضيفة[1].

10- معدلات النمو الاقتصادي: تساهم معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والتي تتمثل بشكل رئيسي في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في رفع درجة التنويع الاقتصادي حيث يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي زيادة فرص تنويع المنتجات[2].

المبحث الثالث: استراتيجيات التنويع الاقتصادي وكيفية مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيقه

سوف نتعرف في هذا المبحث استراتيجيات التنويع الاقتصادي المختلفة كما سنحاول عرض بعض التجارب العالمية الناجحة في تحقيق التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى تعرف على الكيفية التي تساهم بها سياسة الإنفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي كذلك عوامل التي تؤدي إلى نجاحه.

المطلب الأول: استراتيجيات التنويع الاقتصادي

إن الهدف الرئيسي من تبني استراتيجية التنويع من طرف المؤسسة الاقتصادية هو دخولها مجالات الأعمال التي تختلف عن طبيعة تشكيلة المنتجات التي تقوم بها حاليا، إذ يمكن التطرق على عدة أنواع من الاستراتيجيات ونوردها فيما يلي:

أولا: استراتيجية الدفعة القوية

إن الخروج من حالة التخلف يكمن في إعطاء دفعة قوية من الاستثمارات ورؤوس الأموال قادرة على نقل الاقتصاد من الجمود إلى النمو، فقد قام بتشبيه الاقتصاد بالطائرة التي لا يمكنها التحليق جوا إلا بسرعة فائقة تدفعه للارتفاع من الأرض إلى الجو، وهذه النظرية تؤيد تجارب دول الخليج العربي مثل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية التي استغلت عائدات النفط في إعطاء دفعة قوية في السبعينيات، مما أدى إلى انتقال الاقتصاد الوطني بسرعة من مرحلة الركود إلى مرحلة الإقلاع، تعود مبررات هذه النظرية إلى عدم قدرة تجزئة الاستثمارات الرأسمالية (المشروعات الاستراتيجية والمشروعات المكملة)، وأفضلية عدم تجزئة دالة الطلب فالمشروع المنفرد يرتبط بعدم القدرة على بيع منتجاته، بالإضافة إلى انخفاض عرض الادخار وعدم استجابته للتغير في أسعار الفائدة نتيجة انخفاض الدخل الفردي، وقد تعرضت النظرية لانتقادات أهمها عدم قدرة الدول النامية على توفير موارد

[1] خالد هاشم عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2] نفس المرجع السابق، ص 77.

مالية وبشرية غير عادية تستطيع من خلالها تخصيص عدد كبير من الاستثمارات لتحقيق الدفة القوية وتركز هذه الاستراتيجية على الصناعات الخفيفة الاستهلاكية دون الاهتمام بالصناعات الأخرى[1].

ثانيا: استراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن

هناك مذهبان أساسيان في استراتيجية تنويع وتنمية الاقتصاد وهما النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، يرى المذهب الأول أن ضيق السوق يخفض حافز الاستثمار لذلك يبحث عن برنامج استثماري يحفز السوق ويوسعه، أي توجيه قدر من الاستثمار إلى مجموعة واسعة من الصناعات المتكاملة التي تمثل كل منها سوقا بالنسبة للصناعات الأخرى، أما بالنسبة للمذهب الثاني النمو غير المتوازن والذي يقوده هيرشمان فيرى أن تطبيق استراتيجية النمو المتوازن سيؤدي إلى إحياء ظاهرة الازدواجية الاقتصادية، أي وجود قطاع صناعي متقدم وقطاع تقليدي راكد ولا علاقة لأحدهما بالآخر[2].

1- استراتيجية النمو المتوازن: تقوم على تحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة بحيث يكون نموها متوازنا، وهذا من خلال:

- التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (الزراعية، الصناعية، الخدمات) في توزيع الاستثمارات بما يضمن التوازن في النمو الشامل للاقتصاد، وتحتاج الدول إلى التنويع في كافة قطاعاتها الاقتصادية وإهمال قطاع ما على حساب قطاع آخر يؤدي إلى الإضرار بالتنمية الاقتصادية[3]؛

- التوازن بين الأنشطة الاقتصادية في توزيع الاستثمارات ضمن قطاع واحد، إن تنويع مصادر الإنتاج والدخل يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ويخفض المخاطر، ويتم ذلك من خلال الاستثمار في مجالات متعددة والاستفادة من توسع حجم السوق بصفة عامة عن طريق مجالات إنتاجية واستثمارية متعددة، وتحقيق هذا الهدف يحتاج إلى دفعة قوية ويتطلب تحقيق ذلك موارد ضخمة[4].

من أهم مبررات انتهاج استراتيجية النمو المتوازن هو ضيق السوق الذي يعتبر من أهم العراقيل التي تقف في طريق التنمية بسبب تراجع القوة الشرائية، وحل هذه المشكلة يكمن في خلق صناعات مختلفة وفي وقت متقارب،

---

[1] جديدن لحسن، مراد اسماعيل، استراتيجية التنويع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي دراسة مقارنة الإمارات والجزائر 1990-2016، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2016، ص ص 237-238.

[2] نوري محمد عبيد الكصب، تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 23.

[3] مازن حسن محمد باشا، التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية، دار الأيام، عمان، الأردن، 2016، ص 58.

[4] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: نظريات – نماذج- استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص/ص 34/32.

حيث تعمل هذه الصناعات على خلق سوق واسع وكبير لبعضها البعض عوضا من خلق صناعة واحدة داخل الدولة[1].

2- استراتيجية النمو غير المتوازن: يرى هيرشمان أنه من الضروري للتنمية في الدول المتخلفة أن تركز في مرحلة الأولى على الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية الرائدة التي تحفز القطاعات الأخرى على اللحاق بها، ويجب على القائمين بالتنمية في هذه الدول أن يختبروا هذه القطاعات أو المشاريع الرائدة بعناية، بحسب مجموعة من معايير أهمها في نظره القدرة على السداد على الخلف، حيث يتم ترتيب المشاريع وفق شدة ترابطها الخلفي وتراجع ترابطها الأمامي، وتعتبر الأولوية لكل صناعة يعادل حجم الطلب على منتجاتها في السوق المحلية نصف قدرتها الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى يرى هيرشمان أن الاستثمارات الإنتاجية المباشرة لها الأولوية في ترتيب الاستثمارات البنية التحتية ذلك لأن الأولى تمثل تحريضا على القيام بالثانية[2].

ثالثا: استراتيجية التصنيع

هذه الاستراتيجية تقوم على إعطاء الأولوية للصناعات السلع الوسيطة والثقيلة، والتركيز على تجارب الدول المتقدمة في التنمية الصناعية وتصحيح الخلل الهيكلي في الاقتصاد، ومن أهم الاستراتيجيات التي تستخدمها الدول النامية لتطوير صناعاتها نجد:

1- استراتيجية التصنيع لاستبدال الواردات: تعتمد هذه الاستراتيجية على استبدال الواردات بالمنتجات الصناعية التي يتم إنتاجها محليا عوضا من استرداها، والتركيز على تصنيع المواد الأولية والسلع الاستهلاكية الخفيفة، وقد اعتمدتها العديد من دول أمريكا اللاتينية خلال الحرب العالمية الثانية وأغلب الدول العربية غير النفطية، ويرتبط نجاح هذه الاستراتيجية بالقدرة تنافس السلع المحلية والرسوم الجمركية المفروضة على البضائع المستوردة[3].

2- استراتيجية التصنيع الموجهه للتصدير: هذه الاستراتيجية مكملة للاستراتيجية الأولى وتعتمد على تقديم منتجات عالية الجودة والقدرة التنافسية العالمية، وذلك من خلال اختيار مجموعة من الصناعات الناجحة وتحفيزها محليا من حيث الضرائب وإجراءات التمويل، وقد اتبعت دول النمور الأسيوية هذه الاستراتيجية بهدف استبدال

[1] بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطور الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 123-124.

[2] عبد الرحمان سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدولة النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 369.

[3] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص 53-54.

الأسواق العالمية الكبيرة بأسواق محلية صغيرة وتحقيق الكفاءة والنمو عن طريق المنافسة الحرة، مما يسمح بتوفير العملات الأجنبية وتحسين وضع الميزان التجاري[1].

رابعا: الاستراتيجية المناسبة للظروف

إن اختيار استراتيجية التنمية يعتمد على الظروف المناسبة، وتعتبر الدفعة القوية هي الحل الأمثل لمشكلة التخلف، ويتطلب النمو المتوازن توفير الموارد الكبيرة الضرورية لتحقيق النمو المتوازن، ونستنتج من هنا أن اختيار استراتيجية التنمية لا يخضع لنظرية أو استراتيجية في حد ذاتها، بل يرتبط بجميع الظروف المحيطة بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتوفرة لها، وحالة القطاعات الأساسية خاصة حالة البنية الأساسية[2].

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول المنتجة للنفط في مجال التنويع الاقتصادي

تمكنت العديد من الدول التي تمتلك ثروات كبيرة من الموارد الطبيعية في تنويع اقتصادياتها، ببذل المزيد من الجهود لتنويع مصادر الدخل لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتقليل من الآثار المترتبة على الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد لتوليد الدخل، وبغرض معرفة الاستراتيجيات التي انتهجتها هذه الدول لتنويع اقتصادها نسرد بعض التجارب.

أولا: تجربة النرويج

تعتبر النرويج من أكثر دول العالم ازدهارا، وذلك بسبب السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة، حيث أنشأت صندوق الثروة السيادية، والذي يهدف إلى حماية اقتصادها من أي تقلبات أو صدمات من المحتمل أن تؤثر على أسواق النفط[3]، وقد أثبتت النرويج استقرارها وقوتها اقتصاديا، ويرجع ذلك إلى أن قطاع الأعمال فيها يعتمد المرونة والتكيف مع مختلف الظروف[4]، وتعتمد النرويج في نمو اقتصادها على الموارد الطبيعية المتوفرة فيها مثل النفط والثروة السمكية والغاز بالإضافة إلى المعادن[5]، كما تعتمد في زيادة ناتجها الوطني على النفط والغاز وتصديرهما[6].

---

[1] غانم عبد الله، تيمجغدين عمر، أثر استراتيجية التنويع الاقتصادي على أداء المؤسسات الاقتصادية، مجلة الواحات للدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص 66.

[2] بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017-2018، ص 48.

[3] https://m.marefa.org , Retrieved Edited 20-11-2022.

[4] The Norwegian economy and business sector, Norwegian Government, Retrieved Edited 20-11-2022.

[5] Norway, central intelligence agency, Retrieved Edited 21-11-2022.

[6] The Norwegian economy, Nordic cooperation, Retrieved Edited 21-11-2022.

تعد تجربة النرويج في مجال التنويع الاقتصادي من أنجح وأشهر التجارب العالمية، فهي بمثابة المرجع والسبيل لمختلف دول العالم خاصة النفطية منها التي تهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، وقد انطلقت النرويج في بناء استراتيجيات التنويع الاقتصادي من خلال تنويع وتطوير القاعدة الصناعية النفطية وتتلخص استراتيجية النرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي على المحاور التالية:

1- التوافق السياسي حول إدارة النفط: النرويج اتبعت سياسة واضحة فيما يخص إدارة الموارد النفطية وحققت توافقا سياسيا، تجسد في وثيقة الوصايا العشر التي أقرها البرلمان النرويجي بالإجماع عام 1971، وأهم ما يميز هذا التوافق السياسي مبدأ السيطرة مع إتباع سياسة التسريع بالبطئ، وهو ما يعني مراعاة التوازن بين الرغبة في تنمية العمليات النفطية من جهة، والصبر لتجنب الصدمات التي تضر الاقتصاد من جهة أخرى[1].

2- التعاون الفعال بين الجهات الحكومية والشركات العاملة: ويتجلى هذا تعاون في مساهمة الحكومة النرويجية كمستثمر إلى جانب شركات النفط، وعلى هذا الأساس وصلت الصناعة إلى مشاريع مشتركة تضم العديد من الشركات والجهات الحكومية أحيانا[2].

3- الاعتماد على العمالة المحلية: على عكس ما هو معمول به في كثير من الدول المصدرة للنفط، حيث أن النرويج لم تفتح سوق عمل لديها أمام العمال الأجانب، وعوضا من ذلك وضعت سياسات تساهم في رفع مساهمة العمالة المحلية في سوق العمل خاصة الإناث لضمان حل مشكلة نقص العمالة[3].

4- تكامل وربط القطاع النفطي مع القطاعات الأخرى: ذلك عن طريق فرض اعتماد القطاع النفطي في تأمين احتياجاته على إنتاج الشركات الوطنية، كما فرضت النرويج على الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي الاعتماد الكلي على العمالة المحلية ومراكز الأبحاث والجامعات النرويجية في حل مشاكلها الفنية الخاصة بعمليات التنقيب والإنتاج، وفرضت عليها أيضا الاعتماد على القطاعات النرويجية في كل ما يتعلق بعمليات التشغيل والصيانة[4].

5- إدارة إيرادات النفط (الصندوق السيادي النرويجي): أنشأ صندوق النفط النرويجي عام 1990، وتم تحويل الأموال لمرة الأولى من خزينة الدولة إلى الصندوق عام 1996[5].

---

[1] فاروق القاسم، النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص 364.

[2] بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[3] نفس المرجع السابق، ص 51.

[4] نفس المرجع السابق، ص 51.

[5] فاروق القاسم، مرجع سبق ذكره، ص 404.

أهداف الصندوق تتمثل في تعزيز قدرة الحكومة على إدارة إيرادات الثروة النفطية على المدى الطويل، وكذلك تحويل الثروة النفطية إلى ثروة مالية عن طريق الاستثمارات في الأسواق المالية الدولية، كما يهدف إلى تحقيق أكبر عائد ممكن من خلال تنويع المحافظ المالية التي يمكن للصندوق الاستثمار فيها وتجنب انخفاض قيمة أصول الصندوق إذا احتفاظ بها على شكل سيولة نقدية.

أدار هذا الصندوق إيرادات القطاعات النفطية على المدى الطويل، وساعد على تجميع الأصول المالية الحكومية للتعامل مع الالتزامات المالية المستقبلية الكبرى المتعلقة بالإنفاق في مجال التقاعد والشيخوخة، بالنظر إلى التركيبة العمرية لسكان النرويج وطبيعة توزيع القوى العاملة بين القطاعين العام والخاص، فقد بلغت أصول الصندوق سنة 2018 حوالي تريليون دولار مما يجعله الثاني في العالم بعد الصين، وساهم الصندوق السيادي في نجاح تجربة إدارة النفط النرويجية، وقد مكنها من تحقيق نمو اقتصادي مستقر على الرغم من تقلب عائدات النفط[1]، والشكل الموالي يوضح نسب العوائد التي حققها هذا الصندوق.

الشكل رقم (2-2): عوائد صندوق النرويج السيادي للفترة (1990-2018)

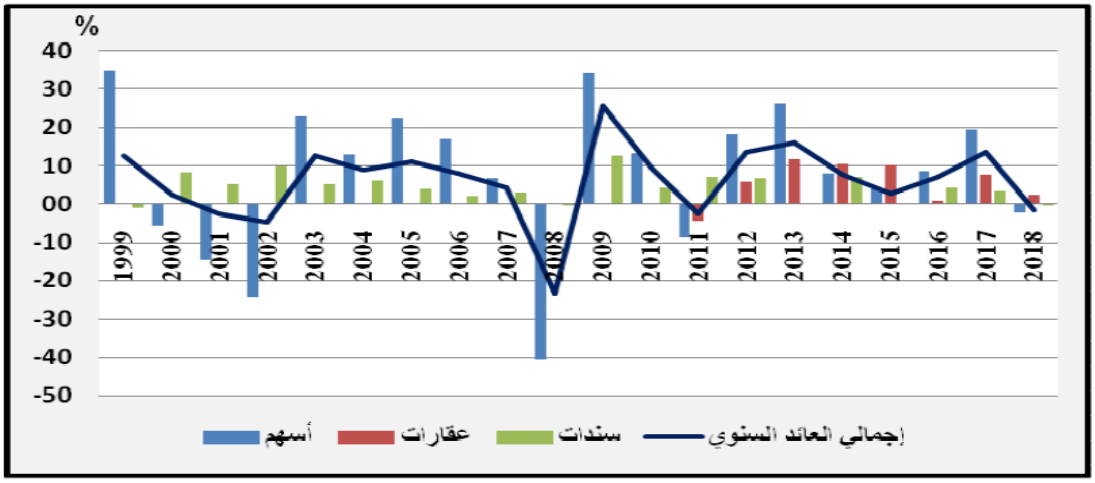

المصدر: بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017-2018، ص 53.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ما يلي:

- بدأ استثمار الصندوق في العقارات عام 2011 ولكن بصفة محدودة، حيث كانت بداية الاستثمار في الأسهم والسندات؛

[1] نبيل بوفليح، محمد طرشي، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة عوائد النفط (صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا)، مجلة رؤى اقتصادية، الجزائر، المجلد 7، العدد 12، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، جوان 2017، ص 125.

– أثبتت عوائد الصندوق فاعليته بعد الأزمة العالمية عام 2008، عندما خسر الصندوق ما نسبة 23,31 % خلال عام واحد فقط، وقد يرجع ذلك إلى حجم الصندوق وتعدد أصوله وبالتالي تعدد المخاطر المرتبطة به.

تحتل النرويج المرتبة 11 من 137 دولة في تقرير التنافسية العالمي 2018، والمرتبة 1 في محيط الاقتصاد الكلي، والمرتبة 6 في المؤسسات، و8 في التعليم العالي، و9 في تطوير الأسواق العالمية، و14 في الابتكار، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي 370.0 مليار دولار وحصة الفرد منه 391,70 دولار، وبنسبة نمو 0,70 %[1].

ثانيا: تجربة إندونيسيا

اتسمت التجربة الاقتصادية الإندونيسية بمرورها بعدة مراحل تحولت خلالها من اقتصاد حساس وهش نتيجة طابعه الريعي إلى أقل الاقتصاديات تأثيرا بالأزمات الاقتصادية الدولية والإقليمية، كما انضمت إلى نادي الدول الصاعدة كرابع اقتصاد في آسيا بعد الصين واليابان وكوريا الجنوبية وسادس عشر أكبر اقتصاد في العالم[2].

كما يتميز الاقتصاد الإندونيسي أيضا بأنه اقتصاد مختلط ينشط فيه القطاعين العام والخاص، ويعتبر كذلك أكبر اقتصاد في شرق آسيا وعضو في مجموعة العشرين، حيث يقدر ناتج المحلي الإجمالي فيها ب 706,7 مليار دولار، وأكبر قطاع اقتصادي في إندونيسيا هو القطاع الصناعي إذ يساهم بحوالي 46,6 % من الناتج المحلي الإجمالي، ثم قطاع الخدمات بنسبة 37,1 % يليه قطاع الزراعة بنسبة 16,5 %[3]، وبالاعتماد على عائدات النفط تمكنت إندونيسيا من تنويع مصادر الدخل الأخرى، ومن أهم الخطوات ما يلي[4]:

– بفضل إيرادات النفط منذ السبعينيات تمكنت إندونيسيا الجمع بين التصنيع بهدف استبدال الواردات والتركيز على التنمية الريفية والزراعية، ولعبت الحكومة دورا هاما في استعمال عائدات النفط لتنمية موارد الغاز الطبيعي وتصديره، بالإضافة إلى استعمالها كمدخلات لإنتاج الأسمدة وتوزيعها بأسعار مدعمة، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية بشكل كبير؛

[1] مجدوب خيرة، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، الطبعة الأولى، إصدار المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، 2020، ص 405.

[2] آمال خالي، دروس التجربة الإندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي (دراسة في مقاربة المشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في إندونيسيا 2011-2025)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 17، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، جانفي 2018، ص 873.

[3] مسعودي محمد، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي (تجارب ونماذج رائدة)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 7، جامعة أحمد دارية، أدرار، 2018، ص 239.

[4] مجدوب خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 402.

– تعزيز الزراعة والاقتصاد الريفي عن طريق العديد من البرامج (INPRES)، والتي مكنت من إقامة الكثير من البنية التحتية المحلية كالمدارس والطرقات؛

– بعد تراجع إيرادات النفط في منتصف الثمانينات وبعد إتاحة قاعدة زراعية قوية، تحولت إندونيسيا من استبدال الواردات نحو التصنيع الموجه إلى الخارج، بناءا على سياسة تخفض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات المنخفضة الأجور؛

– اتخذت إندونيسيا مجموعة من الإجراءات لتفادي التقلبات الكبيرة في سعر الصرف الحقيقي، على سبيل مثال تخفيض قيمة العملة الوطنية يكون بالتوازي في حالة انخفاض أسعار النفط؛

– التحرير التدريجي للسياسات التجارية مما مكن للمصدرين الحصول على السلع المستوردة بأسعار معقولة، وذلك بفضل تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة المتعلق بالتصدير.

ثالثا: تجربة ماليزيا

ماليزيا دولة استوائية تقع في قلب جنوب شرق آسيا، تتمتع بموارد طبيعية متنوعة وموقع جغرافي متميز، ويعتبر الاقتصاد الماليزي ثالث أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، بعد إندونيسيا وتايلاند، ويحتل المرتبة 35 كأكبر اقتصاد في العالم، تتميز ماليزيا بإنتاجية عمل أكبر بكثير مما هي عليه الآن في جيرانها تايلندا أو إندونيسيا أو الفلبين أو فيتنام، والسبب وراء ذلك هو الكثافة العالية للصناعات القائمة على تقنيات المعرفة الحديثة واعتماد التكنولوجيا الحديثة في التصنيع والاقتصاد الرقمي[1].

في إطار التنويع الاقتصادي تميزت التجربة الماليزية بالتوجه إلى الإنتاج الصناعي، نظرا لموقعها الجغرافي المتميز وتوافرها للموارد الطبيعية المتنوعة، والتي وظفها على النحو التالي[2]:

– تملك ماليزيا موانئ عميقة المياه والمطاط والقصدير والمنتجات الغابات، والتي كانت قبل النفط من السلع التصديرية الأساسية؛

– تمكنت ماليزيا عن طريق تصدير الموارد الطبيعية الغنية بها تحقيق معدل ادخار كبير ومستقر نسبيا الأمر الذي ساعدها على الاستثمار بقوة في استغلال الأراضي، وبرامج التشجير لتطوير وتحديث إنتاج المطاط وزيت النخيل، كما استثمرت في التكنولوجيا والبنية التحتية كذلك النقل والطاقة والاتصالات؛

[1] محمد بوطلاعة، نعيمة بن ديش، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط (إمكانية الاستفادة من تجارب دولية)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، جامعة بشار، 2018، ص ص 304-305.

[2] مجدوب خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 403-404.

– وفي أوائل السبعينيات بدأت ماليزيا على تشجيع الصادرات بشكل مكثف على أساس الإنتاج الرخيص وخفض تكاليفه، من خلال تطبيق سياسات خفض تكاليف العمال وتسيير العلاقات مع الشركاء الاجتماعين؛

– وفي منتصف الثمانينات حولت ماليزيا سياستها نحو المزيد من المنتجات التكنولوجية وتحسين مهاراتها، وحررت توظيف العاملة المؤهلة، وزادت أعدد الطلاب في الجامعات التكنولوجية بشكل كبير، بالإضافة إلى إقامة علاقات مع الجامعات الكندية والأسترالية، وإطلاق برامج تطوير المهارات بتمويل من اتحاد المنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا؛

– اختارت ماليزيا تدريجيا نظاما تجاريا أكثر انفتاحا، وخفضت سعر الصرف الحقيقي للمحافظة على الحوافز؛

– مواصلة ماليزيا الاستثمار ودعم التدابير المستهدفة بما في ذلك المناطق الحرة، وآليات تمويل الصادرات والمساعدة البحثية وتطوير المنتجات وحملات التسويق التي تهدف إلى تخفض التكاليف وتحسين القدرة التنافسية.

وكان تحسين أداء الصادرات كذلك هدفا مهما لسياسة التنويع التي تتبعها ماليزيا، ولهذا السبب اختارت تدريجيا نظاما تجاريا أكثر انفتاحا، وعملت على الحفاظ على معدلات عالية لادخار، وقامت بعدة تخفيضات لقيمة عملتها الوطنية، واعتمدت إجراءات مختلفة على سبيل مثال إقامة مناطق التجارة الحرة وتطوير آليات التمويل الصادرات، ودعم الأبحاث وتطوير المنتجات والمؤسسات التجارية من أجل تقليل التكاليف وتحسين القدرة التنافسية.

وفي تقرير التنافسية العالمية 2017-2018 احتلت ماليزيا المرتبة 23 من بين 137 دولة ضمها التقرير، حيث تراوح ترتيبها في المؤشرات الفرعية من 16 في تطوير الأسواق الدولية، إلى 46 في الجاهزية التكنولوجية، وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي ب 297413 مليون دولار، بنمو قدره 40,40 %، وبلغت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ب 0,72 %[1].

[1] مجدوب خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 404.

المطلب الثالث: مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي

سياسة الإنفاق العام تعتبر إحدى أدوات السياسة المالية بيد الدولة لتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وتوجيه الاقتصاد بشكل خاص من خلال تحديد وترتيب الأولويات في الإنفاق العام، وقد تزايدت أهمية سياسة الإنفاق العام في عصر ارتفعت فيه موجة التنويع الاقتصادي، لأنها تساهم به من تطوير الإنتاج وتعزيز الصادرات اللذان يعتبران المحورين الرئيسيان للتنويع الاقتصادي، ومن الواضح كذلك أن هذه السياسة تساهم في تجسيد لفوائد التنويع.

أولا: مساهمة سياسة الإنفاق العام في تنويع الإنتاج

يتمثل تأثير السياسة المالية من جانب الإنفاق على تنويع الاقتصادي في توجيهات الدولة بتشجيع القطاعات الاقتصادية في الناتج الوطني وتخفيض الاعتماد على قطاع المحروقات[1]، حيث أن العملية الإنتاجية لأي بلد تقوم على عاملين رئاسيين[2]:

– **القدرة الإنتاجية الوطنية**: أو ما يعرف بالعوامل الإنتاج المادية، والتي تضم الموارد الدولة الطبيعية والمادية والبشرية؛

– **الطلب الفعلي**: وينقسم بدوره إلى الطلب على السلع للاستهلاك والطلب على السلع للاستثمار.

وتتمثل مساهمة الإنفاق العام في تنويع الإنتاج من خلال تأثيره الإيجابي على هذين العنصرين، وذلك من خلال رفع معدل الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتوفرة إلى أقصى حد ممكن، كما تمثل النفقات العامة نسبة كبيرة من إجمالي الطلب الفعلي، وبالتالي تزداد أهميتها مع زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مما يخلق تأثيرا مباشرا على حجم ونوع الإنتاج.

تخضع النفقات العامة إلى تقسيمات عديدة كما رأينا سابقا، وكل تقسيم له دور في تنويع الإنتاج الوطني نذكر منها:

1– النفقات الإنتاجية (الاستثمارية): تؤدي هذه النفقات إلى تكوين رؤوس الأموال العينية، والتي تعد من أهم العناصر الإنتاجية، كما تساهم في توفير هياكل البنى التحتية (مثل الطرق والسكك الحديدية ووسائل الاتصال)، والتي تعد مطلبا رئيسيا في التنويع الاقتصادي.

---

[1] رحال مراد، السعيد بركية، دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية (2001-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 7، العدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سبتمبر 2017، ص 140.

[2] علي سيف علي المزروعي، مرجع سبق ذكره، ص 621.

ويعد الاستثمار في البنى التحتية حكرا على الدولة لما تتمتع به خصائص لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها، وأهم ما يميزها الاستقرار الذي لا نجده في رأس مال الخاص الذي يتحرك اتجاه تحقق أعظم مقدار من الربح، بالإضافة لكونها غير قابلة للتجزئة بسبب التكلفة العالية لفصل رؤوس الأموال، وهذه الاستثمارات ليست قابلية للاستبدال، وفي هذا الصدد نفرق بين البنية التحتية الاقتصادية التي تمثل دعما مباشرا للعملية الاقتصادية، والبنية التحتية الاجتماعية التي تسعى عن طريقها توفير التعليم والصحة لأفراد المجتمع، بما في ذلك رفع رفاهيتهم الاجتماعية، مما يزيد القدرة الإنتاجية الكمية والنوعية ولها تأثير على مستوى وكفاءة العمالة[1].

2- النفقات الاجتماعية: الإنفاق الاجتماعي العام يساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي من جانبه الإنتاجي، سواء كان تحولات اجتماعية نقدية أو عينية.

التحولات الاجتماعية العينية: تشمل ما يخصص لإنتاج السلع والخدمات المستخدمة لتحقيق الأغراض الاجتماعية كالصحة والتعليم، أي المخصصة لزيادة تكوين رأس المال البشري مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتطويره بشكل مباشر، أما التحولات الاجتماعية النقدية: فهي تنفق على الإعانات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للطبقات الفقيرة لمواجهة حالات المرض أو الشيخوخة أو البطالة، وتؤدي هذه النفقات إلى إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، وبالتالي زيادة القدرة الاستهلاكية لهذه الفئة من خلال زيادة دخلها مما يرفع الطلب الفعلي، وعليه خلق زيادة في حجم الإنتاج ونوعه، ومن ثم يمكن اعتبار النفقات الاجتماعية بمثابة استثمار في رأس المال البشري الذي يمثل ركيزة أساسية للتنويع الاقتصادي نتيجة لزيادة وتنوع الإنتاج المحلي[2].

3- النفقات العسكرية: يوجد جدل كبير حول هذا الشكل من النفقات وكيفية مساهمتها في التنويع، بالرغم أنها تحظى بنصيب أكبر من الإنفاق العام، غير أن أقل ما يمكن قوله هو أنها تساهم في تحويل بعض عناصر الإنتاج لإنتاج سلع جديدة ذات طبيعة خاصة من ناحية، كما أن الإنفاق على أجهزة الدفاع والأمن يضمن الاستقرار الذي يعد مطلبا أساسيا لتفعيل التنويع الاقتصادي بصفة عامة من ناحية أخرى[3].

ثانيا: دور سياسة الإنفاق العام في تعزيز وتنمية الصادرات

التنويع الاقتصادي يتطلب تغييرا كبيرا في هيكل الصادرات فالتنويع الإنتاجي وحده لا يكفي، إذ أن تحقيق التنويع الإنتاجي وحده يشير إلى أن الاقتصاد يكيف نشاطه الإنتاجي وطنيا دون القدرة على المنافسة دوليا، ولذلك

[1] Jose de Silva costa, the productive role of public infrastructure –A critical review of recent literature, the European regional science association, 38th congress, Vienna, 1998, p 3.

[2] علي سيف علي المزروعي، مرجع سبق ذكره، ص 612.

[3] مريم زغاشو، محمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي –اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا–، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 48، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، ديسمبر 2017، ص 10.

فإن أهمية تحقيق التنويع في الصادرات مقترنة بالتنويع الإنتاجي، حيث أن سياسة الإنفاق العام تساهم في تنويع الصادرات عن طريق الإنفاق الجبائي والدعم الذي تقدمه للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب[1].

1- الإنفاق الجبائي (الامتيازات الجبائية): يعتبر الإنفاق الجبائي عن برنامجا حكوميا يقوم على منح المساعدات المالية عبر الإجراءات الجبائية، بدلا من تقديمها على شكل نفقات عامة مباشرة، وتسعى الدولة من خلال تبني هذه السياسة إلى تشجيع فئة معينة من المستثمرين على زيادة عرض منتجاتهم وتطويرها وتنويعها من خلال تقليل تكلفة الإنتاج بإعفائهم من الضريبة كليا أو جزئيا، إضافة إلى ذلك تعتبر هذه الإجراءات حافزا للاستثمارات الحديثة لما تنتجه من تراكمات رأسمالية، والتي تعمل الدولة على توجيهها عن طريق الامتيازات الضريبية التي تمنحها، مما سيساهم في تنويع المنتجات المعدة للتصدير بعيدا عن المحروقات.

2- الدعم الموجه للمستثمرين المحليين والأجانب: تسخر الدولة الإمكانيات المالية عديدة لدعم المستثمرين المحليين والأجانب بغاية تطوير وتنويع صادراتها بناءا على ما تقدمه من[2]:

2-1- دعم الصادرات: تمنحه بعض الدول للمصدرين بغاية مساعدتهم على مقاومة المنافسة الخارجية، يؤدي إلى رفع الإنتاج المحلي والمساهمة في تنويع الصادرات.

2-2- الدعم الموجه للمؤسسات الخاصة والعامة: فالأول يهدف إلى تشجيع الإنتاج الوطني وتوجيه استثمار الأموال فيها على سبيل مثال الدعم الموجه لأصحاب المصانع لتوسيع الإنتاج وتحديث المعدات، وفي كل ذلك تشجيع الإنتاج الوطني وتطويره بما يرفع من قدرته على المنافسة دوليا، أما الثاني والموجه للمؤسسات العامة فيهدف إلى تغطية العجز في موازنتها وتأهيلها لاستعادة قدرتها التنافسية وتقديم أفضل خدمة عامة للمواطن.

2-3- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: تسعى الكثير من الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأن لها تأثير إيجابي على الصادرات، وتوظف لهذه الغاية العديد من الإمكانيات أهمها الإعفاءات الضريبية، وتوفير الفرصة للاستثمار في القطاعات الحساسة والإنتاجية وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى، وهنا تظهر أهمية التركيز على الاستثمار الإنتاجي الذي يمثل القطاع الصناعي البيئة المناسبة له، خاصة الصناعات التي تتميز بميزة نسبية بالإضافة إلى امتلاك التكنولوجيا وتأهيل العمالة المحلية وتعزيز نشاط البحث والتطوير.

---

[1] بن غزة محمد، ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص ص 183-184.

[2] بدروني عبد الحق، قياس مدى فعالية سياسة الإنفاق العام على تنويع هيكل الاقتصاد خارج المحروقات –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2021-2022، ص 117.

وتساهم سياسة إنفاق هذه التي تعتمد بشكل أساسي على الإنفاق الجبائي ودعم الاستثمار بشكل كبير في رفع وتطوير القدرة الإنتاجية الوطنية، ويصاحبه تنويع الصادرات لضمان التنويع الاقتصادي.

ثالثا: مزايا التنويع الاقتصادي ودور سياسة الإنفاق العام في تحقيقه

يعتبر التنويع الاقتصادي مطلبا أساسيا لجميع الدول مهما كان مستوي تقدمها، وخاصة أحادية المورد منها، لما تتمتع به من مزايا تساهم سياسة الإنفاق العام في استغلالها بشكل أفضل، وأهمها سنستعرضها في النقاط التالية[1]:

1- تقليل مخاطر الاستثمار: التنويع الاقتصادي يزيد فرص الاستثمار ويقلل في الوقت نفسه من مخاطرها، ويأتي ذلك من خلال توزيع الإنفاق وعدم تركيزه في مجال معين، كما تمتلك الدولة القدرة على التحكم في اتجاهات الاستثمار الخاص من خلال الإعانات أو الإعفاءات الضريبية التي تقدمها.

2- تقليل من المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي: وذلك من خلال تنويع مجالات الإنتاج، إن التركيز على منتج واحد يعتمد على مسار الهيكل الإنتاجي، مما يجعله عرضة لكافة المخاطر المحيطة بهذا المنتج، والتي يمكن تجنبها والحد منها من خلال السياسة المالية التي يقودها الإنفاق العام.

3- تقليص المخاطر التي تؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات: يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تنويع الصادرات من شأنه تقليل المخاطر تصدير منتج واحد أو عدد محدد من المنتجات بسبب انخفاض عائدات التصدير نتيجة الانخفاض في أسعارها مثلا، وتعمل سياسة الإنفاق على تجسيد هذا التنويع من خلال تشجيع الاستثمار سواء كان محلي أم أجنبي.

4- زيادة إنتاجية رأس المال البشري: إذ كانت عملية التنويع في حد ذاتها تفرض الاهتمام بالعنصر البشري كعامل فعال في عملية الإنتاج، فإن سياسة الإنفاق العام تضمن تطويره وتنمية قدراته، من خلال الاستثمارات التي توفرها في هذا المجال (الصحة، التعليم،...إلخ).

5- زيادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي: التنويع يستلزم التخلي التدريجي عن التركز، خاصة في القطاعات المتقلبة وهو ما يترتب عليه زيادة المكاسب المحققة، لكن تجسيد هذا التنويع يتطلب التوسع في الإنفاق الذي تضمنه الدولة بإمكانياتها التي يعجز التمويل الخاص عن التعامل معها.

رابعا: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي

إن نجاح عملية التنويع يتطلب اعتماد مجموعة من المبادئ نلخصها في النقاط التالية[2]:

[1] مريم زغاشو، محمد دهان، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

[2] نفس المرجع السابق، ص 12.

– الاستغلال الحسن للميزة النسبية لعوامل الإنتاج والموارد الطبيعية: تبدأ عملية التنويع بالاستخدام الكفء للموارد الوطنية المتاحة، والدولة التي تتمتع بميزة تنافسية في عناصر الإنتاج (الأرض الخصبة، المياه، المناخ وغيرها) يجب أن تتوسع في القطاع الزراعي، وعلى من تملك العوامل الصناعية (مواد الخام، العمال المؤهلين وغيرها) أن تتجه نحو الصناعة، ولعل أبرز وسائل تجسيد ذلك تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونفس الشيء بالنسبة للدول التي تمتلك مؤهلات التنويع في مجال الخدمات والسياحة، في حين أن الدول المنتجة للنفط قادرة على تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال التوسيع في الصناعات البتروكيماوية والصناعات القائمة على الطاقة مثل صناعة الحديد والصلب، لكن هذا لا يلغي إمكانية الاستثمار في التجمعات الصناعية ذات الإنتاج عالي، حتى ولم تكن هناك ميزة مسبقة كما أثبتت تجربة كل من ماليزيا والمكسيك واندونيسيا؛

– اعتماد السياسات الملائمة في فترات الرخاء خاصة عند التحدث عن سياسة الإنفاق العام، إذ يجب توجيه فائض الإيرادات للاستثمار في المجالات الإنتاجية؛

– اختيار الوقت المناسب للانطلاق في التجسيد الفعلي لعملية التنويع، مع مراعاة الفترات الطويلة التي تستغرقها تؤتي ثمارها وتدر العوائد، وما يتطلب من إمكانيات مادية ومالية، ذلك لأن التنويع يعتبر عملية معقدة تتطلب نجاحها توفير بيئة مستقرة؛

– تقديم الحوافز لتشجيع المنشآت على تطوير منتجاتها وتنويعها بما يساعد على تنمية الصادرات، إضافة إلى حثها على الاستثمار في التكوين بما يضمن كفاءة العمالة؛

– تشجيع الاستثمار الأجنبي لما يقدمه من مزايا خاصة في نقل التكنولوجيا الحديثة.

خلاصة الفصل:

يمكن استخلاص في هذا الفصل أن التنويع الاقتصادي أضحى ضرورة حتمية لتجنب الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بإشراك جميع الموارد المتوفرة لتفادي المخاطر والصدمات، والتنويع الاقتصادي عملية طويلة الأجل تعتمد على توسيع مجال الأنشطة الاقتصادية سواء المتعلقة بإنتاج أو توزيع السلع والخدمات، وذلك من أجل توسيع قدرة الاقتصاد في خلق فرص لمختلف الأنشطة الاقتصادية لبناء اقتصاد يعتمد على قاعدة صلبة وواسعة.

ولتبني استراتيجيات فعالة للتنويع الاقتصادي لا بد من انتهاج برنامج اقتصادي دقيق ومتكامل يراعي جميع مقومات الاقتصاد الوطني وخصائصه ويضمن نجاحه، على غرار التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي، فرغم أن الدول التي نجحت في تنويع اقتصادها تختلف في صياغة استراتيجيات التنويع الاقتصادي غير أنها تتحد في السياسات التالية: تطوير الصناعة مع توفير البنية التحتية، التركيز على تنويع الصادرات، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تشجيع روح المبادرة والابتكار لتحسين فرص الحصول على المعلومات، إدارة العوائد النفطية بحكمة ورشادة، تكثيف الاستثمارات في مجال التعليم.

ولتحقيق تنويع الاقتصادي يجب استغلال كل الإمكانيات المتاحة في اقتصاد، استنادا إلى سياسة الإنفاق العام لأنها تساهم في تنويع الإنتاج من خلال الإنفاق الاستثماري والاجتماعي من ناحية، وتشجيع الصادرات من خلال المزايا الجبائية ودعم الإنتاج الذي يستهدف المستثمرين المحليين والأجانب من ناحية أخرى.

الفصل الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

تعتبر الجزائر دولة ريعية تعتمد على النفط بشكل كبير لتمويل ميزانيتها أو صادراتها، وبالتالي فإن تقلبات أسعاره يؤثر على الاقتصاد الجزائري، لذلك اعتمدت الحكومة الجزائرية مجموعة من التدابير والسياسات الاقتصادية بهدف التخلص من الاعتماد على قطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد الجزائري، حتى تتمكن من الصمود في مواجهة تراجع أسعار النفط العالمية من خلال تشجيع القطاعات غير النفطية، وأهم هذه الإجراءات إعادة توجيه الإنفاق العام وترشيده.

وتتمثل أهم الأهداف التي تسعى السلطات العامة لها من خلال سياسة الإنفاق العام بشكل أساسي تنويع مصادر الدخل ورفع معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات، بما يحرر الاقتصاد من الاعتماد على قطاع المحروقات، حيث أن ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته أمر ضروري قبل البدء بعملية التنويع الاقتصادي، لأن الرشادة في التنويع ركيزة أساسية لتجنب هدر المال العام.

ولتوضيح كل ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر

المبحث الثاني: واقع تنويع الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر

تعطي دراسة سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري انطباعا عن طبيعة دور الدولة في القيام بمختلف وظائفها من خلال إلقاء الضوء على تصنيف النفقات العامة في الجزائر والبرامج التنموية، بالإضافة إلى متابعة تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2020).

المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة في الجزائر

في الميزانية العامة للجزائر تنقسم النفقات العامة إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وذلك حسب التمييز بين طبيعة النفقات، إذ يتم جمع النفقات المتماثلة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تلعبه والأثر الذي تحدثه والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها بحسب كل نوع من أنواع النفقات، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية رقم (90-21)، ونصها كما يلي: الميزانية هي الوثيقة تقدر للسنة المالية إجمالي الإيرادات والنفقات المخصصة للتسيير والاستثمار (بما في ذلك نفقات التجهيز العمومي والنفقات الرأسمالية) وترخص بها [1].

أولا: نفقات التسيير

نفقات التسيير تعرف بأنها النفقات المخصصة للنشاط العادي للدولة والتي تسمح بإدارة أنشطة الدولة والتطبيق المناسب للمساهمات الجارية[2].

كما تعرف أيضا بأنها النفقات التي تدفع للمصالح العامة والإدارية، أي أن مهامها ضمان استمرارية مصالح الدولة من الناحية الإدارية حيث أنها تضم نفقات المستخدمين ونفقات المعدات[3].

نفقات التسيير تتبع مدونة الميزانية حسب القانون العضوي (18-15) في عرضها لنفقات التسيير إلى أربعة تصنيفات هي[4]:

1- التصنيف وفق النشاط: التصنيف وفقا للنشاط يتكون من البرنامج وتقسيماته على الشكل التالي:

حافظة برامج – برنامج – برنامج فرعي – نشاط – نشاط فرعي إذ لزم الأمر.

2- التصنيف وفق الطبيعة الاقتصادية للنفقات: يتكون هذا التصنيف من أبواب النفقات وأقسامها، وعددها سبعة عناوين تنقسم إلى 32 صنف تسمى مواد وتتمثل في:

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، المادة 3 من القانون رقم 21/90 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق ل 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، ص 1132.

[2] محمد إبراهيم الوالي، علم المالية العامة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص 27.

[3] البشير عبد الكريم، أحمد ضيف، تقدير إنتاجية النفقات العامة في الجزائر وتقييمها، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 47، 2007، ص 28.

[4] المادة 28، القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في سبتمبر 2018، الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة في 2018.

- نفقات المستخدمين؛

- نفقات تسيير المصالح؛

-نفقات الاستثمار؛

- نفقات التحويل؛

- أعباء الدين العمومي؛

- نفقات العمليات المالية؛

-نفقات غير متوقعة.

3- التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة: هذا التصنيف يستند على أساس وظيفي، وتتمثل مستويات التصنيف وفق الوظائف الكبرى للدولة لأعباء ميزانية الدولة فيما يلي :

- القطاع: في هذا المستوى تتحدد الاحتياجات العامة والمنفعة العامة الأساسية التي يجب تلبيتها، وتتمثل القطاعات الرئيسية التي تتكفل بإنجاز الأهداف حسب الوظائف في: المصالح العامة التابعة للإدارات العمومية، الدفاع، النظام والأمن العمومي، الشؤون الاقتصادية، حماية البيئة، السكن والتجهيز الجماعي، الصحة، الترفيه والثقافة والعبادة، التعليم، الحماية الاجتماعية.

- الوظيفة الأساسية: يتكون مستوى الوظيفة الأساسية من نشاطات ووظائف الدولة التي تساهم في تحقيق نفس الهدف النهائي، وتكون غايتها تلبية الاحتياجات والمنفعة الأساسية المحددة في القطاع المعني، وتحدد هذه الوظائف الأساسية ويتم ترميزها عن طريق قرار صادر من الوزير المكلف بالميزانية.

- الوظيفة الثانوية: يتكون هذا المستوى من الأنشطة ووظائف الدولة التي تساهم في تحقيق نفس الهدف الوسيط، وتحدد هذه الوظائف الثانوية ويتم ترميزها عن طريق قرار صادر من الوزير المكلف بالميزانية.

4- التصنيف حسب الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها: يعتمد هذا التصنيف على توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية.

ثانيا: نفقات التجهيز

هي تلك النفقات ذات الطبيعة الاستثمارية التي تتولد عندما يزيد الإنتاج الوطني الإجمالي وبالتالي تزيد ثروة الدولة[1]، تسمى نفقات التجهيز ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وهذه النفقات عبارة عن استثمارات هيكلية

[1] صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 32.

واقتصادية وإدارية واجتماعية تمثل استثمارات إنتاجية بشكل مباشر بالإضافة إلى هذه الاستثمارات هناك إعانات التجهيز تقدم لبعض المؤسسات العمومية[1].

نص المشرع الجزائري على الاعتمادات المفتوحة للميزانية العامة يتم تحصيلها وفقا للمخطط التنموي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار التي تتحملها الدولة في ثلاث أبواب (المادة 35 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم) هي[2]:

- الاستثمارات التي تنفذها الدولة؛
- إعانات الاستثمار التي تمنحها الدولة؛
- النفقات الرأسمالية الأخرى.

نفقات التجهيز يتم جمعها في العناوين حسب عشرة قطاعات وهي[3]:

قطاع 0: الوقود

قطاع 1: الصناعة التحويلية

قطاع 2: الطاقة والتعدين

قطاع 3: الزراعة والري

قطاع 4: الخدمات

قطاع 5: القاعدة الهيكلية الإدارية والاقتصادية

قطاع 6: التعليم والتدريب

قطاع 7: القاعدة الهيكلية الثقافية والاجتماعية

قطاع 8: المعدات والمباني

قطاع 9: أخرى

أما العمليات الرأسمالية تضم النفقات التالية[4]:

- مواعيد سداد سندات الخزينة؛

---

[1] زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مجلة المالية والأسواق، المجلد 2، العدد 1، 2015، جامعة مستغانم، ص 10.

[2] لعمرية لعجال، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، 2016-2017، ص 174.

[3] حميد عزري، أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017)، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020، ص 253.

[4] نفس المرجع السابق، ص ص 253-254.

- ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- مساعدات تهيئة الإقليم؛
- مخططات صندوق تطهير مؤسسات؛
- النفقات الرأسمال؛
- مساهمات المعدات؛
- مكافآت الفائدة؛
- مخصصات النفقات غير المتوقعة؛
- المستلزمات التنموية للمناطق المراد تطويرها؛
- أحكام تصفية الديون غير المسددة.

المطلب الثاني: لمحة عامة عن البرامج التنمية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

سعت الجزائر إلى إنعاش اقتصادها من خلال مجموعة من البرامج والإجراءات، ولتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي تستخدم الدولة عادة إحدى الأدوات المتوفرة لها لتحفيز الطلب الكلي أو العرض الكلي أو اثنان معا.

أولا: سبل تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي

تنفذ سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال تحفيز الطلب الكلي بالاعتماد على الوسائل التالية[1]:

- التحولات الاجتماعية المدفوعة لأفراد على شكل منح البطالة، والمساعدات الاجتماعية المختلفة، أو تلك المتعلقة بدعم السلع ذات الاستهلاك الواسع النطاق، ومختلف أنواع التحولات التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح مما يعمل على تحفيز الطلب الكلي، وبما أن هذه التحولات تعبر عن إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإن هذه التحولات الاجتماعية عادة ما تدخل ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الموازنة، مع النظام الضريبي التصاعدي حيث تزيد معدلات الاقتطاع الجبائي مع زيادة الدخل وتنخفض مع انخفاضه؛

- الاستثمارات الكبرى التي تقوم بها الدولة خاصة في مجال البنية التحتية بدورها تستوعب اليد العاملة وبالتالي تقلل من حدة البطالة حتى يتمكن الاقتصاد من الانتعاش، وتوفير مناصب عمل مناسبة للعاطلين عن العمل؛

- إجمالي الإنفاق العام سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، مما يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات؛

[1] بومدين بكريتي، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص ص 175-176.

– خلق استثمارات عامة تهدف إلى تسهيل وظائف المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع أنشطتها، وهذه الاستثمارات تشمل تطوير شبكات النقل والاتصالات، وتجديد برامج التكوين المهني والجامعي، وتشجيع البرامج البحثية وتطوير التقنيات الجديدة...إلخ، لأن العديد من هذه الاستثمارات تؤدي في النهاية إلى وفورات خارجية مهمة لصالح المؤسسات.

ثانيا: البرامج التنموية خلال الفترة (2001–2019)

تمثلت البرامج الإنفاقية التي سعت الجزائر من خلالها إلى إنعاش اقتصادها ومساهمة في تحقيق التنويع الاقتصادي فيما يلي:

1– برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

يدور هذا البرنامج بشكل رئيسي حول مجموعة من الأنشطة الرئيسية الموجهة خصيصا لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والزراعية.

1– 1– تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

هو برنامج استثماري عام مقترح من قبل السلطات العامة للفترة (2001–2004) بميزانية أولية تجاوزت 7 مليار دولار، وقد تم الإعلان عن هذا البرنامج رسميا في الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية عند افتتاح الندوة الوطنية حول إطارات الأمة في 26 أفريل 2001[1]، وقد تم إعداده خصيصا لإطلاق النمو واستدامته من خلال تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن 5 % سنويا، وتوفير ما يعادل 850.000 منصب عمل خلال الفترة (2001-2004)[2].

1–2– أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بأهداف عملية وأخرى نوعية من أجل تحقيقها.

الأهداف العملية تتمثل فيما يلي[3]:

– تنشيط الطلب الداخلي باعتباره سيكون في المستقبل بمثابة محرك قوى للنمو الاقتصادي المدعم[4]؛

– دعم الأنشطة الاقتصادية التي تنتج قيمة مضافة وفرص العمل، مثل وحدات الإنتاج الزراعي والمؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة؛

---

[1] Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement «Algérie », le Gouvemement Algérien, juillet 2005, p 11.

[2] خاطر طارق وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001–2004) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في البلدان المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 3 و4 نوفمبر 2016، ص 3.

[3] Républiqui Algérienne démocratique et populaire, Bilan du Programme de soutien à le relance éconmique à courtet moyen terme 2001-2004, avril 2001, p p 9-10.

[4] Banque d'algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Ropport 2004, p/p 28/32.

– إعادة تأهيل البنية التحتية وخاصة تلك المتعلقة بدعم المؤسسات الاقتصادية التي تنتج قيمة مضافة، وكذلك التي تدعم تأهيل الموارد البشرية وتحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال التأثير الإيجابي على الظروف الاقتصادية والثقافية والبيئية.

أما الأهداف النوعية فهي الأهداف المتعارف عليها والتي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية الوطنية لأي بلد كان، إنها أهداف تتعلق بالغاية من النشاط الاقتصادي نفسه، أي أنها تتمثل في رفع مستوى معدل النمو الاقتصادي الوطني إلى الحد الذي يسمح ليس فقط بمواجهة اليد العاملة التي تصل إلى سوق العمل سنويا فقط وتوفير مناصب العمل اللازمة لها، بل بامتصاص البطالة المتراكمة للسنوات السابقة، وكذلك سد أو على أقل تقليص العجز المسجل في مختلف الميادين الأخرى مثل السكن، إن مثل هذه الأهداف إذا تحققت يكون من شأنها تحسين مستوى معيشة السكان وهو الغاية النهائية للبرنامج[1].

1-3- محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

لقد تم توزيع المبالغ المستثمرة في إطار هذا البرنامج على مجموعة من القطاعات الرئيسية التي تضم عددا من القطاعات الفرعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-1): التوزيع القطاعي للمبالغ المستثمرة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)	النسبة %
الأشغال الكبرى والبنية التحتية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
التنمية المحلية والبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
الزراعة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم إصلاحات	30,0	15,0	/	/	45,0	8,6
المجموع (مليار دج)	213,1	178,3	2113,2	20,5	525,1	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الأشغال الكبرى والبنية التحتية تحصل على أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج التي تقدر ب 40,1 % بغلاف مالي قدره 210,5 مليار دج وذلك لتوفير مناخ جديد للاستثمار وتوسع نشاط المؤسسات الإنتاجية لخلق فرص عمل جديدة وتقليل حجم البطالة، ثم يأتي بعد ذلك قطاع التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38,8 % وهذا لتقليل من نسبة النزوح الريفي وتحقيق التوازن الجهوي بين المناطق

[1] صابة مختار، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي البنية والمكونات، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 1، العدد 1، جامعة بومرداس، 2010، ص 146.

وتحسين المستوى المعيشي، وحصل قطاع الزراعة والصيد البحري وقطاع دعم الإصلاحات على 12,4 % و8,6 % على التوالي، والهدف منهما تعزيز ورفع مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

1-4- نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

سجل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) نتائج هامة مقارنة بالوضع الذي كانت عليه الجزائر قبل تطبيق هذا البرنامج، ومن بين هذه النتائج نذكر ما يلي[1]:

- إجمالي الاستثمارات حوالي 46 مليار دولار أي ما يعادل 3700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي ما يعادل 2350 مليار دينار إنفاقا عاما؛
- نمو مستمر بمعدل 3,8 % خلال السنوات الخمس، حيث بلغ معدل النمو إلى 6,8 % سنة 2003؛
- تراجع معدل البطالة من 29 % إلى 24 %؛
- إنجاز آلاف المرافق الأساسية وبناء وتسليم آلاف المنازل الجاهزة؛
- قدرت احتياطات الصرف ب 32,9 مليار دولار مع زيادة مستمرة؛
- استعادة توازنات الاقتصاد الكلي؛
- انخفاض الدين الخارجي من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار؛
- تراجع الدين العام الداخلي للدولة من 1059 مليار دج عام 1999 إلى 911 مليار دج عام 2003.

2- برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

جاء هذا البرنامج لمواصلة المشوار التنموي حيث تم تعهد بتكثيف المسار لإعادة بناء الاقتصاد الوطني.

2-1- تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: هو مشروع اقتصادي يهدف إلى تحريك عجلة الاقتصاد وإنشاء ديناميكية اقتصادية جديدة تتيح انتعاش وازدهار الاقتصاد الجزائري، وهذا البرنامج جاء نتيجة للوضع المالي الجيد للجزائر بعد الارتفاع الكبير الذي سجله سعر النفط في الجزائر حيث وصل إلى حوالي 38,5 دولار في عام 2004، وقد غطى هذا البرنامج الفترة ما بين 2005 و2009[2]، وبغطاء مالي قدره 55 مليار دولار كقيمة أولية، وقد خصص هذا البرنامج بالدرجة الأولى للجنوب والهضاب العليا، وذلك لفك العزلة عن الجنوب وتخفيف الضغط عن الشمال، وبحسب الإحصاء الوطني الخامس للسكان والسكن الذي أجرته الجزائر عام 2009، فقد أدى إلى تحديد عدد الجزائريين ب 34,8 مليون نسمة يعيش 80 % منهم في المدن الساحلية، وهو ما يؤكد

[1] زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 4، العدد 7، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2010، ص ص 204-205.

[2] مراس محمد، دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 33.

أهمية السياسة التنموية التي تنتهجها الدولة في التخطيط من أجل إعادة التوازن الديمغرافي في مختلف مناطق الوطن، خاصة من خلال تهيئة مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية وجعلها أكثر جاذبية للتنمية[1].

2-2- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

تعتبر أهداف هذا البرنامج مكملة لأهداف البرنامج السابق المتمثل في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ويمكن تلخيص أهدافه على النحو التالي[2]:

- استكمال الإطار التحفيزي والاستثماري: وذلك من خلال إصدار النصوص التنظيمية التي من شأنها تنفيذ قانون الاستثمار، ووضع إجراءات لتسهيل الاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي؛

- ملائمة تغير الأداء الاقتصادي والمالي المحلي مع الانفتاح العالمي، سواء كان الأمر يتعلق بتأهيل وسائل الإنتاج أو الإصلاح المالي أو المصرفي؛

- اعتماد سياسة تعزيز الشراكة والخصخصة مع الاهتمام بتعزيز القدرات المحلية في مجال تكوين الثروات وخلق فرص العمل وتعزيز القدرة على المنافسة؛

- تعزيز وظيفة الدولة الرقابية بهدف مكافحة المضاربة والغش والمنافسة غير المشروعة التي تخالف قواعد السوق والمنافسة على حساب المؤسسات المحلية الإنتاجية؛

- تحديث وتوسيع الخدمات العمومية: ما مرت به الجزائر خلال التسعينات سياسيا واقتصاديا كان له أثر سلبي على حجم ونوعية الخدمات العمومية المقدمة للمجتمع، مما يحتم الإسراع في تحديثها وتوسيعها من أجل تحسين مستوى المعيشية الأفراد من ناحية ومن ناحية أخرى استكمالا لنشاط القطاع الخاص من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني؛

- تحسين مستوى المعيشي للأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة في نمط حياة الأفراد سواء كانت تعليمية أو أمنية أو صحية؛

- تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية: ويرجع ذلك إلى الدور الذي تلعبه الموارد البشرية والبنية التحتية في النشاط الاقتصادي، وتعتبر الموارد البشرية حاليا من أهم الموارد الاقتصادية، وعملية تطويرها المستمر يجنب ندرتها من خلال رفع المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والارتقاء به واستخدام التكنولوجيا في ذلك، كما تلعب البنية التحتية دورا مهما جدا في تنمية النشاط الإنتاجي خاصة في دعم إنتاج القطاع الخاص عن طريق تسهيل العمل؛

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهو يمثل الهدف الذي تسعى كافة الأهداف المذكورة سابقا إلى تحقيقه.

---

[1] Mohammed Karim Guerrouf, Mohammed El Taher Saoudi, L'orientation De Politique Economique en Algerie et son Impact Sur La Croissance Economique Période (1999/2012), Revue Valaque D'Etudes Economiques, Volume 3, N° 1, Les Annales de l'université Valahiade Targoviste, Roumanie, Décembre 2012, p 27.

[2] سعودي عبد الصمد، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016، ص 232.

2-3- محتوى البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)

يكتسب لهذا البرنامج أهمية كبيرة خاصة فيما يتعلق بقيمته المالية، وبلغت في صورتها الأصلية 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، ثم أضيف إليه بعد إقراره برنامجان خاصان أحدهما لمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والآخر لمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، إضافة إلى الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي المقدرة ب 1071 مليار دج، والأموال الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج، والتحويلات لحسابات الخزينة المقدرة ب 1140 مليار دج[1]، وقد تم توزيع المبالغ المخصصة عند الموافقة على البرنامج وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة %
تحسين الظروف المعيشة للسكان	1908,1	45,5
تطوير المرافق الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العامة	203,9	4,8
تطوير تكنولوجيا الاتصالات	50	1,2
المجموع	4202,3	100

المصدر: رئاسة الحكومية، البرنامج التكميلي لعم النمو الاقتصادي بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005، ص ص 5-6.

يتضح من خلال الجدول السابق أن البرنامج التكميلي لدعم النمو يركز على تحسين الظروف المعيشة للسكان حيث خصص لذلك غلاف مالي قدره مليار 1908,1 دج أي ما نسبة 45,5 % من القيمة الكلية للبرنامج، كما خصص البرنامج لتطوير المرافق الأساسية حصة معتبرة قدرت 1703,1 مليار دج أي بنسبته 40,5 % توزعت على قطاع النقل والأشغال العامة وقطاع المياه وقطاع التنمية الحضرية لدعم حركة النمو الاقتصادي وتحسين الخدمة العمومية، أما فيما يخص دعم التنمية الاقتصادية فلم يخصص لها سوى 8 % من القيمة الكلية للبرنامج، وتطوير الخدمة العامة وتطوير تكنولوجيا الاتصالات الحديثة فخصصت لهما نسبة 4,8 % و1,2 % على التوالي من القيمة البرنامج.

ما يلاحظ حول محتوى البرنامجين السابقين هو أن هناك تكامل بينهما أي أنهما يكملان بعضهما البعض، كما يمكن أن نصف هذه الفترة (2005-2009) بأنها فترة الإنعاش وضمان استمرارية النمو الاقتصادي والتنمية[2]، إلا أن السعر المرجعي في قانون المالية تغير من 19 دولار إلى 37 دولار للبرميل البترول، ومع المصادقة

[1] فرحات عباس، سعود وسيلة، عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جوان 2018، ص 69.

[2] محمد كريم قروف، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1999-2014)، مرجع سبق ذكره، ص 166.

على قانون المالية لعام 2011 دخل البرنامج الثالث حيز التنفيذ، وهو برنامج خماسي يمتد على الفترة (2010-2014) ويعني الاستثمار في الموارد البشرية[1].

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي استكمالا للمشاريع التي سبق اعتمادها وتنفيذها في البرنامجين السابقين.

3-1- تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

يدخل هذا البرنامج حول ديناميكية إعادة بناء الاقتصاد الوطني التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تم مباشرة عام 2001 في حدود الموارد التي كانت متوفرة في ذلك الوقت، واستمرت الديناميكية ببرنامج تكميلي للفترة (2004-2009) مدعم أيضا ببرامج خاصة خصصت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبلغت التكلفة الإجمالية لعمليات التنمية المسجلة في السنوات الخمس ما يعادل 17500 مليار دج، بما فيها بعض المشاريع المنظمة التي لا تزال قيد التنفيذ، وقد تم تخصص مبلغ 21214 مليار دج لهذا البرنامج الجديد المكمل للبرامج السابقة أي ما يعادل 286 مليار دولار[2]، وهو يشمل[3]:

- برنامج جاري (أي المتبقي من إنجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009) بمبلغ 9680 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي؛

- برنامج جديد بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 115 مليار دولار أمريكي.

3-2- أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي

اتخذت أهداف برنامج التنمية الخماسي طابعا استراتيجيا، استنادا إلى الميزانية الكبيرة مخصصة لهذا البرنامج الممتدة من 2010 إلى غاية 2014، وكانت هذه الأهداف على النحو التالي[4]:

- دعم التنمية البشرية التي تمثل الركيزة الرئيسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز ترابط الوطن فيما يتعلق بهويته وشخصيته الوطنية؛

- محاربة البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب شغل جديد؛

---

[1] محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2001-2012)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2014/2001)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 11 و12 مارس 2013، ص 16.

[2] بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014، ص 1.

[3] بن حاج جلول ياسين، شريط عابد، تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاسه على أداء الاقتصاد الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 6، العدد 1، جامعة تيارت، ديسمبر 2015، ص 115.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010، الجزائر، أكتوبر 2010، ص 50.

– تحسين الظروف المعيشة في العالم الريفي من خلال تحسين إمدادات مياه الشرب ودفع قطاع الأشغال العامة في فك العزلة عن كل المناطق؛

– تنمية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال نشر التعليم ودعم البحث العلمي وتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ضمن نظام التعليم الوطني وفي المرافق العمومية؛

– تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير الضرورية لإنعاش الصناعة المحلية وتطوير البيئة المالية والإدارية والقانونية للمؤسسة وتشجيع الصادرات خارج المحروقات؛

– الاستثمار في توسيع القاعدة السكنية واستعادة النسيج العمراني وتطوير العقارات والأداء المحلي في قطاع البناء والأشغال العامة؛

– مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي داخل الدولة؛

– تقييم موارد الطاقة والمناجم؛

– تسعير قدرات السياحة والصناعة التقليدية؛

– محافظة على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

3-3- محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

لقد تركز اهتمام هذا البرنامج بالدرجة الأولى على تأهيل الموارد البشرية بالدرجة الأولى، حيث خصص له حوالي 40 % من الغلاف المالي المخصص له، وتمحور هذا الاهتمام حول اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي، واستخدام وسائل الإعلام الآلي ضمن المنظومة الوطنية، ودعم التنمية الريفية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء المناطق الصناعية ومواصلة تطوير البنية التحتية، وفك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين، وغيرها من النقاط التي اعتمدت عليها الجزائر لنجاح هذا البرنامج، وقد خصص للبرنامج مبلغ 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي[1]، تم تقسيمها على النحو التالي:

[1] قاسم حيزية، هواري عامر، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، 12 و13 نوفمبر 2013، ص 12.

الجدول رقم (3-3): التخصيص القطاعي من اعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دولار أمريكي)	النسبة %
الأشغال الكبرى	42	14,69
السكن	50	17,48
النقل	38	13,29
الري	27	9,44
التربية والتكوين والتعليم العالي	24	8,39
الزراعة	13	4,55
الجماعات المحلية والأمن	12	4,20
الصحة	8	2,8
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7	2,45
البيئة وتهيئة الإقليم	7	2,45
مجالات أخرى	58	20,28
مجموع الاعتمادات	286	100

Source: Algérie, Le plan d'investissements publics 2010-2014, rapport d'Ambassade de France en Algérie, publication service économique régional d'Alger, DG.Trésor, Hydra, Alger, Novembre 2012, p 2.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن برنامج توطيد النمو أعطى أهمية كبير للقطاع السكن حيث خصص له 50 مليار دولار أمريكي، كما أعطى البرنامج أهمية الأشغال الكبرى والنقل حيث خصصت لهمت نسبة 14,69 % و13,29 % على التوالي من إجمالي مبلغ البرنامج، وخصص 24 مليار دولار أمريكي لقطاع التربية والتكوين والتعليم العالي، أما قطاع الزراعة فقد خصص له 4,55 % من إجمالي البرنامج والصناعة خصصت لها 2,45 % من إجمالي مبلغ البرنامج، وهذا ما يبين أن الجزائر في هذا البرنامج لم تركز على دعم القطاعات الاقتصادية المهمة مثل الفلاحة والزراعة.

4- المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019)

يعتبر هذا المخطط تكميل للمخططات السابقة، ويمكن التعرف عليه من خلال النقاط التالية:

4-1- التعريف بالمخطط الخماسي للتنمية (2015-2019)

كغيره من البرامج والتي ألفت الدولة توزيعها منذ تحسين المداخيل بعد ارتفاع سعر النفط الجزائري في بداية الألفية الثالثة كبرنامج دعم النمو الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والتي ساهمت في تدعيم وتقوية

المخططات البلدية للتنمية، جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) في ظرفية خاصة تمر بها البلاد وهي انخفاض المداخيل جراء انخفاض عائدات الجباية البترولية، ويعتبر هذا البرنامج أحد الدعائم التنموية في الفترة الراهنة وأنشئ خصيصا لذلك[1].

إن المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019) خصصت له الدولة مبلغ 262 مليار دولار، وهو يضمن نظرة استشرافية إلى غاية سنة 2019 مع نسبة نمو تقدر ب 7 %، وهذا المخطط سيواصل الاستثمارات العمومية خاصة في مجال البنية التحتية والتي غالبا ما تستفيد منها الشركات الأجنبية لقدرتها الاستيعابية الكبيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع فرضيات تقلبات أسعار النفط بالأسواق العالمية، وسيتم استكمال كافة البرامج والمشاريع المسطرة في المخططات التنموية السابقة (2005-2009) و(2010-2014)[2].

4-2- أهداف المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019)

يهدف هذا المخطط إلى ما يلي[3]:

- اقتراح استكمال المشاريع قيد التنفيذ والتي سيتم إنجازها قبل نهاية سنة 2014، ودعم المشاريع الاستثمارية المتعلقة بالسكان والصحة والتعليم وغيرها ووضع برنامج واسع للطاقات المتجددة؛

- تنويع الصادرات خارج المحروقات على سبيل مثال تطوير الصناعات الغذائية عن طريق تعزيز الإنتاج الفلاحي وفتح مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة؛

- تكثيف الجهود الحكومية (البحث والاستكشاف) لحقول النفط والغاز الحديثة وتطوير عمليات الإنتاج الحالية، وذلك لضمان مكانتها في السوق العالمية وأمنها الطاقوي على المدى الطويل؛

- إعداد إطار تنظيمي وتشريعي جديد يضمن الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الجديد للبنية التحتية لضمان استدامة الخدمات والمرافق العامة بما يتوافق مع المتطلبات الجديدة؛

- تشجيع الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المشاريع الصغيرة؛

- تجديد البنية التحتية للاتصالات وتعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز ترابط المجتمع في اقتصاد قائم على الخبرة والمعرفة؛

---

[1] نور الدين بلقليل، الهاشمي بن واضح، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية PCD، دراسة ميدانية ببلديات أولاد دراج المسيلة وفقا لمشاريع سنة 2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، المجلد 8، العدد 8، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017، ص 652.

[2] قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص 147.

[3] محرز نور الدين، لياس عايدة، الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي التاسع حول الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، 23 و25 نيسان 2019، الأردن، ص 13.

لكن مع انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية عام 2014، جمدت الحكومة الجزائرية العديد من برامج التنمية خاصة البرنامج التنموي الخماسي، واتجهت إلى تنفيذ سياسة ترشيد النفقات لتتجاوز الأزمة الناجمة عن انهيار أسعار النفط.

3- مضمون المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019)

توزعت المبالغ المخصصة عند الموافقة على المخطط الخماسي للتنمية على تسعة قطاعات أساسية نوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (3-4): مخصصات المخطط الخماسي للتنمية خلال الفترة (2015-2016)

القطاعات	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة %
الصناعة	5,1	4,8	9,9	0,2
الزراعة والري	209,4	198,2	407,6	6,8
دعم الخدمات الإنتاجية	32,6	14,9	47,5	0,8
المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية	1854,2	441,3	2295,5	38,4
التعليم والتكوين	227,8	78,6	306,4	5,1
المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية	151,3	32,7	184	3,1
دعم الحصول على السكن	234,3	24,4	258,7	4,3
خطط البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29,5
العمليات الرأسمالية	464,6	239	703,6	11,8
المجموع	4079,6	1894,2	5973,8	100

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 5، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر، 2020، ص 52.

من الجدول السابق يتضح لنا أن قطاع المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية حصل على الحصة الأكبر خلال الفترة (2015-2016) بنسبة 38,4 % من إجمالي مبلغ البرنامج، وهذا بعد أن كان قطاع التنمية البشرية في البرامج السابقة هو الذي يحصل على النصيب الأكبر ويرجع ذلك إلى توجيه القدر الأكبر من المبالغ لاستكمال المشاريع المبرمجة سابقا خاصة مع تراجع موارد الدولة، أما خطط البلدية التنموية ومواضيع أخرى لتوفير الاحتياجات اللازمة للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل المعدات الزراعية والأساسية ومعدات البناء والمعدات التجارية فقد استحوذت على حصة تقدر ب 29,5 % من إجمالي مبلغ البرنامج، ثم العمليات الرأسمالية (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العامة وتخفيض الفوائد وغيرها) بلغت 11,8 % من إجمالي مبلغ البرنامج، يليها قطاع الزراعة والري بحصة تقدر بنسبة 6,8 % من إجمالي مبلغ البرنامج، ثم التعليم والتكوين بحصة تقدر ب 1,5 % من إجمالي مبلغ البرنامج، وفي أخير بقية القطاعات الأخرى بحصة تقدر ب 8,4 % من إجمالي مبلغ البرنامج، والملاحظ أيضا أن

حجم المبالغ الموجهة للمعدات خلال عام 2016 قد تراجعت بشكل ملحوظ بالمقارنة بحجم المبالغ الموجهة للمعدات خلال عام 2015، بنسبة تقديرية قدرها ب 54 % ويعود ذلك إلى تراجع دخل الدولة والإجراءات التي اتخذها السلطات العامة بهدف خفض الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية فيما يعرف بالسياسة التقشفية.

المطلب الثالث: تطور إنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)

يعكس الإنفاق العام دور الدولة وتطورها وقد تعددت أنواعها وازداد حجمها بشكل متوازن مع تطور دور الدولة مما انعكس على النشاط المالي للحكومة، وبما أن الجزائر انتهجت سياسة غلب فيها القطاع العام، أخذت الإنفاق العام الدور الكبير في النشاط الاقتصادي، لذلك سنتتبع مسار الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة للتعرف على تطوره، وكذا سنقوم بتتبع تطور هيكل نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر.

أولا: تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)

شهد الإنفاق العام في الجزائر بعد الألفية الثالثة ارتفاعا متواصلا وذلك يعود لإتباع الدولة لسياسة توسعية تهدف لرفع مستوى معيشة السكان وذلك راجع لارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وقد تجلى ذلك في مخطط دعم النمو الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) ومخطط الخماسي للتنمية (2015-2019)، والجدول التالي يوضح لنا تطور الإنفاق العام.

الجدول رقم (3-5): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	الإنفاق العام	نفقات التسيير (نفقات جارية)	نفقات التجهيز (نفقات رأس مال)	نسبة نفقات التسيير من إجمالي الإنفاق العام %	نسبة نفقات التجهيز من إجمالي الإنفاق العام %
2001	1321,0	798,6	522,4	60,45	39,55
2002	1550,6	975,6	575,0	62,92	37,08
2003	1690,2	1122,8	567,4	66,43	33,57
2004	1891,8	1251,1	640,7	66,13	33,87
2005	1985,9	1291,9	494,0	65,05	34,95
2006	1253,0	1437,9	1015,1	58,62	41,38
2007	3108,5	1673,9	1434,6	53,85	46,15
2008	4191,0	2217,7	1973,3	52,92	47,08
2009	4246,3	2300,0	1946,3	54,16	45,84
2010	4512,8	2683,8	1829,0	59,47	40,53
2011	5853,8	3879,2	1974,4	66,27	33,73
2012	7058,2	4782,6	2275,5	67,76	32,24

31,42	68,58	1892,6	4131,5	6024,1	2013
35,76	64,24	2501,4	4494,3	6995,8	2014
39,70	60,30	3039,3	4617,0	7656,3	2015
37,16	62,84	2711,9	4585,6	7297,5	2016
35,78	64,22	2605,4	4677,2	7282,6	2017
37,74	62,26	2918,4	4813,7	7732,1	2018
36,76	63,23	2846,1	4895,2	7741,4	2019
27,43	72,57	1893,5	5009,3	6902,9	2020

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى:

- Bank of Algeria, Rapport 2005, Evolution Economique et Monetaire en Algerie, Juillet 2005, 16 Avril 2006, p 82.
- Bank of Algeria, Rapport 2010, Evolution Economique et Monetaire en Algerie, Juillet 2011, p 66.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جوان 2022، ص 94.
- الديوان الوطني للإحصائيات نتائج 2013-2015، نشرة 2016 رقم 76، ص 67.
- الديوان الوطني للإحصائيات نتائج 2014-2015، نشرة 2015، ص 65.
- الديوان الوطني للإحصائيات نتائج 2016-2018، نشرة 2021، ص 60.

وسنلخص بيانات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-1): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)

(الوحدة: مليار دج)

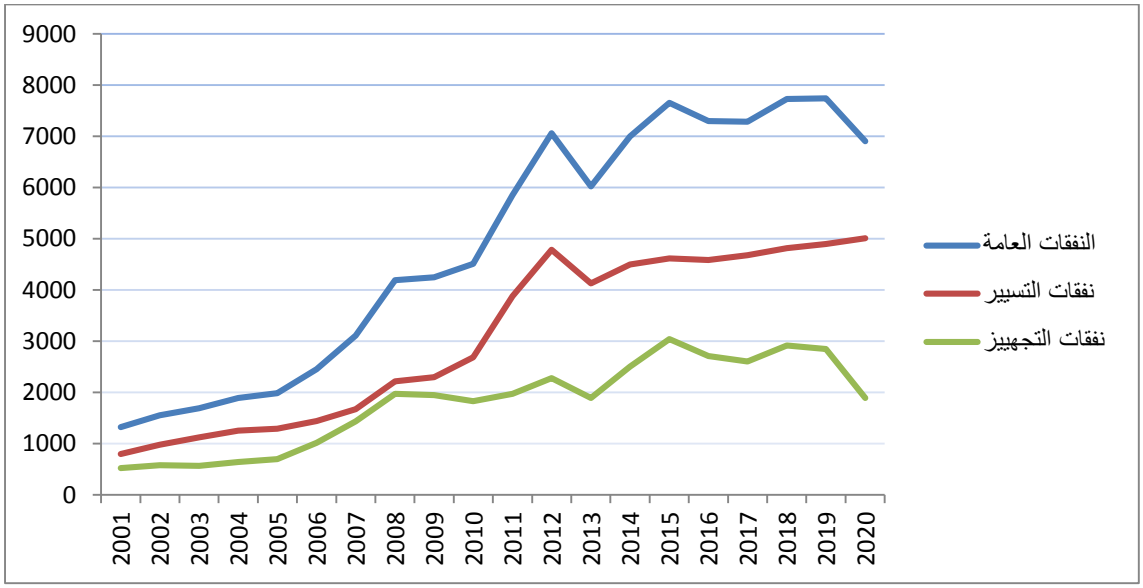

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (3-5).

من الجدول السابق نلاحظ ارتفاعا مستمرا في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري من 1321,0 مليار دج سنة 2001 إلى 6902,9 مليار دج سنة 2020، ونلاحظ أن نفقات التسيير نسبتها أكبر من نفقات التجهيز لإجمالي الإنفاق العام، كما نلاحظ أيضا زيادة نفقات التجهيز من 522,4 مليار دج سنة 2001 إلى غاية 1973,3 مليار دج سنة 2008 وهذا نتيجة لتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي التي ركزت على نمو القطاعات الاقتصادية، ولكن مع بداية سنة 2008 إلى غاية سنة 2011 نلاحظ تراجع في نفقات التجهيز في مقابل كان

هناك ارتفاع في نفقات التسيير حيث بلغت 3879,2 مليار دج وهذا ارتفاع راجع لارتفاع الأجور والرواتب، وفي سنة 2015 ومع استمرار انخفاض في أسعار النفط التي وصلت إلى 53,1 دولار للبرميل بعد ما كان 100,2 دولار للبرميل سنة 2014 انخفض إنفاق العام وعرف هذا الانخفاض تراجع في نفقات التجهيز، أما نفقات التسيير فقد ارتفعت من 4617,0 مليار دج سنة 2015 إلى 5009,3 مليار دج سنة 2020.

ثانيا: تطور هيكل نفقات التسيير

تنقسم نفقات التسيير حسب حسابات الميزانية في الجزائر إلى خمسة قطاعات وهي موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-6): توزيع الإنفاق العام الجاري في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	نفقات المستخدمين	معاشات المجاهدين	المواد والإمدادات	التحويلات الجارية	فائدة الدين العام
2001	288,8	56,1	59,1	247,1	147,5
2002	301,1	74,0	69,8	387,7	143,0
2003	329,9	63,2	58,8	556,9	114,0
2004	391,4	69,2	71,1	633,6	85,2
2005	394,9	82,6	65,7	663,6	85,6
2006	447,9	92,5	95,7	733,3	68,6
2007	526,2	101,6	93,8	871,8	80,5
2008	710,0	103,0	111,7	1230,6	61,4
2009	746,6	103,7	112,5	2272,8	37,4
2010	991,0	153,2	90,9	1418,5	30,2
2011	1774,7	163,2	129,7	1773,9	37,7
2012	1988,4	185,4	135,2	2431,7	42
2013	1855,3	226,5	149,1	1856,4	44,2
2014	2007,2	218,4	161,9	2069	37,8
2015	2170,9	223,0	179,9	2000,8	42,6
2016	2313,1	226,0	185,5	1814,2	46,8
2017	2308,3	228,0	188,6	1783,2	169,1
2018	2254,1	241,8	216,2	1999,8	101,8
2019	2353,7	252,7	216,4	1958,5	113,9
2020	2373,1	266,8	109,5	2088,3	171,7

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى تقارير بنك الجزائر، 2005، 2010، 2015، 2017، 2021.

من خلال الجدول نلاحظ الارتفاع المستمر لنفقات المستخدمين والتي تتمثل في الأجور والرواتب والمنح فقد ارتفعت من 288,8 مليار دج في سنة 2001 نحو 2373,1 مليار دج سنة 2020 وذلك نتيجة لزيادة في الأجور، بعدما كانت الحصة أكبر من النفقات العامة لتحولات الجارية التي بلغت نسبتها في المتوسط 45,54 % من إجمالي نفقات التسيير خلال الفترة (2001-2020) وعرفت ارتفاعا مستمرا نتيجة لزيادة التدخلات الحكومية من خلال الإعانات والدعم، حيث ارتفعت من 247,1 مليار دج سنة 2001 إلى 2088,3 مليار دج سنة 2020، أما منح المجاهدين بلغت نسبتها 5,46 % في المتوسط الفترة (2001-2020)، وهي تفوق نسبة المواد واللوازم التي بلغت 4,63 % من إجمالي نفقات التسيير، ونلاحظ كذلك انخفاض في نسبة مساهمة فوائد الدين العام في نفقات التسيير بلغت 3,43 % سنة 2020 بعدما كانت 18,47 % سنة 2001 وذلك راجع لتسديد الديون.

ثالثا: تطور هيكل نفقات التجهيز

تقسم نفقات التجهيز بالجزائر إلى ستة أقسام كما هي مبينة في الشكل.

الشكل رقم (3-2): توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات بالجزائر خلال الفترة (2001-2020)

(الوحدة: %)

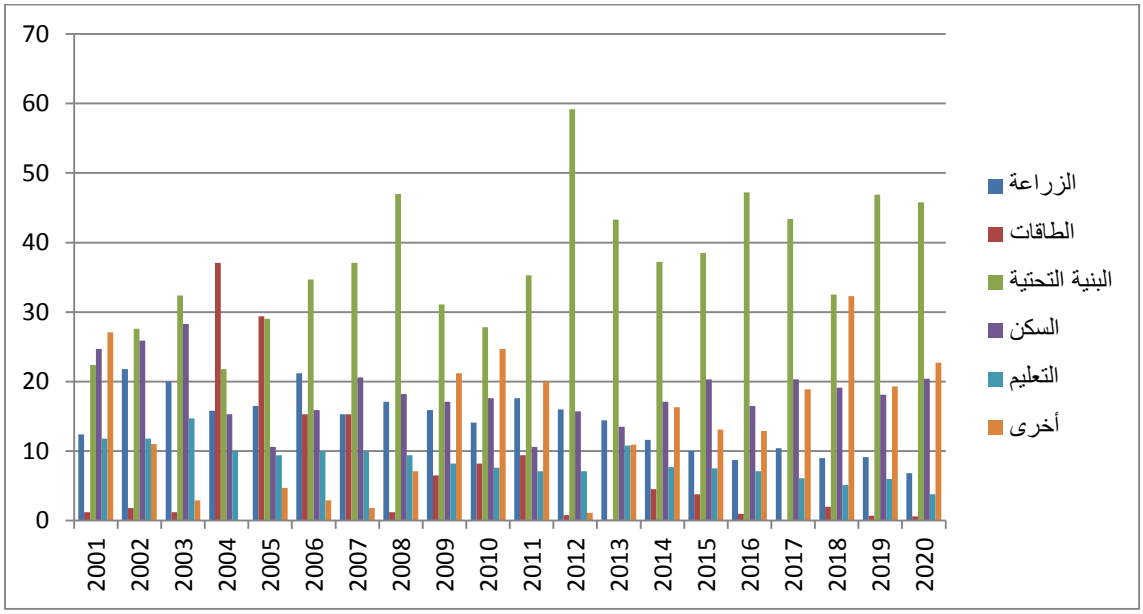

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى تقارير السنوية لبنك الجزائر، 2005، 2010، 2015، 2019، 2021.

نلاحظ من خلال الشكل أن النسبة الأكبر من نفقات التجهيز تم توجيهها إلى البنى التحتية التي فاقت 50 % من إجمالي نفقات التجهيز سنة 2012 وهذا راجع لتطبيق البرامج الحكومية التي ركزت على تهيئة وتطوير البنى التحتية التي تعتبر متغير أساسي في عملية الإقلاع الاقتصادي، كما أنفقت الحكومة الجزائرية مقدار 18,25 % كمتوسط من نفقات التجهيز لدعم السكن خلال الفترة (2001-2020) هذا لتحسين ظروف المعيشة من خلال بناء العديد من الوحدات السكنية وتقديم الدعم المالي للبناءات الريفية، ثم تأتي بعدها نفقات الموجهة إلى قطاع

الفلاحة الذي تراجعت نسبتها من إجمالي نفقات التجهيز ففي سنة 2001 كانت 12,6 % ثم أصبحت 6,8 % سنة 2020 أي تراجعت تقريب إلى النصف، لتأتي بعدها نفقات التعليم التي شاهدت انخفاض هي الأخرى من إجمالي نفقات التجهيز حيث كانت تمثل نسبة 11,8 % سنة 2001 ثم أصبحت تمثل نسبة 3,8 % سنة 2020 وهذا ما يكس نقص اهتمام الحكومة بهذا القطاع، وفي الأخير نجد نفقات الموجهة لطاقات التي شهدت ارتفاع في سنة 2004 إلى غاية 2007 غير أنه في السنوات أخيرة خصصت لها تسب ضئيلة من إجمالي نفقات التجهيز حيث وصلت في سنة 2020 إلى 0,6 %.

المبحث الثاني: واقع تنويع الاقتصاد الجزائري

تطرح مجموعة من تساؤلات حول مدى اهتمام الجزائر بالتنويع الاقتصادي كسياسة تهدف إلى المساهمة في النمو المستدام عن طريق تنويع مصادر الدخل والإنتاج والتوسع في الأنشطة ذات القيمة المضافة الكبيرة، غير أن التنويع بمعناه الواسع لا يقتصر على إحداث تغييرات في هيكل الدخل والإنتاج فقط، بل يتعدى ذلك خلق التنويع في هيكل صادرات وواردات الدولة وتنويع إجمالي رأس المال الثابت ليعكس توزيع الاستثمارات في الأصول الاستثمارية الثابتة، بالإضافة إلى التنويع في هيكل الإيرادات العامة والتشغيل.

المطلب الأول: مبررات اعتماد استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر

أكدت الخطط الاقتصادية والبرامج التنموية المتعاقبة في الجزائر على ضرورة عدم الاعتماد بشكل أساسي على إنتاج وتصدير النفط، وضرورة اعتماد استراتيجية التنويع لأسباب ومبررات عديدة أهمها[1]:

– يتميز النفط بكونه مورد طبيعي قابل للنضوب، ولذلك يجب الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير مستنفذة لتحقيق التنمية المستدامة؛

– استخراج النفط يعتبر نوع من استنزاف رأس المال، في حين أن تنويع القاعدة الاقتصادية يعتمد على خلق دخول متدفقة وموارد متجددة؛

– عدم استقرار أسعار النفط وتغير الطلب العالمي عليه يؤدي إلى تغيرات كبيرة في عائدات الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية والإنفاق العام، وبالتالي مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي؛

– منع تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة عن تقلبات الإيرادات النفطية، واستقرار مستويات الاستثمار وفرص العمل، ثم تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب استقرار المصادر التمويلية.

[1] محمد كريم قروف، التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل، مرجع سبق ذكره، ص 122.

المطلب الثاني: إمكانيات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي

تتمتع الجزائر بعدة إمكانيات تساهم في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، وتعتبر الثروات الباطنية من المحروقات أهم مورد في الجزائر، إلا أن هناك إمكانيات أخرى خارج قطاع المحروقات مرتبطة بقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة باعتبارها قطاعات ذات إمكانيات كبيرة يمكن أن تحل محل المحروقات، خاصة خلال فترات تراجع أسعار النفط وهي كما يلي[1]:

أولا: القطاع الفلاحي

تتمتع الجزائر بالعديد من فرص في القطاع الفلاحي، حيث تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومركزا لدول المغرب العربي، إضافة إلى امتلاكها لأراضي خصبة واسعة وموارد مائية هائلة وكذا الإمكانيات البشرية والمالية التي تمكنها من تطوير وتنمية هذا القطاع، ويمكن تلخيص هذه الموارد والإمكانيات في النقاط التالية:

1- الموارد المائية: تتنوع الموارد المائية في الجزائر، إذ تتكون من موارد الأمطار والموارد السطحية وموارد المياه الجوفية.

1-1- موارد الأمطار: رغم اتساع مساحة الجزائر والتي تقدر بحوالي 2,4 مليون كلم مربع، غير أن حوالي 93 % من هذه المساحة يقع في الهضاب العليا والجنوب، وتكون كميات الأمطار في هذه المناطق ضعيفة حيث تقدر ب 8 %، أما المنطقة الشمالية من البلاد فتقدر ب 7 % من المساحة الإجمالية للجزائر فتتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار حوالي 192 مليار متر مكعب بنسبة 92 %، وعليه نلاحظ تناقض بين مساحة الأراضي وكمية الأمطار المتساقطة عليها، حيث تستقبل 93 % من مساحة الجزائر أمطار بنسبة 8 % من إجمالي الأمطار التي تسقط على الجزائر، و7 % من مساحة الجزائر تتلقى 92 % من إجمالي الأمطار المتساقطة، لكن هذا لا يعني أن الموارد المائية في الجزائر ضعيفة فهناك أنواع أخرى من الموارد المائية سنتعرف عليها لاحقا.

1-2- الموارد السطحية: تتمثل في مياه السدود والمحاجر والأنهار، وحجم هذه الموارد يصل إلى 13,5 مليار متر مكعب/سنة، وهي موزعة جغرافيا على كامل التراب الوطني، إذ تحتوى الأحواض والسدود في الشمال على 11,1 مليار متر مكعب، في حين تحتوي المناطق الصحراوية على ما يقارب 0,6 مليار متر مكعب.

1-3- موارد المياه الجوفية: تقدر المياه الجوفية في الجزائر سنويا حوالي 7 مليار متر مكعب، وتتوزع بين 2 مليار متر مكعب في الشمال و5 مليار متر مكعب في الجنوب، منها 93 % أي (1,8 مليار متر مكعب / السنة) يتم استغلاله في الشمال، وتتجدد سنويا عن طريق تسرب المياه من مياه الأمطار إلى طبقات الأرض.

[1] ضيف أحمد، عزوز أحمد، مرجع سبق ذكره، ص/ص 27/24.

ويتمركز الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية في الطبقات الجوفية الرئيسية في متيجة والحضنة وسهل عنابة والصومام والهضاب العالية، أما الصحراء فتحتوي على خزانين كبيرين يمتدان نحو الحدود التونسية الليبية، وهما حلقة الوصل القارية بمساحة 600 ألف والمركب النهائي بمساحة 300 ألف كلم مكعب.

2- الأراضي الفلاحية: تملك الجزائر أراضي فلاحية تقدر بحوالي 42,46 مليون هكتار، إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتجاوز 8,42 مليون هكتار (نسبة الاستغلال لا تتجاوز 20 %) من إجمالي المساحة الفلاحية، وفي السنوات الأخيرة في سياق استصلاح الأراضي تمت زيادة مساحة الأراضي الصالحة للفلاحة وخاصة في ولايات الجنوب الجزائري مثل ولاية الوادي وولاية بسكرة، ورغم ذلك فإن المساحة المستغلة للفلاحة لا تزال ضعيفة مقارنة بإجمالي المساحة، وهذا يؤكد لنا إمكانية الاستثمار بشكل كبير في القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وكذلك إمكانية التصدير إلى الخارج، ويصبح القطاع الفلاحي أحد البدائل لقطاع المحروقات.

3- الموارد البشرية: بلغ متوسط القوى العاملة في القطاع الفلاحي عام 2009 حوالي 3,15 مليون عامل، في حين لم يتجاوز 1,63 مليون عامل عام 1980، إلا أن هذه الزيادة في حجم القوى العاملة في القطاع الفلاحي ليست كبيرة مقارنة بعدد السكان في هذه الفترة، وعلى الرغم من توفر الموارد البشرية في هذا القطاع إلا أنها غير كافية خاصة في السنوات الأخيرة وقد لاحظنا عزوفا كبيرا عن العمل في هذا القطاع، وغالبا ما يفتقر الفلاحين إلى المؤهلات العلمية وعدم اعتمادهم على المهندسين الفلاحين مما يؤثر سلبا على إنتاجية هذا القطاع.

ثانيا: القطاع الصناعي

تحليل القطاع الصناعي في الجزائر يوضح لنا أن الصناعة مرت بمرحلتين أساسيتين هما:

1- مرحلة الصناعات التحويلية (1962-1985): تميزت هذه الفترة بسيطرة الدولة على القطاع الصناعي، حيث تبنت الدولة النموذج الاقتصادي الاشتراكي الذي يعتمد على الإدارة الشاملة للاقتصاد الوطني من قبل الدولة عن طريق التخصيص المركزي للموارد المالية.

اتسم النمو الصناعي بين الأعوام 1967-1977 بإطلاق العديد من الخطط التنموية لخلق قاعدة صناعية كبيرة جدا، ولهذا الغرض خصص أكثر من 300 مليار دينار للاستثمار في الصناعات التحويلية في المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخططين الرباعيين (1970-1973) و(1974-1977)، كل هذا يدل على رغبة الدولة في تطور الصناعة وجعلها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في الجزائر، ورغم هذه الجهود والأموال التي أنفقت إلا أن النتائج التي تحققت كانت ضعيفة، وفي هذه المرحلة تميزت الصناعة بارتباطها بالأسواق الخارجية في الحصول على المواد الأولية، وضعف قدرتها على تلبية الطلب المحلي من المواد الاستهلاكية، حيث انخفضت نسبة تغطية الإنتاج الصناعي للطلب المحلي إلى أكثر من النصف خلال عشرة أعوام (كانت 48 % عام 1967 ثم 24 % عام 1977)، وهكذا كانت التجربة الجزائرية في مجال تطوير القطاع الصناعي حسب النموذج الاشتراكي، وأرجع خبراء عالميون هذا

الفشل إلى فشل النظام الاشتراكي في حدي ذاته، فهو نظام يعتمد على خطط لإدارة الاقتصاد ولا يعتمد على فعالية وكفاءة المؤسسات.

2- مرحلة الخصخصة (1986- إلى الوقت الحاضر): كان لانهيار أسعار النفط عام 1986 أثر كبير على الاستراتيجية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في مختلف المجالات، إذ كشف انهيار أسعار المحروقات عن الهشاشة الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، ولم تتمكن الصناعات التحويلية من خلق قطاع إنتاجي قوي خارج المحروقات، وظلت الدولة تعتمد على الريع النفطي كمورد أساسي لتمويل الاقتصاد، إن النتائج غير المرضية للسياسات الاقتصادية المعتمدة منذ الاستغلال في إطار النموذج الاقتصادي الاشتراكي دفعت الدولة الجزائرية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل الاقتراض منه بشروط إجراء التعديلات الهيكلية والإصلاحات الاقتصادية للتوجه نحو اقتصاد السوق بداية من عام 1989.

ومن شروط صندوق النقد الدولي خصخصة المؤسسات العامة التي أثبتت فشلها وعجزها عن خلق قيمة مضافة حقيقية، ومن أهم المؤسسات التي تمت خصخصتها المؤسسات الصناعية نظرا لضعف مكانتها في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتي كانت تمثل 6,7 % عام 2003 وارتفعت إلى 5,5 % عام 2008 وتحسنت عام 2016 لتصبح 7,5 %، إلا أن نسبة تبقى ضعيفة جدا ولا تعكس قدرات وإمكانيات الاقتصاد الوطني في هذا المجال سواء على مستوى المواد الأولية المتوفرة أو الأموال الضرورية للاستثمار في هذا القطاع.

وابتداء من عام 2007 اعتمدت الجزائر إطلاق سياسة النمو الصناعي، عن طريق تجسيد الاستراتيجية الصناعية الجديدة التي ترتكز على أربعة عوامل أساسية:

- إعادة تأهيل المؤسسات؛
- تنمية الإبداع لدعم التقدم والذي بدوره يغذي النمو الاقتصادي؛
- تنمية الموارد البشرية وتأهيلها من خلال التكوين؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: القطاع السياحي

يجب أن يحتوي قطاع السياحة على عدة مقومات حتى يكون فعالا ويحقق قيمة مضافة، وأغلب الدول التي لديها قطاع سياحي رائد ومتطور تمتلك هذه المقومات، والتي يمكن تقسيمها إلى مقومات جغرافية وطبيعية ومقومات تاريخية وثقافية ومقومات مادية.

1- المقومات الجغرافية والطبيعية: تتميز الجزائر بموقع جغرافي رائع تعتبر البوابة الإفريقية المطلة على أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب مالي ونيجر ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب وموريتانيا، وتعتبر أكبر دولة إفريقية حيث تبلغ مساحتها 2381741 كلم مربع، وشريط ساحلي يبلغ طوله أكثر من 1200 كلم ويتميز بشواطئه الرائعة.

تنقسم الجزائر إلى ثلاث مناطق أساسية من الشرق إلى الغرب بالتوازي:

1-1- منطقة الساحل (الشمال): تمتد على شكل شريط ضيق على طول الساحل، تتكون أراضي هذا المنطقة من سلاسل صخرية عالية وعدد من الشواطئ والخلجان، وتتميز بمناخ متوسطي حيث تبلغ درجة حرارة 18 درجة في الفترة من أكتوبر إلى أفريل، بينما تصل درجة الحرارة في شهري جويلية وأوت إلى 30 درجة، ويكون الطقس حارا ورطبا.

1-2- منطقة التل: تتكون من عدد من لسهول الداخلية المنخفضة والسهول الساحلية المرتفعة، وتوجد في هذه المنطقة الأراضي الصالحة للزراعة، وتتميز بمناخ شبه قاري يتميز بموسم طويل بارد ورطب من أكتوبر إلى ماي، حيث تصل درجة الحرارة إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق، وتتميز باقي أشهر السنة بدرجات حرارة حارة تفوق 30 درجة.

1-3- منطقة الصحراء: تمثل أكبر مساحة من الأراضي الجزائرية حيث تحتل حوالي 80 % من الأراضي الجزائرية، وفي الشمال الشرقي منها توجد منطقة تتجمع فيها الواحات، وتتميز بمناخ صحراوي مع موسم طويل من ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة في بعض أحيان إلى 40 درجة، وتتميز باقي أشهر السنة بمناخ متوسطي ودافئ، مما يتيح النشاط السياحي في فصل الشتاء.

وتتمتع الجزائر بعدة ثروات طبيعية مثل الحمامات المعدنية منها: حمام بوغرارة بتلمسان وحمام بوحنيفة بمعسكر وحمام بوحجر بعين تيموشنت وحمام ريغة بعين الدفلى وحمام الصالحين ببسكرة وحمام قرقور بسطيف ومحطة العلاج بمياه البحر بسيدي فرج بالعاصمة وحمام سيدي سليمات بتيسمسيلت.

تتملك أيضا مجموعة من الحظائر الوطنية منها الحظيرة الوطنية للقالة وحظيرة غابات الأرز بثنية اللحد وحظيرة جرجرة وحظيرة الطاسيلي وغيرها.

2- المقومات التاريخية والثقافية: تتمثل في أهم المناطق التاريخية التي تعبر عن تاريخ الجزائر، وتعتبر وجهة سياحية بامتياز والمتمثلة في الآثار الرومانية بالقنطرة، الآثار الإسلامية مثل قبر الصحابي عقبة بن نافع، الأضرحة العملاقة في تابلبالة حيث يصل طول الضريح إلى 7 أو8 أمتار، والقصور القديمة في الجنوب الغربي مثل القنادسة وتاغيت، شواهد ومقبرة تنهنان وكنيسة الأب فوكو، المواقع الأثرية تحتوى على نقوش حجرية في قالمة وحقول الحلزون في تبسة، آثار ومدافع ومجسمات تشير إلى دولة نوميديا، الآثار الرومانية والبيزنطية في الولايات الشمالية الشرقية، الآثار الإسلامية مثل الزوايا والمساجد القديمة.

تتميز الجزائر أيضا بعدة مقومات ثقافية منها: المتحف الوطني للمجاهد بالعاصمة والمتحف الوطني للفنون الجميلة بالعاصمة والمتحف الوطني الباردو بالعاصمة والمتحف الوطني بقسنطينة ومتحف هيبون بعنابة.

3- المقومات المادية: تعتبر الإمكانيات المادية التي يمتلكها القطاع السياحة ضعيفة جدا ولا تصل إلى المستوى المطلوب خاصة في حالة مقارنتها بتونس والمغرب، وهذا ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي

وتقديم الخدمات المختلفة للسياح منخفضة وهي أقل من المتوسط العالمي المقدر ب 12,5 %، وتقاس هذه النسبة بقدرة الدول الاستيعابية في مجال الجذب السياحي وتقديم الخدمات غالبا ما يكون مؤشرا على نسبة السياح إلى عدد السكان، ونجد في الدول السياحية الراسخة أن هذه النسبة فاقت 100 %، أي أن الدولة قادرة على استقبال طول السنة عدد من السياح يفوق عدد سكانها، وتوفير لهم كامل الخدمات مثل الإقامة والنقل والغذاء...إلخ، على سبيل مثال بلغت النسبة في فرنسا 126 % وإسبانيا 129 % والنمسا 244 %، أما الدول العربية فقد فاقت هذه النسبة 100 % في ثلاث دول سنة 2005 وهي قطر 114,7 % والإمارات العربية المتحدة 143 % والبحرين 538,4 %.

المطلب الثالث: قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر

تتضمن الدراسة تقديرا لمعامل هيرفندال – هيرشمان للتنويع الاقتصادي، بناءا إلى ستة متغيرات متمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات والإيرادات العامة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت والتشغيل، حيث سيتم قياس التنويع الاقتصادي لكل متغير على حدى، وبما أن التنويع ظاهرة متعددة الأبعاد فسيتم تقدر مؤشر مركب للتنويع من خلال أخذ الوسط الحسابي لمؤشر هيرفندال – هيرشمان لكل المتغيرات السابقة لتوفير بيانات متكاملة عنها تغطي الفترة (2001-2020).

أولا: التنويع في الناتج المحلي الإجمالي

تعتمد عملية تحليل تنوع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج إلى ستة قطاعات أساسية والمتمثلة في الفلاحة، المحروقات، الصناعة، البناء والأشغال العامة، النقل والاتصالات، التجارة والخدمات، والجدول التالي يوضح لنا نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (3-7): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2001-2020) (الوحدة: %)

السنوات	الزراعة	المحروقات	الصناعة	البناء والأشغال العامة	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات
2001	11,94	42,94	9,13	9,28	8,80	17,91
2002	11,44	41,61	9,26	10,15	9,35	18,19
2003	11,99	44,52	8,27	9,33	9,09	16,79
2004	11,83	46,46	7,61	8,99	10,05	15,50
2005	9,04	53,01	6,50	7,85	10,02	13,58
2006	8,73	53,73	6,12	8,31	10,12	13,00
2007	8,81	52,04	5,97	9,12	10,23	13,82
2008	7,81	54,58	5,58	9,34	8,91	13,78
2009	11,56	39,77	7,08	12,42	10,74	18,42

2010	10,51	43,94	6,39	12,37	9,67	17,11
2011	10,42	46,79	5,85	11,12	9,46	16,37
2012	11,39	44,99	5,84	12,30	9,57	16,91
2013	12,76	39,11	5,96	12,21	11,21	18,57
2014	13,38	35,64	6,32	13,06	11,70	19,90
2015	15,53	25,62	7,38	14,93	13,37	23,18
2016	16,39	23,77	7,50	15,27	13,79	23,29
2017	15,82	26,99	7,45	15,10	14,01	20,63
2018	15,40	29,45	7,16	14,31	13,58	20,09
2019	16,05	25,32	7,40	15,81	14,24	21,19
2020	20,92	16,98	8,40	17,57	15,30	22,97
متوسط الفترة	12,56	39,36	7,06	11,89	11,17	18,06

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع الإلكتروني http//www.ons.dz .

نلاحظ من الجدول السابق أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات والذي يمثل نسبة كبيرة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث تبلغ في متوسط الفترة حوالي 39,36 %، ثم قطاع التجارة والخدمات يأتي في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ حوالي 18,06 % خلال فترة دراسة، وبعدها قطاع الفلاحة الذي يبلغ في متوسط الفترة 12,56 %، ثم قطاعي البناء والأشغال العامة والنقل والاتصالات اللذان يبلغان نفس النسبة تقريبا، ثم في النهاية نجد قطاع الصناعة بنسبة ضعيفة جدا لا تتجاوز 7,06 % كمتوسط لهذه الفترة، إن هذه النسب تعكس لنا بأن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على قطاع المحروقات بدرجة كبيرة في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها ضعيفة جدا.

كما نلاحظ أنه خلال سنوات الأخيرة انخفاض في نسبة مساهمة قطاع محروقات في تكوين الإنتاج محلي الإجمالي مقارنة بسنوات السابقة وارتفاع نسبة مساهمة بقية القطاعات الأخرى.

ولتقييم التنويع الاقتصادي الذي تعرفه البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري، تم حساب معامل هيرفندال – هيرشمان للفترة الزمنية (2001-2020) لمكونات الناتج المحلي الإجمالي، ونتائج التقدير تظهر في الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-3): معامل هيرفندال – هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي

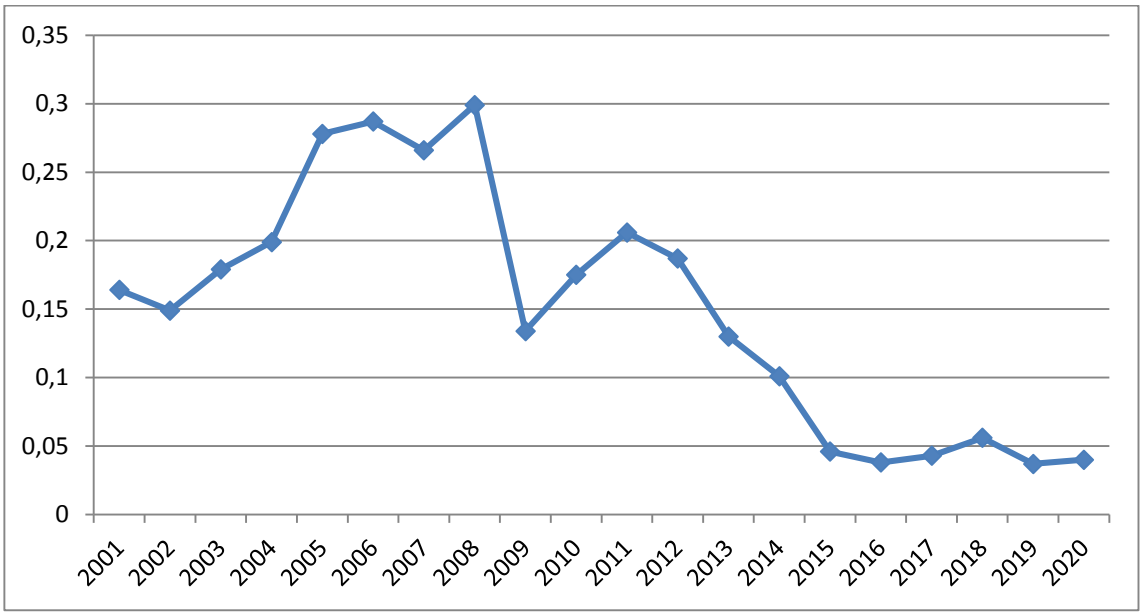

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معادلة هيرفندال – هيرشمان والجدول رقم (3-7).

من الشكل أعلاه نلاحظ انخفاض قيمة المؤشر من سنة 2001 إلى 2020، ثم بعد ذلك نلاحظ ارتفاع قيمه من 0,179 عام 2003 إلى 0,299 عام 2008 ثم يعود إلى الانخفاض عام 2009 يرتفع مرة أخرى عام 2011، وبعد ذلك وإلى غاية 2020 نلاحظ انخفاض قيمة المؤشر لتقارب الصفر بقيمة 0,04، وبالتالي يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري أصبح أكثر تنوعا أو هناك تفسيرا آخر، لأن حساب قيمة مؤشر هيرفندال – هيرشمان يخضع لحصة كل قطاع من قطاعات الإنتاج x_i/x وبالتالي فإن قيمته تخضع لتغير هذه النسبة، وبالتالي يمكن تفسير تراجع قيمة المؤشر إلى تراجع حصة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يؤكد لنا أن هذا المؤشر لا يعطي درجة دقيقة للتنويع الاقتصادي.

ثانيا: التنويع في الصادرات

يستند تحليل تنويع الصادرات على هيكل الصادرات السلعية، والتي يتم توزيعها على ستة مجموعات رئيسية وهي المواد الغذائية والمشروبات، التموين الصناعي، الوقود ومواد التشحيم، الآلات والسلع التجهيزية، معدات النقل وقطاع غيار، السلع الاستهلاكية، ونسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات السلعية في الجزائر مبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-8): المساهمة في إجمالي الصادرات السلعية بالجزائر خلال الفترة (2001-2020)

(الوحدة: %)

السنوات	الوقود ومواد التشحيم	المواد الغذائية	التموين الصناعي	الآلات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطاع غيار	سلع استهلاكية
2001	96,35	0,15	2,99	0,18	0,13	0,02
2002	96,05	0,22	3,26	0,23	0,12	0,12
2003	97,27	0,19	2,31	0,07	0,05	0,12
2004	97,81	0,23	1,76	0,05	0,12	0,03
2005	98,05	0,15	1,69	0,05	0,04	0,02
2006	97,91	0,16	1,83	0,03	0,06	0,02
2007	97,81	0,15	1,95	0,02	0,04	0,03
2008	97,55	0,19	1,53	0,03	0,04	0,71
2009	97,69	0,25	1,94	0,05	0,05	0,03
2010	97,38	0,55	1,99	0,03	0,02	0,02
2011	97,20	0,48	2,26	0,02	0,02	0,01
2012	97,91	0,43	2,32	0,03	0,02	0,01
2013	96,94	0,62	2,38	0,02	0,02	0,02
2014	95,77	0,53	3,66	0,017	0,005	0,01
2015	94,11	0,67	4,85	0,02	0,03	0,02
2016	93,97	1,1	4,77	0,04	0,005	0,10
2017	94,59	0,99	4,21	0,03	0,06	0,15
2018	93,02	0,9	5,86	0,05	0,02	0,13
2019	92,73	1,15	5,81	0,05	0,08	0,19
2020	89,96	1,98	7,53	0,06	0,26	0,21

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع الإلكتروني http//www.ons.dz.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن صادرات الجزائر تتركز في مجموعة الوقود ومواد التشحيم التي تضم الصادرات النفطية حيث بلغت نسبة صادراتها 96,35 % من إجمالي الصادرات سنة 2001 و89,96 % سنة 2020 أي تراجع بمقدار6,57 %، وابتداء من عام 2009 نلاحظ انخفاض في نسبة الصادرات النفطية من

إجمالي الصادرات يقابلها ارتفاعا في نسبة صادرات التموين الصناعي بداءات من عام 2009 لتستمر في الارتفاع لتصل إلى أعلى نسبة لها في عام 2020 عند 7,53 %، ويرجع انخفاض الصادرات النفطية إلى انخفاض أسعار النفط في هذه الفترة أي ابتداء من عام 2009 ويمكن توضيح العلاقة بين أسعار النفط ونسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): العلاقة بين سعر النفط ونسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية خلال الفترة (2001-2020)

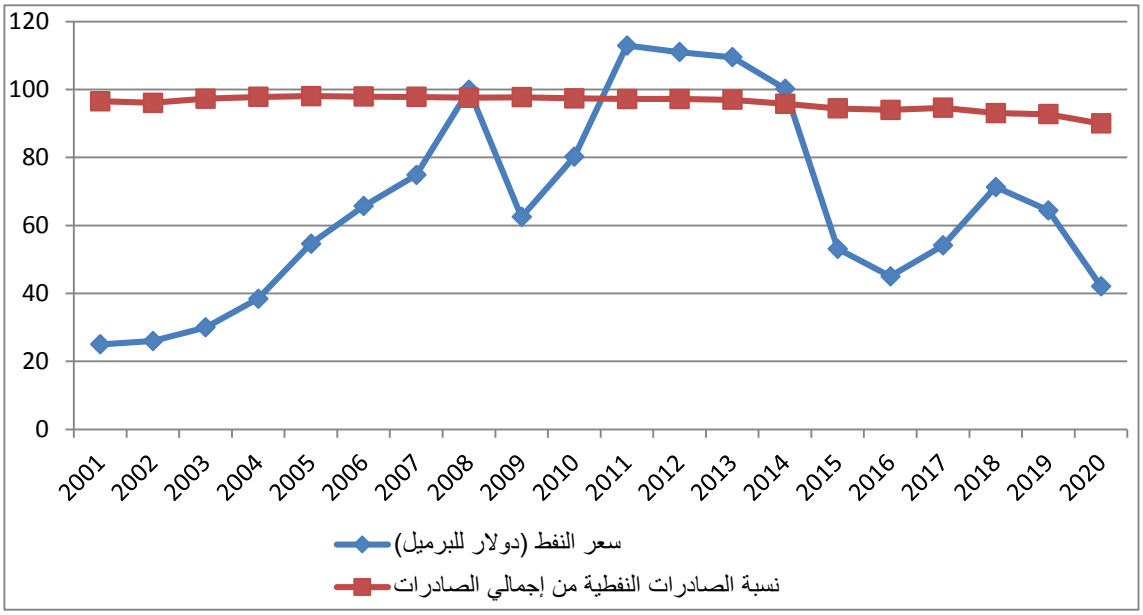

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (3-8) والتقارير السنوية لبنك الجزائر 2004 و2008 و2014 و2015 و2016 و2021.

أما بالنسبة لصادرات المواد الغذائية فنسبتها من إجمالي الصادرات ضعيفة فهي لا تتعدى 98,1 % خلال فترة الدراسة غير أنها ارتفعت نسبتها من 0,15 % من إجمالي صادرات سنة 2001 إلى 98,1 % سنة 2020، وبالنسبة لصادرات الآلات والسلع التجهيزية، معدات النقل وقطاع غيار، السلع الاستهلاكية لم تتجاوز نسبتها في متوسط الفترة (2001-2020) 0,05 % و0,06 % و0,09 % على التوالي من إجمالي الصادرات.

ولقياس تنويع الصادرات خلال الفترة (2001-2020) اعتمدت الدراسة على حساب مؤشر هيرفندال – هيرشمان خلال الفترة (2001-2020)، وتظهر نتائج التقدير في الشكل التالي، حيث تم إعداد بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

الشكل رقم (3-5): معامل هيرفندال – هيرشمان لتنويع الصادرات

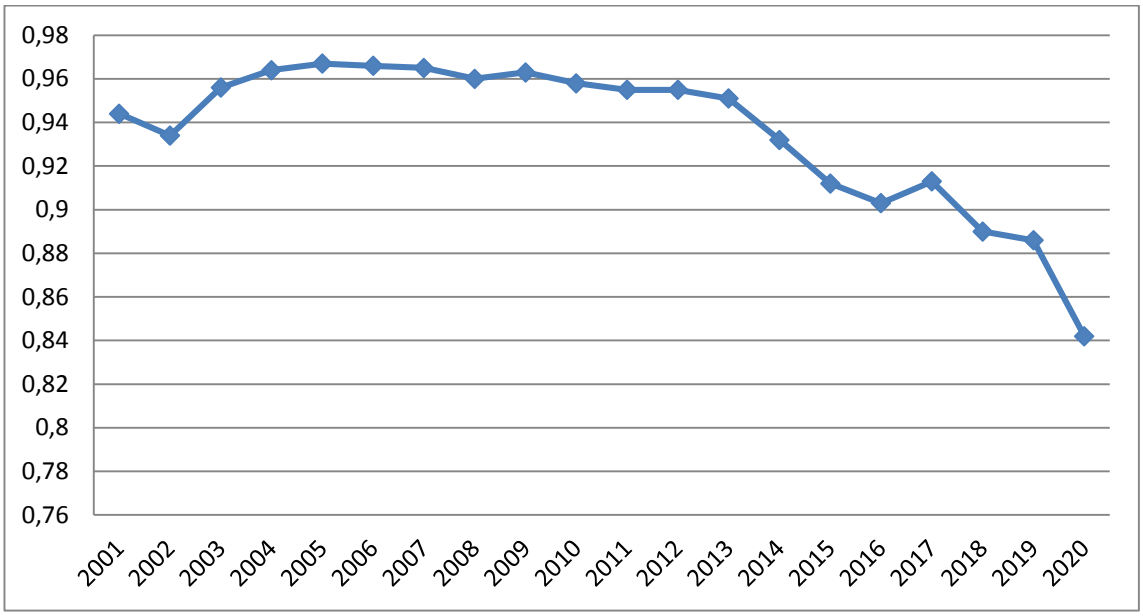

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معادلة هيرفندال – هيرشمان والجدول رقم (3-8).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المؤشر هيرفندال – هيرشمان لتنويع الصادرات خلال فترة الدراسة تتراوح بين 0,967 و0,842 تدل هذه القيمة على أن الهيكل السلعي لصادرات الجزائر بعيد جدا لدرجة التنويع المقبولة لأن المؤشر بعيدا جدا عن الصفر، بمعنى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على إنتاج وتصدير النفط.

ثالثا: تنويع الواردات

نظرا لأن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي سلعا والخدمات لا ينتجها، فإن التنويع في الواردات يمثل جانبا هاما من جوانب التنويع الاقتصادي، إذ يمتثل تطور هيكل الواردات تغيرا في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني، وللوصول إلى تقييم مدى تحقيق الاقتصاد الجزائري للتنويع في هيكل الواردات، تم الاعتماد على توزيع الواردات حسب المجموعات السلعية الأساسية المتماثلة لتوزيع الصادرات.

الجدول رقم (3-9): التوزيع النسبي لواردات الجزائر حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة (2001-2020) (الوحدة: %)

السنوات	الوقود ومواد التشحيم	المواد الغذائية	التموين الصناعي	الآلات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع غيار	السلع الاستهلاكية
2001	1,34	22,22	31,91	25,31	10,72	8,48
2002	1,14	21,37	30,99	25,88	11,86	8,76
2003	0,71	19,39	30,67	28,12	11,90	9,21
2004	0,83	18,66	28,65	28,41	14,11	9,33

9,35	18,34	26,78	16,24	16,28	0,83	2005
8,87	14,08	25,52	34,55	16,12	0,85	2006
8,41	16,45	22,31	35,76	16,38	0,69	2007
7,71	16,08	20,95	36,58	18,06	0,63	2008
7,52	16,95	24,74	36,61	13,71	0,48	2009
7,99	16,27	24,82	36,64	13,03	1,24	2010
7,76	15,05	23,60	31,54	20,61	1,44	2011
9,22	16,18	17,5	29,39	15,96	9,84	2012
10,80	17,83	19,46	28,90	15,04	7,97	2013
9,42	16,27	22,7	30,71	15,98	4,91	2014
9,51	13,78	24,78	32,14	15,20	4,60	2015
10,79	11,60	25,41	33,64	15,13	3,42	2016
9,91	11,15	25,03	33,11	16,48	4,32	2017
8,99	14,44	23,4	34,79	16,05	2,33	2018
9,58	12,01	21,9	36,64	16,45	3,42	2019
10	6,86	22,04	37,85	20,58	2,67	2020

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع الإلكتروني http//www.ons.dz.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه يوجد تنويع في هيكل الواردات وتغيرات في توزيعها، مع انخفاض واردات المواد الغذائية من 22,22 % سنة 2001 إلى 20,58 % سنة 2020 أي انخفاض يقدر ب 1,64 %، وهو ما يعكس التطور الذي عرفته صناعة المواد الغذائية في الجزائر، كذلك سجلت واردات الآلات والسلع التجهيزية انخفاضا من 25,31 % سنة 2001 إلى 22,04 % سنة 2020 أي ب 3,27 %، كذلك معدات النقل وقطع غيار من 10,72 % سنة 2001 إلى 6,86 % سنة 2020، أما بالنسبة لواردات التموين الصناعي أخذة نسبا معتبرة فكانت مساهمتها النسبية في الواردات 37,85 % سنة 2020 هذا ما يعكس ضعف القاعدة الصناعية في الجزائر، أما السلع الاستهلاكية فقد ارتفعت نسبتها من إجمالي واردات من 8,48 % سنة 2001 إلى 10 % سنة 2020، وتعكس جميع هذه الفئات من السلع ضعف القدرة الإنتاجية المحلية لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني مما أدى إلى تنويع الواردات.

ولمزيد من التفصيل اعتمدت قياس تنويع الواردات في الجزائر وفق مؤشر هيرفندال – هيرشمان للفترة (2001-2020)، وتظهر نتائج التقدير في الشكل التالي.

الشكل رقم (3-6): معامل هيرفندال – هيرشمان لتنويع الواردات

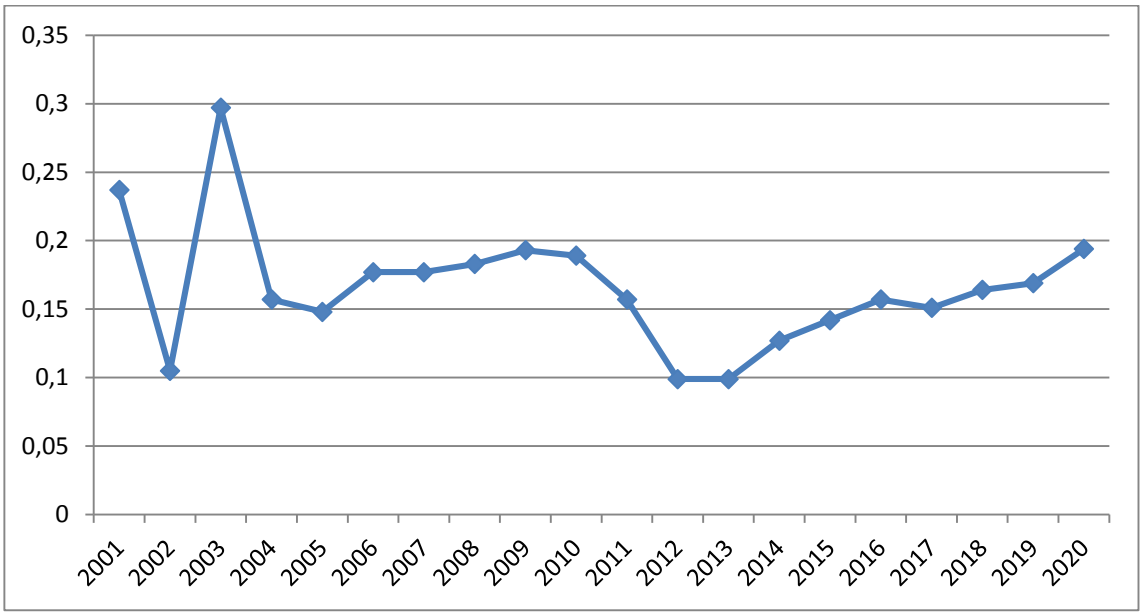

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معادلة هيرفندال – هيرشمان والجدول رقم (3-9).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المؤشر هيرفندال – هيرشمان لتنويع الواردات خلال فترة الدراسة تتراوح بين 0,099 و0,297، مما يعني عدم وجود تغير واضح في الواردات خلال فترة الدراسة، حيث ظلت الواردات متنوعة ولم ترتكز على فئات معينة من السلع.

رابعا: تنويع الإيرادات

تلعب الإيرادات العامة دورا رئيسيا في تنويع القاعدة الاقتصادية، وفي الجزائر تعتمد الإيرادات العامة إلى حد كبير على الإيرادات الجباية البترولية، وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي يصاحبه زيادة في نسبة الإيرادات الجباية العادية (الضرائب المباشرة ورسوم القيمة المضافة وضرائب الطابع والتسجيل والحقوق الجمركية) والإيرادات غير الجبائية إلى إجمالي الإيرادات العامة، والجدول التالي يبين توزيع الإيرادات العامة في الجزائر.

الجدول رقم (3-10): توزيع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)

(الوحدة: %)

السنوات	إيرادات الجباية العادية	إيرادات الجباية البترولية	إيرادات غير جبائية
2001	26,45	63,53	10,02
2002	30,12	58,81	11,07
2003	26,59	65,08	8,33
2004	26,03	66,62	7,35
2005	20,78	73,56	5,66
2006	19,81	74,56	5,63

2007	20,79	73,53	5,68
2008	33,26	59,10	7,64
2009	35,01	58,83	6,16
2010	42,21	48,84	8,95
2011	42,58	44,94	12,48
2012	50,17	39,93	9,90
2013	52,14	41,48	6,38
2014	53,25	40,17	6,58
2015	51,72	37,85	10,43
2016	49,33	33,57	16,90
2017	43,49	35,17	21,34
2018	42,45	36,77	20,78
2019	43,07	38,15	18,78
2020	51,33	27,27	21,40

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع الإلكتروني http//www.ons.dz.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه خلال الفترة (2001-2009) شكلت مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة الحصة الأكبر حيث تجاوزت نسبة 58 % وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، في حين كانت مساهمة إيرادات الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة بين 20 % و35 % خلال الفترة (2001-2009) أما إيرادات غير جبائية كانت نستها من إجمالي إيرادات عامة منخفضة جدا لا تتعدى 12 % خلال هذه الفترة، ثم بداية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020 نلاحظ ارتفاع في نسبة مساهمة إيرادات جباية العادية حيث بلغت سنة 2020 نسبة 51,33 % من إجمالي الإيرادات العامة وانخفاض في نسبة مساهمة إيرادات الجباية البترولية إلى27,27 % سنة 2020 كذلك ارتفاع في نسبة مساهمة إيرادات غير جبائية إلى 21,40 % سنة 2020 بعدما كانت 8,95 % سنة 2010، وهذا ما يعد مؤشر إيجابيا للتنويع الاقتصادي.

ولمزيد من التفصيل اعتمدت قياس تنويع الإيرادات العامة في الجزائر وفق مؤشر هيرفندال – هيرشمان للفترة (2001-2020)، وتظهر نتائج التقدير في الشكل التالي.

الشكل (3-7): معامل هيرفندال – هيرشمان لتنويع الإيرادات العامة

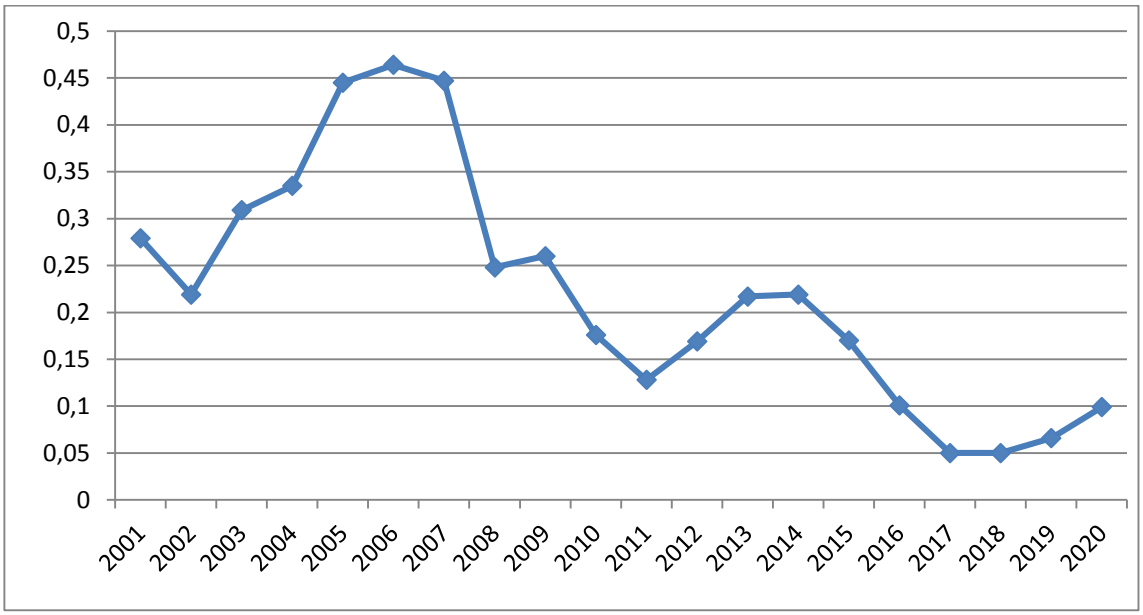

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معادلة هيرفندال – هيرشمان والجدول رقم (3-10).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن قيم معامل هيرفندال – هيرشمان قد شهد تذبذبات متباينة خلال كل فترة مدروسة، فقد ارتفع من 0,279 سنة 2001 إلى 0,477 سنة 2007 وهذا راجع إلى اعتماد الإيرادات العامة على الإيرادات الجباية البترولية بشكل كبير، ثم انخفض من 0,477 سنة 2007 إلى 0,05 سنة 2017 مما يشير إلى درجة عالية من التنويع في الإيرادات حيث اقتراب المؤشر من الصفر في هذه السنة، وبعد ذلك نلاحظ ارتفاع ضئيل في قيمة المؤشر ليصل إلى قيمة 0,099 سنة 2020.

خامسا: التنويع في التشغيل

يعتبر مؤشر توزيع العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية، من محاور المهمة التي يمكن أن تلعب دورا أساسيا في تحقيق التنويع الاقتصادي، لأن تنويع هيكل الإنتاج يتطلب تنويع توزيع العمالة التي تقوم بالعملية الإنتاجية، ويبين الجدول الموالي توزيع القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية.

الجدول رقم (3-11): توزيع القوى العاملة حسب الأنشطة الإنتاجية في الجزائر خلال الفترة (2001-2020) (الوحدة: %)

السنوات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	التجارة والخدمات
2001	21,06	13,82	10,44	54,68
2003	21,13	12,03	11,97	54,87
2004	20,74	13,60	12,41	53,25
2005	17,16	13,16	15,07	54,61
2006	18,15	14,25	14,18	53,42

2007	13,62	11,96	17,73	56,69
2008	13,69	12,48	17,22	56,61
2009	13,11	12,61	18,14	56,14
2010	11,67	13,37	19,37	55,23
2011	10,77	14,24	16,62	58,37
2012	9	13,1	16,3	61,6
2013	10,6	13,0	16,6	59,8
2014	8,8	12,6	17,8	60,8
2015	8,7	13,0	16,8	61,6
2016	8,7	13,0	16,6	61,7
2017	8,6	13,9	16,8	60,7
2018	10,4	13,5	17,2	58,9
2019	9,6	12,85	16,76	60,79

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى:

- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع الإلكتروني http//www.ons.dz.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2022، ص 107.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر حصة في التشغيل حسب النشاطات الإنتاجية يحتلها نشاط التجارة والخدمات الذي تجاوز نسبة 60 % خلال الفترة (2001-2020)، ثم بعد ذلك قطاع الفلاحة الذي انخفض حصته من إجمالي العمالة من 21,06 % سنة 2001 إلى 9,6 % سنة 2019، ويحتل قطاع الصناعة نسبة لا تتجاوز 14,25 % من إجمالي العمالة خلال الفترة (2001-2019)، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد ارتفعت حصته في التشغيل من 10,44 % سنة 2001 إلى 16,76 % سنة 2020.

للتوضيح أكثر اعتمدت الدراسة قياس تنويع التشغيل، حسب مؤشر هيرفندال – هيرشمان للفترة (2001-2020)، وتظهر نتائج التقدير في الشكل التالي.

الشكل رقم (3-8): معامل هيرفندال – هيرشمان لتنويع التشغيل

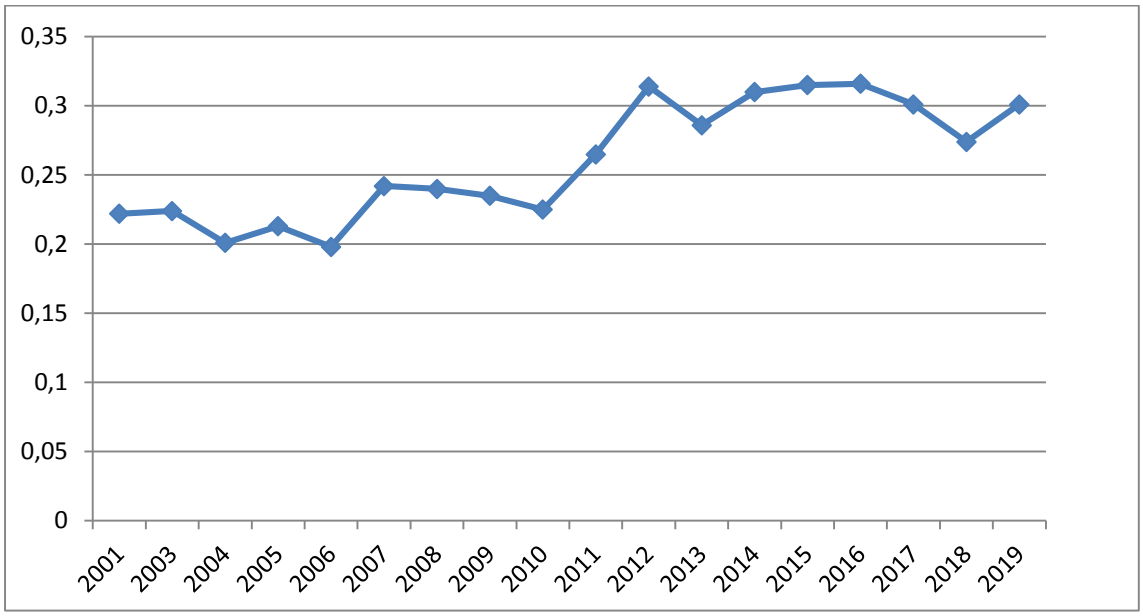

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معادلة هيرفندال – هيرشمان والجدول رقم (3-11).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المؤشر هيرفندال – هيرشمان لتنويع التشغيل خلال فترة الدراسة تتراوح بين 0,198 و0,316، وهذا ما يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي.

سادسا: التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يتمثل إجمالي رأس المال الثابت في إجمالي الاستثمار المحلي سابقا ويتكون من إجمالي النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد بالإضافة إلى صافي التغيرات في مستويات المخزون، وتشمل الأصول الثابتة تحسين الأراضي وبناء الأسوار والفنادق وقنوات تصريف المياه وشراء الآلات والمعدات وبناء الطرق والسكك الحديدية والمدارس والمستشفيات والمكاتب والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية، والمخزونات هي مخزون السلع التي تحتفظ بها الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة في الإنتاج أو المبيعات والأعمال الجاري تنفيذها[1].

يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت أحد المتغيرات الهامة التي تبين تطورات التنويع الاقتصادي، لأنه يسلط الضوء على اتجاهات الاستثمار وتطوره [2]، ونظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط فمن المفيد معرفة اتجاهات قرارات الاستثمار وتوضيح ما إذا كانت الاستثمارات مرتكزة في قطاع معين أم أنها موزعة بالتساوي على مختلف القطاعات الاقتصادية، للوصول إلى هذا الهدف سيتم تتبع توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بين التراكم الخام لرأس المال الثابت والتغير في المخزون.

[1] محمد كريم قروف، التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[2] ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الجدول رقم (3-12): التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2001-2020) **(الوحدة: %)**

السنوات	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	
	التراكم الخام لرؤوس الأموال الثابتة	التغير في المخزون
2001	85,09	14,91
2002	80,16	19,84
2003	79,39	20,61
2004	72,21	27,79
2005	70,67	29,33
2006	76,39	23,61
2007	76,05	23,95
2008	77,64	22,36
2009	81,51	18,49
2010	88,68	11,32
2011	90,33	9,67
2012	78,57	21,43
2013	78,80	21,20
2014	82,02	17,98
2015	83,23	16,77
2016	84,62	15,38
2017	83,05	16,05
2018	84,96	15,06
2019	85,01	14,09
2020	92,12	7,88

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى:

- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع الإلكتروني http//www.ons.dz.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2017، ص 105.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي، جوان 2022، ص 101.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التراكم الخام لرؤوس الأموال الثابتة تمثل نسبة أكبر لإجمالي تكوين رأس المال الثابت التي فاقت 70 % خلال فترة الدراسة، مقارنة مع التغير في المخزون الذي يمثل نسبة ضعيفة لا تتعدي 30 % من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، كما نلاحظ أن هناك زيادة في نسبة التراكم الخام لرؤوس الأموال الثابتة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت من 85,09 % سنة 2001 إلى 92,12 % سنة 2020، في مقابل انخفاض في نسبة تغير في المخزون إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت من 14,19 % سنة 2001 إلى 7,88 % سنة 2020، مما يدل أن التنويع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال لا يزال يعرف اتجاها عاما نحو دعم النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد.

للتوضيح أكثر اعتمدت الدراسة قياس معامل هيرفندال – هيرشمان لإجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة (2001-2020)، وتبرز نتائج التقدير في الشكل المولي.

الشكل رقم (3-9): معامل هيرفندال – هيرشمان لإجمالي تكوين رأس المال الثابت

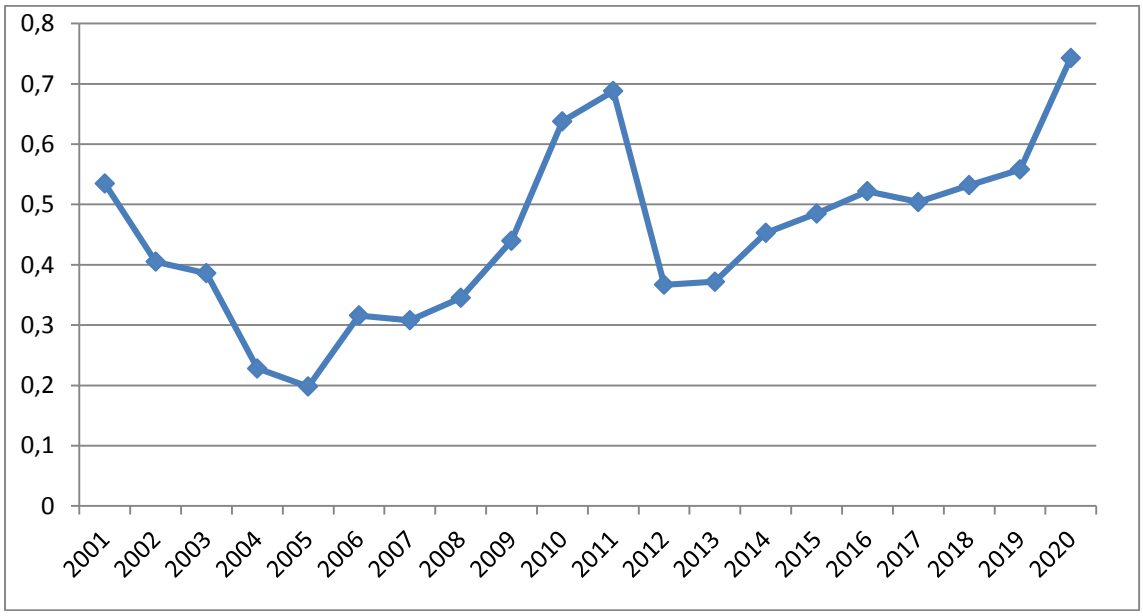

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معادلة هيرفندال – هيرشمان والجدول رقم (3-12).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة مؤشر هيرفندال – هيرشمان لإجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال فترة الدراسة تتراوح بين 0,198 و0,743، ويشير هذا بوضوح إلى عدم تنويع اقتصادي كبير في توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

سابعا: المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي

تنطلق هذه الدراسة من اعتبار أن التنويع الاقتصادي ظاهرة ذات الأبعاد متعددة ولا يقتصر حدوثها على التغييرات في هيكل الدخل والإنتاج، ومن هذا المنطلق ستستفيد الدراسة من الإحصاءات الرسمية المتوفرة لتقدير المؤشر الإجمالي للتنوع الاقتصادي، وذلك من خلال أخذ الوسط الحسابي لمعاملات هيرفندال – هيرشمان لستة متغيرات

تتوفر عنها بيانات إحصائية عن الفترة الزمنية بأكملها (2001-2020) وهي الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات والإيرادات العامة والتشغيل وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

يعد المؤشر المركب مقياس مرضي للتنويع الاقتصادي لعدم اعتماده على بعد واحد من أبعاد التنويع الاقتصادي بل يشمل ستة أبعاد متداخلة، حيث يتمثل البعد الأول في النشاط الإنتاجي ومصادر الناتج المحلي الإجمالي، والبعد الثاني في تركيبة الصادرات المعتمدة في الجزائر بشكل أساسي على الصادرات النفطية، أما البعد الثالث فيتمثل في هيكل الواردات حيث أن أي تغيير جوهري في هيكل الإنتاج يؤدي بالضرورة إلى تغييرات موازية في هيكل الواردات، والبعد الرابع هو هيكل الإيرادات العامة وتقسيمها بين الإيرادات النفطية وغير النفطية، أما البعد الخامس والمتمثل في الهيكل التشغيلي وتوزيعه بين مختلف الأنشطة الإنتاجية، وأخيرا البعد السادس هو إجمالي تكوين رأس المال الثابت الذي يعكس بدوره توزيع الاستثمارات في الأصول الاستثمارية الثابتة، والشكل التالي يبين تطور المؤشر المركب للتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2020).

الشكل رقم (3-10): مؤشر المركب للتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2020)

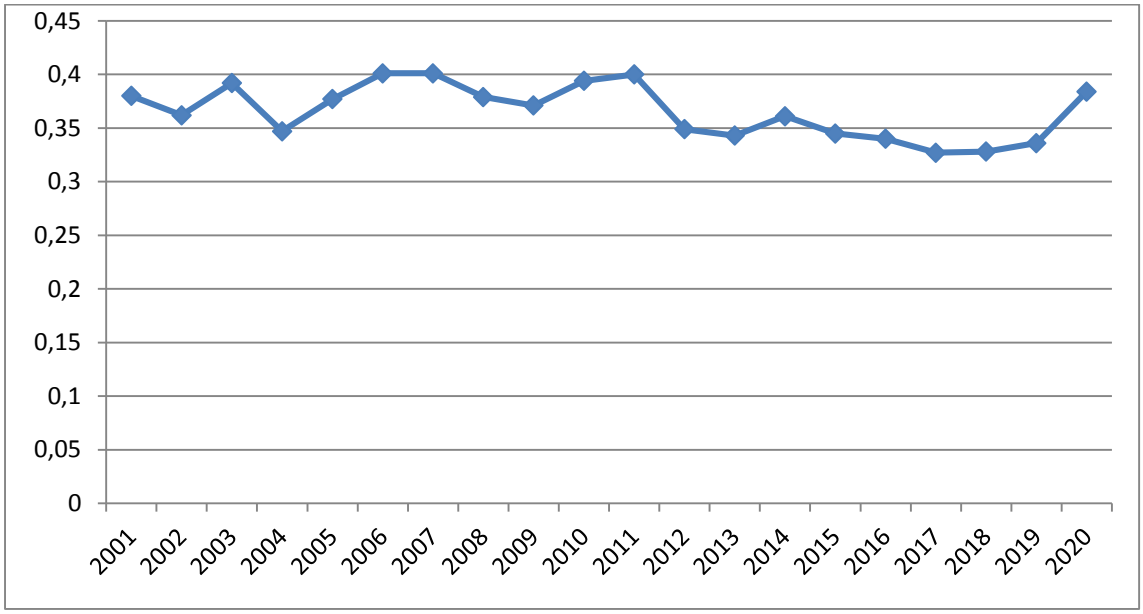

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الأشكال رقم (3-3) و(3-5) و(3-6) و(3-7) و(3-8) و(3-9).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي قد بلغت 0,380 سنة 2001 وارتفعت قيمته إلى 0,384 سنة 2020، إلا أن الفترة ككل عرفت استقرار عند نفس الحدود تقريبا باستثناء الحالة التي ارتفع فيها المؤشر حيث وصل 0,401 في عامي 2006 و2007، وتعتبر هذه القيم ثابتة للمعامل هيرفندال – هيرشمان المركب دليل على أن الاقتصاد الجزائري يتمتع بمستوى مقبول إلى حد ما من توزيع أنشطته بالتساوي على عدد كبير من المنتجات أو القطاعات، وهذا المؤشر سجل متوسط 0,366 خلال هذه الفترة، مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري لم يحقق الدرجة الكافية من التنويع الاقتصادي، كما أن الفترات الزمنية التي ارتفعت فيها درجة

التنويع الاقتصادي هي نفسها التي انخفضت فيها الإيرادات النفطية، في حين رافق انخفاض درجة التنويع بشكل كبير ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وصادراته وإيراداته.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي في الجزائر

إن توجيه السياسة الإنفاق بهدف دعم النمو خارج المحروقات خاصة في ظل الارتباط بين الإيرادات العامة والإيرادات النفطية، يتطلب الأمر العديد من الإجراءات والإصلاحات في سياسة الإنفاق العام لتعزيز دوره في تحقيق التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: ترشيد الإنفاق العام لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

إن ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته ضرورة حتمية فرضتها التقلبات الحالية في أسواق النفط الدولية، حيث أثرت هذه التقلبات على اقتصاد الدول الريعية بشكل عام وعلى الجزائر بشكل خاص، وذلك بسبب اعتمادها على مورد واحد وهو النفط، وهذا يوضح أهمية ترشيد النفقات كضرورة ملحة قبل بداية بعملية تنويع الاقتصادي لأن الرشادة في التنويع ركيزة رئيسية لمحاربة هدر المال العام، كما تكتسب التوجيهات الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن الاستعمال الرشيد للإنفاق العام أهمية من خلال[1]:

– خفض الإنفاق من خلال عدة وسائل منها زيادة مشاركة القطاع الخاص وخفض النفقات العامة من خلال الضغط على التوظيف العام أو خفض الدعم والنفقات العسكرية؛

– إعادة توجيه الإنفاق العام من خلال تغيير هيكله بالتركيز على المجالات ذات الإنتاجية العالية، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الحكومية الإنتاجية ذات الجودة العالية وفق معايير المردودية الاقتصادية؛

– مراعاة الشفافية لتعزيز ترشيد الإنفاق العام: وذلك بتطبيق الممارسات السليمة على مبادئ الحوكمة والمسائلة والشفافية عن طريق الإفصاح الكامل لكل المعاملات المالية؛

– إعادة بنية المؤسسات وتطهيرها من الفساد المالي والإداري: تمثل الحوكمة والقطاع الخاص والمجتمع المدني الدعائم الثلاث لمحاربة الفساد المالي والإداري من خلال إدارة الموارد المتاحة بشكل رشيد وإخضاع كافة العمليات للرقابة لمحاربة الفساد وتحقيق الشفافية؛

– تخفيض التضخم في الجهاز الإداري للحكومة وضرورة ترشيد الواردات عن طريق تكوين لجان تعمل على تقليل استيراد السلع غير الضرورية ذلك بإتباع سياسة استيراد عامة انتقائية.

[1] أوكيل حميدة، التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية غير النفطية وترشيد الإنفاق الحكومي، مجلة معارف، المجلد 11، العدد 20، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2016، ص ص 265-266.

لابد أن يرتبط الترشيد كذلك كل من النفقات الجارية والنفقات التجهيزية[1]:

* فيما يخص النفقات الجارية، فإن ترشيد الدعم باستهداف الفئات الضعيفة من السكان أصبح ضرورة حتمية في ظل العدالة، ونظرا لضرورة الترشيد الاقتصادي عن طريق إصلاح نظام الدعم وتطوير شبكات الضمان والحماية الاجتماعية ورفع مستوى كفاءة الخدمات الاجتماعية وخاصة أنظمة التعليم والصحة والتقاعد.

* وفيما يخص النفقات التجهيز، فيجب تعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لرفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص جديدة لتمويل مشاريع البنية التحتية، ورفع كفاءة الإنفاق العام في تسيير المشاريع الاستثمارية بإضافة إلى ذلك خلق المزيد من فرص العمل.

المطلب الثاني: أثر الدعم الحكومي على القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات

بعد تطرقنا إلى ترشيد الإنفاق العام لتحقيق التنويع الاقتصادي، سنتناول في هذا المطلب تأثير الدعم الاقتصادي الحكومي على القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، ونذكر هنا على وجه التحديد قطاعات الصناعة التحويلية والفلاحة والسياحة، وهي قطاعات التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنويع الاقتصاد الجزائري.

أولا: الصناعة التحويلية

يلعب قطاع الصناعة التحويلية دورا كبيرا في اقتصاديات الدول فيما يخص تنويع الإيرادات وتحقيق معدلات نمو متسارعة بمحتويات جاذبة وتشكيلات صناعية متنوعة في عالم يشهد المزيد من الانفتاح والتحرر، وتقليص المسافات والحواجز، إذ تضطر جميع الدول إلى العمل وسط المنافسة والسباق لتحقيق أهداف النمو والاستدامة[2].

وفي الجدول التالي سنعرض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

[1] عماري فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص ص 175-176.

[2] ربيعة حملاوي، سالم حسين، الشراكة الصناعية كآلية لدعم وتنمية مشاريع الصناعات التحويلية في الجزائر: سبل النهوض من الأزمة، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 11، العدد 1، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2016، ص 76.

الجدول رقم (3-13): نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2001-2020) (الوحدة: %)

السنوات	المناجم والمحاجر	ص ح م م ك إ*	مواد البناء والزجاج	الكيمياء والمطاط والبلاستيك	صناعات الفلاحية والغذائية	صناعات نسيجية	صناعات جلود وأحذية	صناعة الخشب والورق	مجموع
2001	0,18	0,98	0,94	0,54	3,15	0,35	0,06	0,33	6,53
2002	0,15	0,94	0,99	0,62	3,16	0,33	0,07	0,37	6,63
2003	0,13	0,88	0,78	0,55	2,76	0,31	0,06	0,32	5,79
2004	0,11	0,81	0,81	0,51	2,5	0,26	0,05	0,3	5,35
2005	0,10	0,68	0,71	0,42	2,15	0,22	0,04	0,24	4,56
2006	0,12	0,62	0,69	0,48	1,99	0,19	0,04	0,23	4,36
2007	0,13	0,67	0,73	2,22	1,95	0,16	0,03	0,20	4,33
2008	0,18	0,69	0,65	0,45	1,76	0,14	0,03	0,18	4,08
2009	0,16	1,03	0,83	0,56	2,34	0,18	0,03	0,21	5,34
2010	0,19	0,87	0,81	0,50	2,22	0,14	0,03	0,18	4,86
2011	0,17	0,79	0,66	0,47	2,04	0,12	0,02	0,16	4,43
2012	0,18	0,78	0,61	0,48	2,13	0,11	0,02	0,15	4,46
2013	0,17	0,81	0,62	0,51	2,22	0,11	0,02	0,15	4,61
2014	0,17	0,82	0,66	0,51	2,47	0,11	0,02	0,15	4,91
2015	0,21	1,01	0,88	0,59	2,86	0,13	0,02	0,16	5,86
2016	0,21	0,91	0,88	0,56	2,92	0,13	0,02	0,17	5,80
2017	0,18	0,84	0,85	0,51	2,84	0,14	0,02	0,18	5,56
2018	0,22	0,73	0,80	0,56	2,73	0,13	0,02	0,18	5,37
2019	0,21	0,90	0,75	0,56	2,83	0,16	0,02	0,19	5,62
2020	0,25	0,78	0,84	0,67	3,44	0,18	0,02	0,19	6,37

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع الإلكتروني http//www.ons.dz.

* الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة(2001-2014) انخفضت إذ بلغت نسبة مساهمتها أدنى مستوياتها سنة 2008، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول والمواد الأساسية، ثم بعد ذلك ارتفعت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 6,37 % سنة 2020، وبنسبة لمختلف الصناعات التحويلية فنسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة لا تتعدي 1 % خصوصا صناعة الجلود والأحذية، ما عد الصناعات الفلاحية والغذائية نسبة مساهمتها تتراوح بين 1,76 % و3,44 % خلال الفترة (2001-2020).

ثانيا: الفلاحة

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية في الجزائر من خلال مساهمته في تشكيل بنية الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما يتمتع به من إمكانيات طبيعية وبشرية تؤهله لرفع عجلة النمو الاقتصادي، كما حصل هذا القطاع على نسبة مهمة من التخصيصات المالية لبرامج الإنفاق الحكومي التي تم إطلاقها في العام 2001 حتى العام 2014، وذلك من خلال تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بتخصيص مبلغ 65,4 مليار دينار خلال الفترة (2001-2004)، وتم تخصيص أكثر من 13 مليار دولار لدعم الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2001-2014)[1]، ويمثل وزن الفلاحة في النشاطات الإنتاجية متوسط للفترة (2001-2020) حوالي 12,56 % لتحتل المرتبة الثالثة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاعي المحروقات والتجارة، والشكل التالي يبين تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحة خلال الفترة (2001-2020).

الشكل رقم (3-11): تطور القيمة المضافة الفلاحية من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001-2020)
(الوحدة: %)

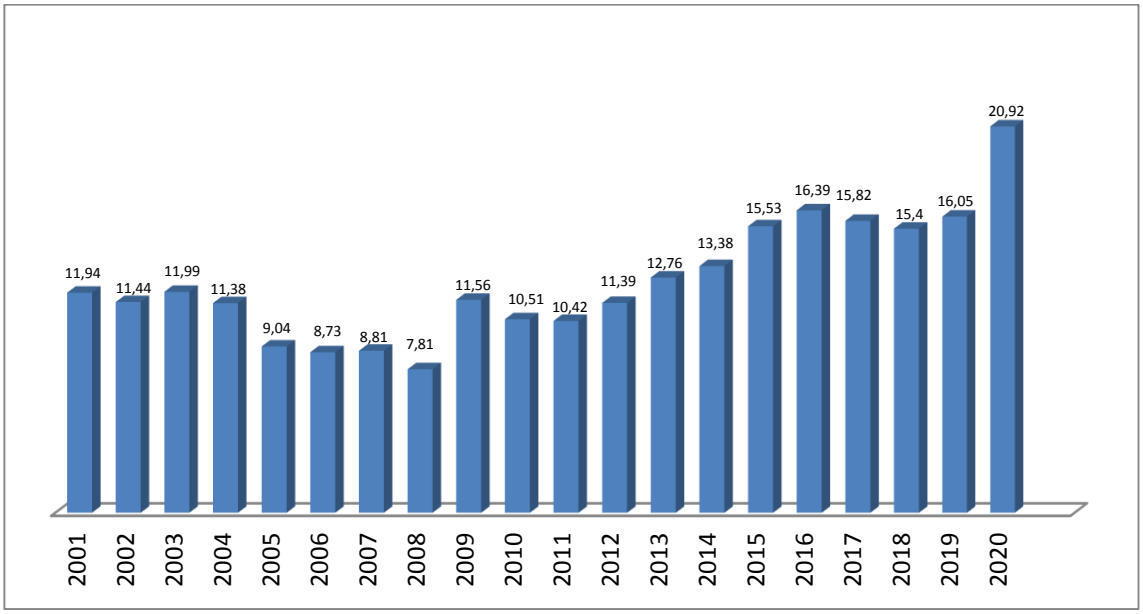

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع الإلكتروني http//www.ons.dz.

[1] رحال مراد، السعيد بريكة، مرجع سبق ذكره، ص 123.

نلاحظ من الشكل أعلاه مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2020) بلغت 7,81 % في أدنى مستوياتها سنة 2008، وأعلى مستوياتها سنة 2020 حيث بلغت 20,92 %، رغم الدعم الذي قدمته الحكومة لتطوير الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، تبقى الفلاحة في الجزائر بعيدة نسبيا عن الأهداف المنشودة مع إمكانية الوصول إلى مستويات إنتاجية مقبولة، شرط أن تهتم الحكومة جديا بترشيد سياسة الدعم الفلاحي وتحديث وسائل وأساليب الإنتاج فيه.

ثالثا: السياحة

تعتبر السياحة تراثا تاريخيا وثقافيا في العالم، وتلعب اليوم دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتساهم في تنويع مصادر الدخل في العديد من دول العالم المتقدم والنامي، وتشير الدلائل الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية إلى أن السياحة ستكون إحدى الدعائم الرئيسية لاقتصاديات الخدمات في القرن الحادي والعشرون من خلال الدور المهم الذي تلعبه في تعزيز وتقوية الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي[1]، وقد عملت الجزائر كغيرها من الدول في السنوات الأخيرة على النهوض بهذا القطاع من خلال مجموعة من السياسات والبرامج التنموية، وقد استفاد هذا القطاع كغيرة من القطاعات تخصيصات مالية مهمة خلال الأعوام الماضية، ففي الخماسي الثاني (2005-2009) تم تخصص مبلغ 337,2 مليار دينار للتنمية الاقتصادية والتي تعتبر تطوير قطاع السياحة أحد أهم محاورها لهدف رفع مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي[2]، والشكل التالي يبين تطور إيرادات السياحة في الجزائر.

[1] بوجمعة شهرزاد، دور السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي دراسة قياسية لتأثير صناعة السياحية على النمو الاقتصادي في ظل التنمية المستدامة خلال الفترة (1995-2017)، مجلة دفاتر، المجلد 17، العدد 2، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021، ص 600.

[2] بدروني عبد الحق، قياس مدى فعالية سياسة الإنفاق العام على تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر–، مرجع سبق ذكره، ص 168.

الشكل رقم (3-12): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

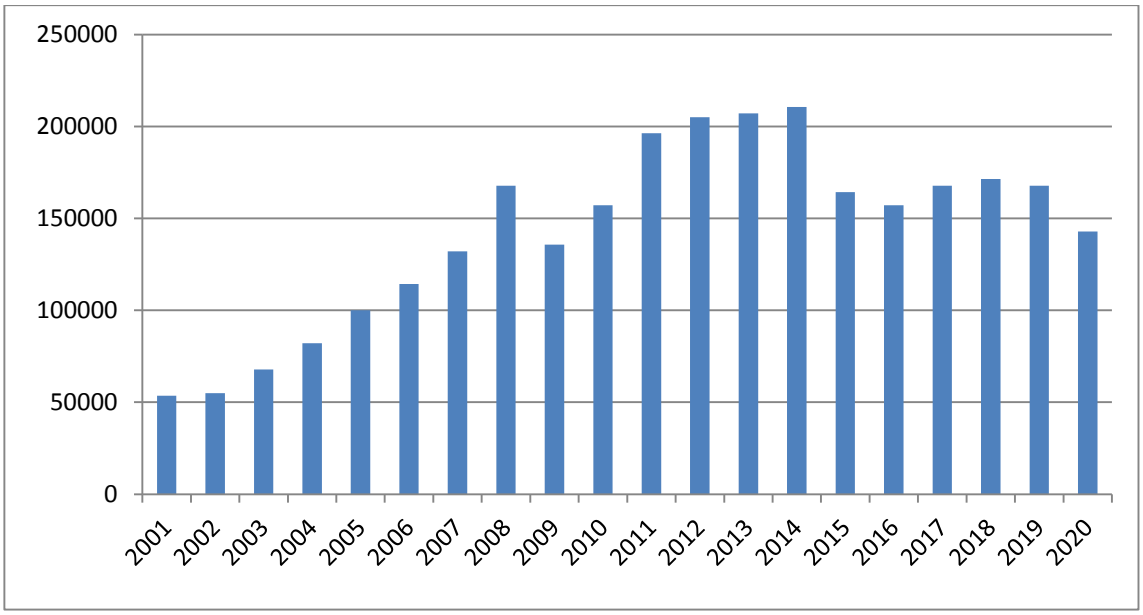

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الموقع ar.tradingeconomics.com تاريخ الاطلاع 17-10-2023 ساعة 05:15.

نلاحظ من الشكل أعلاه ارتفاع الإيرادات السياحية في الجزائر من 53571,41 مليون دولار أمريكي إلى 167857,1 مليون دولار أمريكي سنة 2008، ثم انخفضت سنة 2009 لتصل إلى 135714,29 مليون دولار أمريكي، لتعود إلى ارتفاع مرة أخرى حيث وصلت سنة 2014 إلى 216714,28 مليون دولار أمريكي أقصى قيمة لها، ثم انخفضت بعد ذلك إلى غاية 2020 لتصل إلى 142857,14 مليون دولار أمريكي وهذا راجع إلى أزمة كوفيد.

أما بالنسبة لنسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي فالجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-14): نسبة الإيرادات السياحية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2001-2020) **(الوحدة: %)**

السنوات	نسبة الإيرادات السياحية من الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	نسبة الإيرادات السياحية من الناتج المحلي الإجمالي
2001	0,18	2011	0,15
2002	0,19	2012	0,14
2003	0,16	2013	0,15
2004	0,21	2014	0,15
2005	0,47	2015	0,14

2006	0,34	2016	0,15
2007	0,25	2017	0,10
2008	0,28	2018	0,11
2009	0,26	2019	0,08
2010	0,20	2020	0,04

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الموقع ar.tradingeconomics.com تاريخ الاطلاع 18-10-2023 ساعة 30:14.

يتضح من الجدول أعلاه أن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي كانت ضعيفة، حيث لا تتجاوز 1 % خلال الفترة (2001-2020)، وهذا برغم من ارتفاع الإيرادات السياحية من 2009 إلى غاية 2014 إلا أن نسبة مساهمة إيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 0,26 % إلى 0,15 % ويفسر هذا بالزيادة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: تدابير تنويع الاقتصاد الجزائري

في هذا المطلب نحاول رسم إطار من الملامح الاستراتيجية الملائمة للتحقيق التنويع الاقتصاد الجزائري، انطلاقا من القراءة التحليلية السياسات والاستراتيجيات المختلفة التي تبنتها بعض الدول، بالإضافة إلى رؤى صندوق النقد الدولي.

أولا: نقاط الضعف في تنويع الاقتصاد الجزائري

إن إشكالية التنويع الاقتصاد الجزائري وإخراجه من فخ الاعتماد على إيرادات النفط ترجع إلى الطبيعة غير المتجددة للمورد الطبيعي هذا، وعدم استقرار الوضع الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار النفط على المستوى العالمي.

1- مشكل الدعم: تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن تكلفة الدعم بلغت حوالي 14 % من إجمالي الناتج عام 2015، وهذا الدعم غير عادل في معظمه، مثلا تنفق أغنى 20 % من الأسر على منتجات الوقود المدعمة أكبر مما تنفقه أفقر 20 % من الأسر، وبالإضافة إلى ذلك فإن الدعم يشجع على الاستهلاك المفرط، ومن الممكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكاليفه من خلال مواصلة التخفيض التدريجي للإعانات المعممة واستبدالها بنظام التحولات النقدية الموجه بعناية إلى الأسر ذات الدخل الضعيف[1].

2- الاعتماد على النفط وغياب استراتيجية طويلة الأجل لتنويع الاقتصاد: ظلت عائدات النفط المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر على المدى الطويل، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي عرفها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط كانت النتائج ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي

[1] بدروني عبد الحق، قياس مدى فعالية سياسة الإنفاق العام على تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر–، مرجع سبق ذكره، ص ص 179-180.

والاجتماعي ولم يصل الاقتصاد الجزائري إلى مرحلة النمو المستدام، وذلك بسبب الاعتماد الكامل على إيرادات النفط وغياب استراتيجية التنويع الاقتصادي[1].

3- مشكل التمويل: يتمثل هذا المشكل بشكل رئيسي في أن معدلات الادخار لا تقل عن معدلات الاستثمار نتيجة تراجع مستويات الدخل، وضعف السياسات والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات ونشر الوعي الادخاري في البلاد، بالإضافة إلى تحويل الفوائض المالية إلى الخارج بسبب عدم وجود مناخ استثماري مناسب مما يؤدي إلى الاعتماد على التمويل التضخمي وتمويل الاستثمار طويل المدى بالائتمان قصير المدى[2].

ثانيا: المعالم المقترحة لتنويع الاقتصاد الجزائري

من الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر اتخاذها لتحقيق التنويع الاقتصادي نجد:

1- تغيير نموذج النمو: يجب على السلطات تحويل نموذج النمو المعتمد على النفط والغاز الذي تقوده الدولة الجزائرية، إلى نموذج متنوع أكثر يقوده القطاع الخاص[3].

2- إجراء ضبط أوضاع المالية العامة: من خلال التخفيض التدريجي للتمويل الريعي على مدار 2020-2030 إيرادات النفط والغاز، وتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز تحصيل الضرائب واحتواء الإنفاق الجاري وخفض الاستثمار العام مع زيادة كفاءته بشكل كبير وتعزيز إطار الميزانية[4].

3- التوجه نحو القطاعات التي تسمح بتنويع الاقتصاد الوطني: بدءا بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي مما يتيح خلق فرص عمل ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد كبير من المنتجات، ومن الممكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى مثل الزراعة الغذائية والهندسة والدراسات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة المحلية[5].

4- تحسين بيئة الأعمال: حسب إحصائيات البنك الدولي احتلت الجزائر المرتبة 163 عام 2016 بعد أن كانت في المرتبة 154 عام 2015، فيما يتعلق ببيئة الأعمال على المستوى الدولي من بين 189 اقتصادا، لكنها تراجعت عام 2017 إلى المرتبة 156 وفي هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد طريقة لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق سياسات صناعية وتجارية ملائمة وإزالة العقبات البيروقراطية خاصة أمام الشركات الناشئة، وبالمثل يجب للقطاع

---

[1] نوي نبيلة، معوقات التنمية المستدامة في الجزائر وحلول ما بعد الأزمة النفطية، مدخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، 29 و30 نوفمبر 2016، ص 5.

[2] أوكيل حميدة، فاسي فاطمة الزهراء، معيقات وسبل تحقيق الإقلاع الاقتصادي للدول النفطية وغير النفطية حالة الجزائر، مدخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 29 و30 نوفمبر 2016، ص 3.

[3] بدروني عبد الحق، قياس مدى فعالية سياسة الإنفاق العام على تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر–، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[4] بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 341.

[5] نفس المرجع السابق، ص 341.

الخاص المشاركة في المبادرات الحكومية وأن يأخذ هذه المبادرات في الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال للتنويع الاقتصاد[1].

5- الملاءة الخارجية: يعتبر الدين الخارجي تحدي كبير في المرحلة المقبلة، في ظل الإطار الاقتصادي الذي يتميز بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، وسيتم ربط الواردات بوتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي سيسجل 6,5 % سنويا، فيما سيتم ربط الصادرات بالمواد الهيدروكربونية التي سيبلغ نموها إلى 3 % في السنوات الأولى من الفترة الانتقالية، مع الأخذ في الاعتبار أن التصدير خارج المحروقات لن يكون جاهزا إلا بعد مدة معينة، وبالتالي فإن توازن المعادلة سيتحقق عن طريق نموذج كفاءة الطاقة وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض الطاقة الأحفورية التي يمكن تصديرها، ومن ناحية أخرى تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من المصادر الفلاحية والصناعية والخدمية[2].

وبناء على ما سبق نختتم باقتراح ملامح تنويع الاقتصاد الجزائري على النحو التالي:

الجدول رقم (3-15): الاستراتيجيات المقترحة لتنويع الاقتصاد الجزائري

مواضيع الاستراتيجية	آليات تطبيق الاستراتيجية
وضع خطة طويلة الأجل للتنويع الاقتصادي	التخفيض التدريجي للتمويل الريعي على مدار عام 2020 حتى عام 2030، من خلال الانخراط في الإصلاح الضريبي الذي يسمح بالانتقال نحو جدول التمويل الريعي الطبيعي.
خلق قاعدة صناعية مدعمة للتنويع	تطبيق سياسة صناعية جديدة والتركيز على قطاعات التصدير، وتعزيز العلاقات المبنية على التجمعات الصناعية.
تغيير كلي في إطار الحوكمة الاقتصادية	القضاء على الفساد الإداري والرشوة، وتحسين آليات الشفافية والرقابة عن طريق توسيع صلاحيات البرلمان فيما يخص الرقابة على المال العام.
استثمار أموال صندوق مراقبة الإيرادات	إعادة النظر في كيفية تسيير أموال الصندوق، والاستثمار في مجموعة من الخيارات كالاستثمار حسب صيغ الاستثمار الإسلامية.

[1] بدروني عبد الحق، قياس مدى فعالية سياسة الإنفاق العام على تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر–، مرجع سبق ذكره، ص 181.

[2] بلقلة براهيم، نورين بومدين، متطلبات تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري في ظل صدمة أسعار النفط الحالية، مجلة معارف، المجلد 13، العدد 25، جامعة البويرة، ديسمبر 2018، ص 315.

دعم القطاع الخاص في دخول إلى قطاعات جديدة	منح الحوافز الضريبية التي تدعم الصادرات، وتسهل حصول على الدعم التمويلي من بنوك التنمية ووكالات ترويج الصادرات، والمراقبة الدائمة لأداء المؤسسات وتوجيهها إلى القطاعات تخدم تنويع الاقتصاد.
اعتماد مقاربة جديدة لسياسات العمل والسوق غير الرسمية	إصلاح سياسات سوق العمل لتشجيع العمالة الرسمية وإدماج الشباب، ووضع استراتيجية وطنية تحفيزية لضبط العمل غير الرسمي، والدعم الحوافز لإدخال المؤسسات غير الرسمية في الدورة الاقتصادية.
تحويل بيئة المؤسسات والمستثمرين إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية	تسهيل الهياكل الضريبية، ومراجعة قاعدة 59/41، وإحداث وسطاء لترويج الاستثمار، وإصلاح القطاع المالي والمصرفي.
ترشيد الإنفاق العام	حسن استغلال الموارد وتوزيعها وفق الأولويات لتحقيق التوازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تشكل قيمة مضافة في الاقتصاد.
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	خلق درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في العديد من المجالات والأنشطة المتنوعة، وتقليص دور القطاع العام وإفساح المجال للقطاع الخاص.
الاهتمام بالإمكانيات البشرية	من خلال تشجيع التعليم العالي ودعم البحث والتطوير القطاعات ذات النمو المرتفع، حيث حققت الجزائر تقدما على مستوى الموارد البشرية، وسجلت عام 2014 درجة 0,736 بينما يعرف بمؤشر التنمية البشرية، لتحتل المرتبة 83 من أصل 187 دولة، وفق تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) للتنمية البشرية، بعد أن كانت في المرتبة 93 عام 2012، وسبب حصولها على هذه المراتب يعود إلى تخصيص الجزائر خلال الفترة ما بين (2010-2014) غلافا ماليا قدره 154 مليار دولار لتنمية الموارد البشرية.

المصدر: جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020-2021، ص ص 135-136.

خلاصة الفصل:

عرف الاقتصاد الجزائري العديد من البرامج الاقتصادية التي تختلف في محتواها وأهدافها، كما اختلفت سياسة الإنفاق العام المعتمدة خلال كل مرحلة لارتباطها بإيرادات المحروقات وهذا ما يجعل هذه السياسة وأهدافها تتصف بعدم الاستقرار في ظل تذبذب أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وبتحسن الوضع المالي للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما دفعها إلى انتهاج سياسات مالية ونقدية توسعية من خلال إنشاء العديد من البرامج الاقتصادية التي خصصت لها مبالغ كبيرة بغرض التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي.

ومن خلال تحليل معامل هيرفندال – هيرشمان للتنويع الاقتصاد الجزائري اتضح أن الاقتصاد الوطني لا يزال يعتمد على المحروقات وبعيد عن مستويات التنويع المستهدفة، ولذلك ينبغي على الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لترشيد الإنفاق العام لأجل دعم القطاع الفلاحي والسياحي والصناعي.

خاتمة

لقد أصبح التنويع الاقتصادي قضية أساسية يعتمد عليها نجاح واستمرارية التنمية في الاقتصاديات النفطية، من بينها الجزائر خاصة مع التغيرات المفاجئة لأسعار النفط على المستوى الدولي، وتأثيراتها على أداء الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات النفطية بشكل عام.

في هذا الإطار تعرضنا لدراسة وتحليل سياسة الإنفاق العام ودورها في تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري، وتطرقت الدراسة إلى مختلف المفاهيم النظرية للإنفاق العام والتنويع الاقتصادي والعلاقة النظرية بين سياسة الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي، كما قامت الدراسة بتحليل تطور الإنفاق العام وواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر الذي عبر عنه بمؤشر هيرفندال – هيرشمان، وأظهر تحليل هذا المؤشر أن الاقتصاد الوطني ما زال يعتمد على ريع المحروقات وبعيد عن مستويات التنويع المستهدفة على الرغم من الاستثمارات العامة الضخمة، ولهذا ينبغي على الحكومة اتخاذ الإجراءات الضرورية لترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته لاستكمال برامج التنمية وإيجاد الحلول خارج قطاع المحروقات.

تتمتع الجزائر بعدة إمكانيات خارج قطاع المحروقات يمكن استغلالها لتحقيق التنويع الاقتصادي، وترتبط هذه الإمكانيات بقطاعات الفلاحة والصناعة والسياحة فهي قطاعات تتمتع بإمكانيات كبيرة يمكن أن تحل محل المحروقات خاصة في فترات تراجع أسعار البترول.

اختبار الفرضيات:

– الإنفاق العام أداة السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في كافة القطاعات بما يحقق مصلحتها الاقتصادية والاجتماعية، **ما يدل على صحة الفرضية الأولى**.

– سياسة الإنفاق العام ترتبط بالتنويع الاقتصادي من خلال مساهمتها في تنمية الإنتاج وتشجيع الصادرات وهما المحوران الأساسيان للتنويع، **ما يدل على صحة الفرضية الثالثة**.

– بعد تحليل مؤشر هيرفندال – هيرشمان للتنويع الاقتصادي تبين أن الاقتصاد الجزائري يتميز بعدم التنوع بسبب ارتباطه القوي بقطاع المحروقات، **ما يدل على صحة الفرضية الرابعة**.

نتائج الدراسة:

بعد تناول جوانب الموضوع المختلفة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– يعكس الإنفاق العام مختلف الأدوار التي تقوم بها الدولة، حيث تطور حجم الإنفاق العام مع تطور دور الدولة، كما أصبح الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، وبهذا فقد تطور مفهوم الإنفاق العامة مع تطور دورها وتعددت وتزايدت تقسيماتها مع اتساع واختلاف أوجه استخداماتها؛

– التنويع الاقتصادي هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مدرة للدخل، ويتم قياسه بعدة مؤشرات أهمها مؤشر هيرفندال – هيرشمان؛

– لسياسة الإنفاق العام أهمية خاصة في استغلال الإيرادات المالية المتوفرة وتوجيه الاقتصاد الوطني نحو تحقيق التنويع الاقتصادي، لأنها تساهم في تنويع الإنتاج عن طريق الانفاق الاستثماري والاجتماعي من ناحية، وتنويع الصادرات عن طريق المزايا الضريبية والدعم الإنتاج الذي يقدمه القطاع العام من خلال سياسة الإنفاق العام التي تستهدف المستثمرين المحليين والأجانب من ناحية أخرى؛

– ترتبط سياسة الإنفاق العام في الجزائر ارتباطا شديدا بالوضع المالي والذي تحدده مستويات أسعار النفط في السوق النفط، حيث اعتمدت الجزائر سياسة إنفاق انكماشية خلال فترة تراجع الموارد المالية والتي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط، وسياسة إنفاق توسعية التي تزامنت مع وفرة الموارد المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط؛

– كشف تحليل مؤشر هيرفندال – هيرشمان للتنويع الاقتصادي أن الاقتصاد الجزائري ما زال يعتمد على قطاع النفطي ولم يعرف بعد مستوى التنويع الاقتصادي، وهذا يتطلب من الحكومة اتخاذ إجراءات لترشيد الإنفاق العام وتنويع القطاعات خارج قطاع المحروقات؛

– رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة لنهوض بقطاع السياحي، إلا أن مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا.

مقترحات الدراسة:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مقترحات التالية:

– ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته، وفي مجال الإنفاق الرأسمالي لا بد من العمل على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق على مشاريع البني التحتية وتجنب تنفيذ المشاريع الكبيرة ذات العوائد الاقتصادية المنخفضة، أما بالنسبة للإنفاق الجاري ينبغي عدم تمادي في الرخاء فيما يتعلق بنظام الرفاه الاجتماعي؛

– ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنويع الاقتصادي، خاصة الدول ذات الخصائص المتشابهة للجزائر مثل ماليزيا واندونيسيا لأنها أقرب نماذج التنويع الناجحة للواقع الجزائري؛

– مكافحة الفساد الإداري والمالي والسياسي بكل أنواعه، وبالتالي زيادة شفافية المعاملات المختلفة حتى تصبح البيئة الاقتصادية مناسبة لمختلف الأنشطة الاقتصادية؛

– الاهتمام بالقطاع الفلاحي باعتباره من أهم القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير للخارج، نظرا للإمكانيات التي تمتلكها الجزائر في هذا المجال من خصوبة الأراضي وتنوعها المناخي والجغرافي؛

– كذلك الاهتمام بالقطاع السياحي بمجالاته المختلفة، وتركيز الاستثمار على تعزيز البنية التحتية خاصة الفنادق وتحسين الخدمات وتقديمها بأسعار مناسبة للعملاء مما يجعلهم يتحولون من السياحة الخارجية إلى السياحة الداخلية، وبالتالي الحفاظ على العملة الصعبة التي كانت ستنفق في السياحة الخارجية؛

– تشجيع القطاع الصناعي وخاصة التركيز على الصناعات الغذائية التي يمكنها أن تلعب دور كبير في رفع حجم الصادرات؛

– تشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد ودمجه في عملية التنويع الاقتصادي لما له من دور في رفع من الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية وتوجيهه إلى المشاريع التي تحقق التنويع في البنية الإنتاجية والتصديرية للدولة، وهذا يكون بتوفير البيئة المواتية للاستثمار وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة؛

– الرفع من معدلات الاستثمار ومنه لا بد من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العملية الإنتاجية من خلال تحسين بيئة الأعمال وصياغة قوانين تسمح بتوجيهه للقطاعات المستهدفة.

أفاق الدراسة:

البحث في موضوع سياسة الإنفاق العام ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي فتح أمامنا أفاقا متعددة يمكن أن تكون مواضيع لبحوث في المستقبل، نذكر منها ما يلي:

– أثر سياسة الإنفاق العام على تنويع الصادرات الجزائرية؛

– أثر سياسة الضريبية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر؛

– مساهمة قطاع السياحة في تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري؛

– القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- القرآن الكريم:

- سورة البقرة.

- سورة التوبة.

2- الكتب:

- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2003.

- إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة نشر.

- إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي (مبادئ- مدارس- أنظمة)، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2002.

- أحمد الجبير، المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الأولى، الأفاق المشرقة ناشرون، الإمارات العربية المتحدة، 2011.

- أحمد جامع، علم المالية العامة، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1975.

- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.

- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: نظريات - نماذج- استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

- أعمر يحياوي، مساهمة في الدراسة المالية العامة (النظرية العامة وفق التطورات الراهنة)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، دون سنة نشر.

- الشمري وآخرون، الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصادي: تجربة دولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

- المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2002.

- باكوفلين وآخرون، أسس المعارف السياسية، دار التقدم، موسكو، 1997.

- برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2015.

- بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطور الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

- بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010.

- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 1999.

- حسن العمر، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2002.

- حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1978.

- حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013.

- حسين خربوس، حسن اليحي، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الإسكندرية، مصر، 2013.

- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

- حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، الدار المصري اللبنانية، القاهرة، مصر، 1992.

- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.

- خليل علي، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

- دردودي لحسن، أساسيات المالية العامة، دار حيثر، القاهرة، مصر، 2018.

- رياض الشيخ، المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر، 1956.

- زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.

- سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2005.

- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام "مالية عامة" مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003.

- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011 .

- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.

- صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

- طاهر الجنابي، المالية العامة والتشريع المالي، جامعة الموصل لنشر والتوزيع، العراق، دون سنة نشر.

- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دار الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية، مصر، 2015.

- عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.

- عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة (دراسة في الاقتصاد العام)، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1974.

- عبد الرزاق فارس، الحوكمة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

- عبد العظيم حمدي، السياسات المالية والنقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.

- عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

- عبد القادر قداوي، النمو السكاني والنفقات العامة، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017.

- عبد الكريم صادقت بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، دمشق، سوريا، 1933.

- عبد الكريم صادقت بركات، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1986.

- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

- عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، دون سنة نشر.

- عبد المنعم فوزي وآخرون، المالية العامة والسياسة المالية، دار المعارف، بغداد، العراق، 1969.

- علي زغدود، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

- فاروق القاسم، النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.

- فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

- فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث- جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2008.

- مازن حسن محمد باشا، التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية، دار الأيام، عمان، الأردن، 2016.

- مايكل أبد جمان، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988.

- مجدوب خيرة، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، الطبعة الأولى، إصدار المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، 2020.

- مجدي شهاب، أصول الاقتصاد المالية العامة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

- مجيد ضياء، النظرية الاقتصادية: تحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

- محمد إبراهيم الوالي، علم المالية العامة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.

- محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

- محمد ساحل، المالية العامة، الطبعة الأولى، جسور للنشر، الجزائر، 2017.

- محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1979.

- محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الاقتصادية وسياستها، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2007.

- محمد سليمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتز، عمان، الأردن، 2014.

- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

- محمد شاهين، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، دار حميثر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.

- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.

- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

- محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.

- محمد مصطفى بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، دار المنهل، عمان، الأردن، 2015.

- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد غرام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.

- محمود عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

- مدنيي بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

- مصطفى حسين سليمان، المالية العامة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1990.

- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

- نعمت عبد اللطيف مشهور، اقتصاديات المالية الإسلامية والوضعية، مطبوعة العمرانية، القاهرة، مصر، 1998.

- نوري محمد عبيد الكصب، التنويع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية: المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2016.

- نوري محمد عبيد الكصب، تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2014.

- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر (دراسة تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.

- وسام ملاك، تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية إلى الكلاسيكية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2011.

- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010.

- يونس أحمد البطريق وآخرون، المالية العامة الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.

3- الأطروحات:

- أحمد العيش، أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، أطروحة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019-2020.

- أحمد نعيمي، الوظيفة الاجتماعية للنفقات العامة في الميزانية العامة حالة الجزائر (1932-2007)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

- أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016.

- إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2014-2015.

- بدروني عبد الحق، قياس مدى فعالية سياسة الإنفاق العام على تنويع هيكل الاقتصاد خارج المحروقات –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2021-2022.

- بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017-2018.

- بن غزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

- بومدين بكريتي، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.

- جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020-2021.

- حميد عزري، أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017)، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020.

- سعودي عبد الصمد، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016.

- شكوري سيدي، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، 2011-2012.

- طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

- عبد الرحمان سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدولة النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.

- عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية (دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر في 1988-1995)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 1995.

- عماد الدين أحمد المصبح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، سوريا، 2008.

- عماري فاطمة الزهراء، أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة (2001-2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2020.

- فرجي محمد، المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر (دراسة تنظيمية قياسية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، 2019-2020.

- قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.

- لعمرية لعجال، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، 2016-2017.

- نريمان رقوب، دور حوكمت الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية (دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017-2018.

- ياسين مصطفاي، أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1986-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية، جامعة البويرة، 2019-2020.

4- المجلات والدوريات:

- أحمد بوجلال، إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 2، جامعة الأغواط، الجزائر، جوان 2018.

- البشير عبد الكريم، أحمد ضيف، تقدير إنتاجية النفقات العامة في الجزائر وتقييمها، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 47، 2007.

- الدليمي محمد صالح جسام، الاقتصاديات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية IMFW, WTO,IMF، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 5، جامعة الأنبار، العراق، 2010.

- المقداد محمد رفعت، النمو السكاني وأثره في القوى العاملة في القطر العربي السوري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 4، العدد 3، سوريا، 2008.

- آمال خالي، دروس التجربة الإندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي (دراسة في مقاربة المشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في اندونيسيا 2011-2025)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 17، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، جانفي 2018.

- أمينة هناء جابي، عيسى حجاب، صلاح الدين قدري، ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية (دراسة حالة ماليزيا)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 2، العدد 4، جامعة فرحات عباس سطيف، ديسمبر 2017.

- أوكيل حميدة، التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية غير النفطية وترشيد الإنفاق الحكومي، مجلة المعارف، المجلد 11، العدد 20، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2016.

- بدروني عبد الحق، بلقلة براهيم، بن مريم محمد، قياس أثر النفقات العامة على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 7، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أفريل 2021.

- بشير هادي عودة الطائى، دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق: الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات 2003-2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، جامعة البصرة، العراق، 2021.

- بلقلة براهيم، نورين بومدين، متطلبات تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري في ظل صدمة أسعار النفط الحالية، مجلة معارف، المجلد 13، العدد 25، جامعة البويرة، ديسمبر 2018.

- بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جامعة أحمد دارية، أدرار، 2018.

- بن حاج جلول ياسين، شريط عابد، تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاسه على أداء الاقتصاد الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 6، العدد 1، جامعة تيارت، ديسمبر 2015.

- بوجمعة شهرزاد، دور السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي دراسة قياسية لتأثير صناعة السياحية على النمو الاقتصادي في ظل التنمية المستدامة خلال الفترة (1995-2017)، مجلة دفاتر، المجلد 17، العدد 2، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2021.

- تومي سلامي، مشروع عصرنة أنظمة الميزانية... نحو ترشيد الإنفاق العمومي، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 3، العدد 1، جامعة الأغواط، 2012.

- جديدن لحسن، مراد إسماعيل، استراتيجية التنويع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي دراسة مقارنة الإمارات والجزائر 1990-2016، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2016.

- جميل الطاهر، تقرير بشأن الخبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأوبيك، المجلد 28، العدد 100، 2002.

- حنيش أحمد، بوضياف حفيظ، دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008-2017)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 2، جامعة الجزائر 3، 2020.

- خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 1، جامعة حلوان، مصر، 2018.

- خناطلة براهيم، خلفة نادية، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد 1، جامعة باتنة 1، 2020.

- ربيعة حملاوي، سالم حسين، الشراكة الصناعية كآلية لدعم وتنمية مشاريع الصناعات التحويلية في الجزائر: سبل النهوض من الأزمة، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 11، العدد 1، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2016.

- رحال مراد، السعيد بريكة، دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية (2001-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سبتمبر 2017.

- رسن سالم عبد الحسين، حسين ثامر، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة 2003-2015، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد 33، العدد 34، جامعة البصرة، العراق، 2017.

- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 4، العدد 7، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2010.

- زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مجلة المالية والأسواق، المجلد 2، العدد 1، جامعة مستغانم، 2015.

- سراج وهيبة، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018.

- سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد، أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1980-2017)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 2، جامعة السليمانية، العراق، يونيو 2021.

- سمير سهام داود الخفاجي، وديان وهيب جري، كفاءة الإنفاق الاستثماري وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 97، جامعة بغداد، جوان 2017.

- صابة مختار، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي البنية والمكونات، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 1، العدد 1، جامعة بومرداس، 2010.

- صباغ رفيقة، التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 4، العدد 1، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2020.

- ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية الاقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة البويرة، الجزائر، 2018.

- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق، 2014.

- عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 34، الجامعة المستنصرية، العراق، 2012.

- عطاء الله بن طريش، عبد الكريم كاكي، كمال بن دقفل، دراسة تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 5، العدد 18، جانفي 2020.

- علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، 2012.

- غانم عبد الله، تيمجغدين عمر، أثر استراتيجية التنويع الاقتصادي على أداء المؤسسات الاقتصادية، مجلة الواحات للدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2020.

- فرحات عباس، سعود وسيلة، عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2020-2014، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جوان 2018.

- قماط كاهنة، رجراج أحمد، أثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2020.

- كورتل نجاة، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي (دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 2، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر، 2019.

- محمد بوطلاعة، نعيمة بن ديش، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط (إمكانية الاستفادة من تجارب دولية)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، جامعة بشار، 2018.

- محمد كريم قروف، التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، المجلد 25، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016.

- محمد كريم قروف، قياس وتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016.

- مراس محمد، دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، ديسمبر 2015.

- مريم زغاشو، محمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي - اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا-، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 48، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، ديسمبر 2017.

- مسعودي محمد، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي (تجارب ونماذج رائدة)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 7، جامعة أحمد دارية، أدرار، 2018.

- ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العلمية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد 2، الكويت، 2011.

- نبيل بوفليح، محمد طرشي، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة عوائد النفط (صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا)، مجلة رؤى اقتصادية، الجزائر، المجلد 7، العدد 12، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، جوان 2017.

- نور الدين بلقليل، الهاشمي بن واضح، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية PCD، دراسة ميدانية ببلديات أولاد دراج المسيلة وفقا لمشاريع سنة 2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، المجلد 8، العدد 8، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.

- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 5، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر، 2020.

- أسيا طويل، فاطمة الزهراء قندوز، أسيا مرابط، تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية استراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد 19) دراسة تحليلية وقياسية لحالة قطاع الفلاحي، Les Cahiers du cread، 37 Vol، 3 n°، جامعة على لونيسي، البليدة 2، الجزائر، 2021.

5- الملتقيات والندوات العلمية:

- أوكيل حميدة، فاسي فاطمة الزهراء، معيقات وسبل تحقيق الإقلاع الاقتصادي للدول النفطية وغير النفطية حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل

انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة، الجزائر، 29 و30 نوفمبر 2016.

– خاطر طارق وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في البلدان المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 3 و4 نوفمبر 2016.

– دوادي محمد، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16 و17 فبراير 2015.

– رشيد فرهاد، المفاضلة بين القطاع العام والخاص: دولة العراق نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر حول الشراكة بين القطاع العام والخاص مقاربة اقتصادية قانونية وميدانية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة أعمال، الجامعة اللبنانية، لبنان، 10 ماي 2013.

– ريغي سارة، بلعربي محمد، دور تبني التسويق السياحي في المقاولاتية وأثره على التنويع الاقتصادي (دراسة حالة للإقامة السياحية أغلانباراديس بغرداية)، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول السياحة كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة "واقع ومأمول"، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 30 و31 أكتوبر 2018.

– سعدية قصاب، مليكة صدقي، الاقتصاد الجزائري بين ضرورة التحكم في الإنفاق العام وحتمية التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2 و3 نوفمبر 2016.

– سي محمد كمال، التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، 29 و30 نوفمبر 2016.

– طبايبية سليمة، لرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الاورو مغاربي، جامعة سطيف، الجزائر، 7 و8 أفريل 2008.

– عبد الله شحاتة خطاب، دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر حول دور الدولة في الاقتصاد المختلط، القاهرة، مصر، 2009.

– قاسم حيزية، هواري عامر، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، 12 و13 نوفمبر 2013.

– لعفيفي دراجي، بن الشيخ توفيق، تطور القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 25 و26 أفريل 2017.

– محرز نور الدين، لياس عايدة، الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي التاسع حول الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 23 و25 نيسان 2019.

– محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2001-2012)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001/2014)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 11 و12 مارس 2013.

– مراد تهتان، إسماعيل صاري، سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة، الجزائر، 29 و30 نوفمبر 2016.

– ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16 و17 فيفري 2014.

– نور الدين شارف، استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 29 و30 نوفمبر 2016.

- نوي نبيلة، معوقات التنمية المستدامة في الجزائر وحلول ما بعد الأزمة النفطية، مدخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة، الجزائر، 29 و30 نوفمبر 2016.

6- التقارير:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010، الجزائر، أكتوبر 2010.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس تعاون الخليجي)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2019، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2020.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جوان 2022.

- بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010 -2014.

- رئاسة الحكومية، البرنامج التكميلي لعم النمو الاقتصادي بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، أبو ظبي، 2009.

7- القوانين:

- المادة 22 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 غشت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.

- المادة 28، القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في سبتمبر 2018، الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة في 2018.

- المادة 48 من قانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 غشت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.

8- الجرائد الرسمية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، المادة 3 من القانون رقم 21/90 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق ل 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

9- المواقع الإلكترونية:

- ar.tradingeconomics.com
- https://m.marefa.org.
- Norway, central intelligence agency.
-The Norwegian economy and business sector, Norwegian Government
- The Norwegian economy, Nordic cooperation.
- http//www.ons.dz الديوان الوطني للإحصائيات، موقع إلكتروني

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Les livres:

- Getro, wakaba, Mihama, Ku, & chiba, Shi, Determinatcs of garernment consumption, Expenoliture in Developing Countries: Apanel Data Analysis, Institute of Developing Economics, (IDE), 2010.

- Loreno Giovanni Bellu, Agricultural Policy Support Service, Policy Assistance Division, FAO, Rome, Italy, Inequality Analysis, The Gini Index.

- N.V.Varghese,Garima Malik,India Higher Edication Report 2015, 1^{st},edition, Routledge, Newdelhi, 2016.

- Sanford, C.T, Economics of Public Finance, Pergamon Press, Oxford, 1970.

- Michael chugozie Anyaehe, Anthony chkwudi Areji, Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria, authors & scientific Research Publishing, 2015.

- R.Cauvery and Other, «Public Finance Fiscal Policy», 3^{rd} edition, Chand & Company Ltd, New Delhi, 2007.

2- Théses:

- Challenges, centre for économico reform and transformation School of Management and Languages, Herriot-Watt University, Discussion Paper, 2008.

- Hesse, Hako, Export direrification and economic growth working paper ne 21, The international bonk for reconstruction and development, 2008.

- Paul G. Hare: Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges, centre for économico reform and transformation School of Management and Languages, Herriot-Watt University, Discussion Paper, 2008.

3- Revues et périodiques:

- C. A. Hidalgo and R. Hausmann: The building blocks of economic complexity, Proceedings of the National Academy of Sciences, vol 106, n°26, 2009.

- Gregory Mankiw, government purchases and real interest rates, journal of political economy, vo1 95, n° 2, Aprill1987.

- Mohammed Karim Guerrouf, Mohammed El Taher Saoudi, L'orientation De Politique Economique en Algerie et son Impact Sur La Croissance Economique Période (1999/2012), Revue Valaque D'Etudes Economiques, Volume 3, N° 1, Les Annales de l'université Valahiade Targoviste, Roumanie, Décembre 2012.

-Afonso, Antonio, &David, Furceri, Government Size Composition Volatility and Economic Growth, European contral Bank, Working Paper, No89, 2008.

-Jean-Claude Berthélemy: commerce, international et direrification économique, Revue d'économie Politique, Vol 115, 2005.

Lapteacru , I . Assessing Lending Market Concentration in Bulgaria: The Application of a New measure of Concentration. The Journal of Comparative Economics, Vol 9, N 1, 2012.

- Martin Hvidt, Economic Direrification In Gcc countries: Past Record And Euture Trends, Kuwait Programme On Development Govermance And Globaliz ation In The Gulf states, Lonon School Of Economic And Political Science « LES », London, Nomber 27, 2013.

- Mohamed Nasser Hamidato, Baqaas Alssafiah, Economic diversification in Algeria, Global Journal of Economic and Business, No 2, Science Reflection (SR), 2017.

4- Forums et séminaires scientifiques:

- Anar Ahmadov, Political Deter minants of Economic Direrification in Natural Resource –Rich Deve loping Countries, 4 May 2012.

- Jose de Silva costa, the productive role of public infrastructure - A critical review of recent literature, the European regional science association, 38^{th} congress, Vienna, 1998.

- United Nations, The concept of economic diversification in the context of response measures, Technical paper by the secretariat, 2016.

- Xavier Forneris, The Challenge of Economic Diversification: The Role of Policy and the Investment Climate, Pressentation at the Economic Developers Alberta (EDA) Conference Alberta, Canada, April 6-8, 2016.

5- Rapports:

- Bank of Algeria, Rapport 2004, Evolution Economique et Monetaire en Algerie, Juillet 2005.

- Bank of Algeria, Rapport 2005, Evolution Economique et Monetaire en Algerie,16 Avril 2006.

- Bank of Algeria, Rapport 2010, Evolution Economique et Monetaire en Algerie, Juillet 2011.

- Bank of Algeria, Rapport 2014, Evolution Economique et Monetaire en Algerie , Juillet 2015.

- Bank of Algeria, Rapport 2015, Evolution Economique et Monetaire en Algerie, Novembre 2016.

- Bank of Algeria, Rapport 2016, Evolution Economique et Monetaire en Algerie, Septembre 2017.

- Bank of Algeria, Rapport 2017, Evolution Economique et Monetaire en Algerie, Juillet 2018.

- Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement «Algérie», le Gouvemement Algérien, juillet 2005.

- Républiqui Algérienne démocratique et populaire, Bilan du Programme de soutien à le relance éconmique à courtet moyen terme 2001-2004, avril 2001.

-Algérie, Le plan d'investissements publics 2010-2014, rapport d'Ambassade de France en Algérie, pubilication service économique régional d'Alger, DG.Trésor, Hydra, Alger, Novembre 2012.